جمهورية العراق

البنك المركزي العراقي

المديريــة العامــة للإحصـــاء والأبحـــاث

التقرير الاقتصادي السنوي

للبنك المركزي العراقي

2014

Central Bank of Iraq

Annual Report 2014

STATISTICS & RESEARCH DEPARTMENT

http://www.cbi.iq

رئيس واعضاء

مجلس ادارة البنك المركزي العراقي

2014/12/31

رئيس مجلس الإدارة

السيد علي محسن إسماعيل

المحافظ وكالة

الأعضـــاء

السيد زهير علي اكبر

نائب المحافظ وكالة

الدكتور احمد ابريهي علي

خبير اقتصادي

الدكتور عبدالرسول عبدجاسم

عميد كلية المنصور

السيد عبدالرحمن صالح رشيد

مدير عام فرع السليمانية

السيد احسان شمران الياسري

مدير عام الاصدار والخزائن

السيد خالد شوكت علي

مدير عام فرع البصرة وكالة

الدكتور نوار دهام مطر الزبيدي

خبير قانوني

هيكل الجهاز المصرفي العراقي (Banking System Structure) لعام 2014 ويضم (56) مصرف

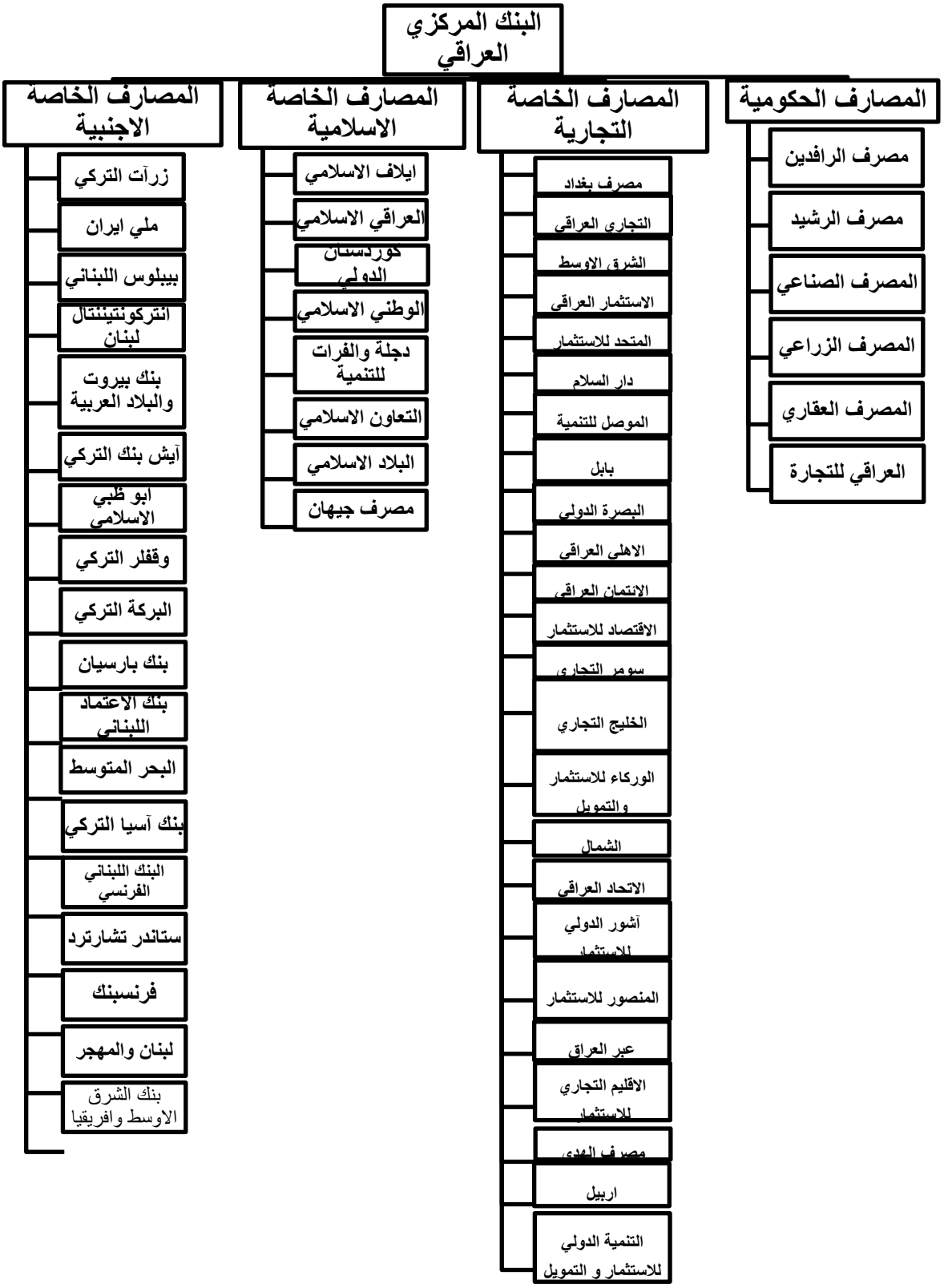

موجز المؤشرات الاقتصادية للعراق لعام 2014

Summary of Iraqi Economic Indicators

البيـــــــــــــــان	2013	2014
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية GDP	271.1 ترليون دينار	260.6 ترليون دينار
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة GDP	75.7 مليار دينار	72.7 مليار دينار
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	2.1 الف دينار	2.0 الف دينار
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	7.5 مليون دينار	7.2 مليون دينار
معدل التضخم الاساس (Core Inflation)	%2.4	%1.6
عدد السكان	35 مليون نسمة	36 مليون نسمة
العملة	الدينار العراقي	الدينار العراقي
المعدل اليومي لتصدير النفط	2.4 مليون برميل	2.5 مليون برميل
متوسط سعر برميل النفط	103 دولار/ برميل	96.8 دولار/ برميل
عرض النقد بالمفهوم الضيقM1	73.8 ترليون دينار	72.7 ترليون دينار
عرض النقد بالمفهوم الواسع M2	87.7 ترليون دينار	90.7 ترليون دينار
إجمالي رصيد ودائع المصارف التجارية.	68.9 ترليون دينار	74.1 ترليون دينار
إجمالي رصيد إئتمان المصارف التجارية .	30 ترليون دينار	34.1 ترليون دينار
النفقات الجارية	78.7 ترليون دينار	58.6 ترليون دينار
الإيرادات الكلية للموازنة	113.8 ترليون دينار	105.4 ترليون دينار
معدل الرقم القياسي لاسعار المستهلك	142.7 نقطة	145.9 نقطة
معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار في السوق الموازي.	1232 دينار	1214 دينار
معدل سعر الصرف الدينار العراقي الرسمي.	1166 دينار	1166دينار
فائض او عجز ميزان المدفوعات .	7.9 مليار دولار	(11.9) مليار دولار
إجمالي عدد الشركات المتداولة في سوق العراق للاوراق المالية.	73 شركة	78 شركة
حجم التداول في سوق العراق للاوراق المالية .	2840 مليار دينار	898 مليار دينار
مجموع رؤوس اموال المصارف العاملة .	7.7 ترليون دينار	9.1 ترليون دينار
عدد المصارف العاملة .	54 مصرف	56 مصرف
متوسط سعر فائدة البنك المركزي .	%6	%6
حصة العراق في IMF	1188 مليون وحدة	1188 مليون وحدة
صافي الموجودات الاجنبية لدى الجهاز المصرفي	109.0 ترليون دينار	101.2 ترليون دينار
الكثافة المصرفية .	35 الف نسمة	30 الف نسمة
اجمالي المساحة المزروعة بالحنطة والشعير.	10740 الف دونم	13160 الف دونم
معدل انتاج الطاقة الكهربائية.	8194.2 ميكا واط	9161.5 ميكا واط

المركز المالي للبنك المركزي العراقي كما في 2014/12/31 مقارنة بعام 2013

مليون دينار

الفقرات	2013	2014
الموجودات		
احتياطي الذهب	1903205	4039626
نقد وارصدة لدى البنوك المركزية	20835296	10039356
ارصدة لدى البنوك	14059312	16430509
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	51093138	45192610
مستحقات من وزارة المالية	2755519	2455520
استثمارات العملات الاجنبية لدى صندوق النقد الدولي	3944023	2854863
الممتلكات والمعدات	144191	182610
موجودات غير مادية	–	6936
موجودات أخرى	420666	405133
مجموع الموجودات	95155350	81607163
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
النقد المصدر للتداول	40630036	39883686
سندات الخزينة المصدرة	943166	853399
ودائع البنوك المحلية والحكومية	42210246	31679751
مستحقات الى حكومات وبنوك اجنبية	18375	39909
مستحقات الى صندوق النقد الدولي	3825566	3753163
ارصدة مؤسسات حكومية	2020541	2004003
مطلوبات اخرى	44862	127057
مجموع المطلوبات	89692792	78340968
حقوق الملكية		
رأس المال	100000	100000
احتياطي عام	2069144	4358758
احتياطي طوارىء	517286	1089690
اعادة تقييم إحتياطي الذهب	(85890)	(285956)
(الخسائر)الارباح المدورة	2862018	(1996297)
مجموع حقوق الملكية	5462558	3266195
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	95155350	81607163

المحتويات **contents**

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والعربية والمحلية	1 - 13
أولاً/ التطورات العربية والعالمية	1 - 10
ثانياً/ التطورات المحلية	10 - 13
الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية	**15 - 28**
اولاً/الانشطة الرئيسة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي	17 – 18
ثانياً/الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة والجارية حسب مجموعات الانشطة السلعية، التوزيعية والخدمية	19 -21
ثالثاً/حصاد الانشطة الاقتصادية لعام 2014 مقارنة بعام 2013	21 – 28
الفصل الثالث:التطورات النقدية والمصرفية	**30 – 64**
أولاً/ التطورات النقدية	30 - 33
ثانياً/الموازنة الموحدة للبنك المركزي العراقي	34 – 35
ثالثاً/ تطورات ادوات السياسة النقدية غير المباشرة	36 – 41
1- تطورات اسعار الفائدة.	36 - 36
2- نافذة بيع وشراء العملات الاجنبية.	36 – 38
3- التسهيلات القائمة	38 – 39
4- الاحتياطي الالزامي	39 – 40
5- حوالات وسندات البنك المركزي العراقي	40 – 41
رابعاً: التطورات المصرفية	41 – 56
1- ميزانية الجهاز المصرفي.	42 – 44
2- الموازنة الموحدة للمصارف التجارية.	44 – 49
3- الودائع المصرفية	49 -51
4- الائتمان المصرفي	51 – 53
5- مؤشرات الربحية	54 – 54
6- الاستثمارات لدى المصارف التجارية	54 – 55
7- كفاية رأس المال	55 – 56
خامساً: قطاع التأمين	56 – 58
1- شركة التأمين الوطنية.	57 – 57
2- شركة التأمين العراقية العامة.	57 – 57
3- شركة اعادة التأمين العراقيةالعامة.	57 - 58
سادساً: سوق العراق للاوراق المالية	58 - 64
1- التداول في الاسواق العالمية	60 – 61
2- التداول في الاسواق العربية	61 – 61
3- اهم مؤشرات التداول في سوق العراق للاوراق المالية	62 - 64
الفصل الرابع: قطاع المالية العامة	**66 – 77**
المقدمة	66 – 66
اولاً: الموازنة العامة	67 – 67
1/ الايرادات العامة	68 – 69
2/ النفقات العامة	69 – 73
ثانيا: تطورات الدين العام	73 – 77
1- الدين الداخلي	73 – 76
2- الدين الخارجي	76 – 77
الفصل الخامس: الاسعار	**79 – 87**
أولاً: اتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق	80 – 82
ثانياً: اتجاهات اسعار مكونات السلة السلعية القابلة للاتجار	82 – 84
ثالثا: اتجاهات اسعار مكونات السلة السلعية غير القابلة للاتجار	85 – 87
الفصل السادس: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي	**89- 100**
اولاً/ التجارة الخارجية	89 – 96
ثانياً/ ميزان المدفوعات	96 – 100
الفصل السابع: نظام المدفوعات العراقي	**103 - 108**
الملاحق	**110- 126**

الفصل الاول

التطورات الاقتصادية العالمية والعربية والمحلية

الفصل الاول

التطورات الاقتصادية العالمية والعربية والمحلية

International, Arabic & Local of Economic Developments

اولا/ التطورات العالمية والعربية International, Arabic Developments

افادت تقارير آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة من صندوق النقد الدولي الى خيبة الامال نتيجة بطء تعافي الاقتصاد العالمي في الاعوام الاخيرة، في ظل تطورات تدعو للتفاؤل في بعض اقتصادات الدول المتقدمة، واخرى تنذر باستمرار التباطؤ العالمي وضعف التبادل التجاري خلال العام 2015، وما بين استقرار النمو في الاقتصاد الامريكي والبريطاني من جهة وهشاشة النمو في منطقة اليورو من جهة اخرى، فيما تعمل الاسواق الصاعدة على التكيف مع معدلات النمو الاقتصادي التي انخفضت عما كانت عليه في فترة الرواج السابقة للازمة وفترة التعافي التالية لها، ورغم كل النكسات الجديدة التي شهدها العام 2014، لا يزال التعافي العالمي مستمراً ولكن على نحو غير متوازن تبعاً لخصوصيات كل بلد، والذي يعود الى اختلاف الدرجة التي تؤثر بها تركات الازمة العالمية الاخيرة على الدول والتي تراوحت بين آثار الديون المفرطة ومعدلات البطالة المرتفعة، وبالتالي جاءت نهاية العام 2014 محملة بمؤشرات متضاربة حول اداء الاقتصاد العالمي، لاسيما بعد ان سجلت معدلات النمو العالمي في النصف الاول من عام 2014 مستويات اقل مما كان متوقعاً لها.

وكمحصلة للتطورات اعلاه، يتوقع الصندوق ان ينمو الاقتصاد العالمي ببطء وصولاً الى معدل (3.5%) لعام 2015 مقابل (3.4%) في العام 2014 و (3.3%) عام 2013، ويعكس معدل النمو العالمي المسجل للعام 2014 ارتفاعا في نمو الاقتصادات المتقدمة من (1.3%) عام 2013 الى (1.8%) في العام 2014، يقابله انخفاض في نمو اقتصادات الأسواق النامية والصاعدة من (4.7%) في العام 2013 إلى (4.6%) عام 2014 وكما موضح في الجدول (1) والشكل (1).

جدول (1)

معدلات نمو (الاقتصاد العالمي، الدول المتقدمة، الدول النامية والصاعدة) لعامي 2013-2014

اقتصاديات الدول	معدل النمو(%) لعام 2013	معدل النمو(%) لعام 2014
الاقتصاد العالمي	3.3	3.4
الدول المتقدمة	1.3	1.8
الولايات المتحدة	2.2	2.4
منطقة اليورو	-0.5	0.9
المانيا	0.2	1.6
فرنسا	0.3	0.4
ايطاليا	-1.9	-0.4
اسبانيا	-1.2	1.4
اليابان	1.6	-0.1
المملكة المتحدة	1.7	2.6
الدول النامية والصاعدة	4.7	4.6
الصين	7.8	7.4
الهند	6.9	7.2
البرازيل	2.5	0.1

المصدر: صندوق النقد الدولي، نيسان/2015

شكل(1) معدلات النمو للاقتصاد العالمي والدول المتقدمة والدول النامية (2012 - 2015)

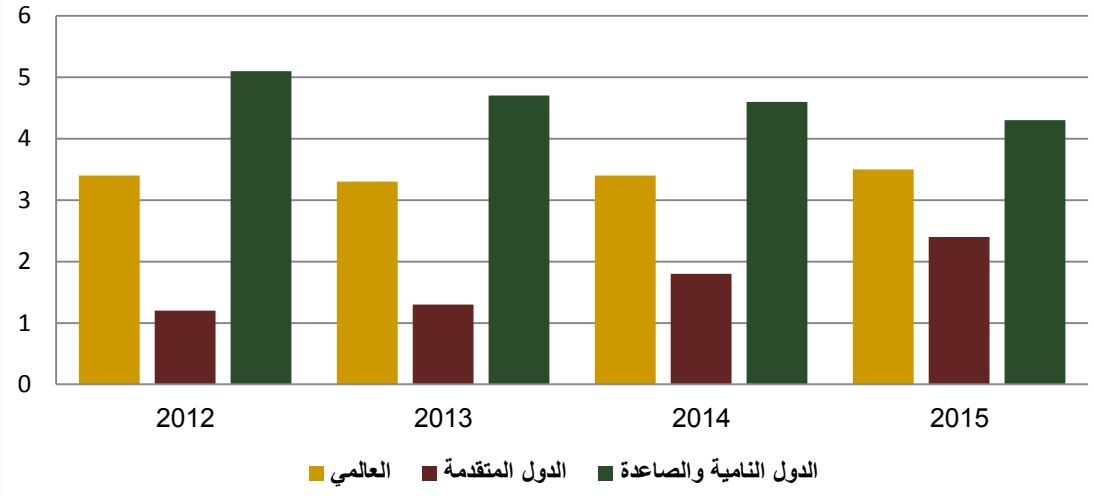

1- الدول المتقدمة Developed countries

عانت الاقتصادات المتقدمة من تركات خلفتها فترة الرواج السابقة للازمة ثم الازمة اللاحقة (بما في ذلك ارتفاع ديون القطاعين العام والخاص) والتي لا تزال تلقي بظلال قاتمة على مسيرة التعافي، وعلى وجه العموم ارتفع النمو في الاقتصادات المتقدمة هذا العام الى (1.8%) مقارنة (1.3%) عام 2013، فعلى صعيد **الولايات المتحدة**، واصل الاقتصاد الامريكي مسيرة تحسنه بما يفوق التوقعات، وبذلك استطاع تجاوز آثار الازمة المالية الاخيرة مسجلاً معدل نمو اقتصادي مقبول بلغ (2.4%) عام 2014 مقابل (2.2%) عام 2013، ويعزى هذا التحسن بصورة رئيسة الى تحسن نشاط الاسواق المالية وسوق السكن ونمو التشغيل معززاً بذلك الثقة بأستدامة النمو وقوة الدولار الامريكي،اذ ارتفع مقابل اليورو ليصل الى (0.8) يورو/دولار وامام الين ليصل (114.5) ين/دولار اضافة الى ارتفاع طفيف امام الجنيه الاسترليني (0.63) جنيه/للدولار، ونتيجة لهذه التطورات الايجابية أعلن الاحتياطي الفيدرالي في نهاية شهر تشرين الاول إنهاء البرنامج الشهري لشراء الأصول (سياسة التيسير الكمي) والتي تم العمل بها خلال الأزمة المالية لعام 2008، كما ان غياب الضغوط التضخمية واستفادة المستهلكين من انخفاض الفائدة على الاقتراض قد تؤجل نية الفدرالي في رفع سعر الفائدة الرسمي في المدى القصير الذي استقر منذ سنوات عند (0.25%) حتى نهاية العام 2015، مما يبشر بمسيرة مستقرة على درب الانتعاش في الوقت الذي تعاني فيه غالبية الدول المتقدمة من غياب علامات التعافي.

وفي المملكة المتحدة، سجل النشاط الاقتصادي ارتدادا ايجابيا واصبح اكثر اتزاناً، مدفوعاً بتزايد مستويات الاستهلاك واستثمارات الاعمال والذي يعود الفضل فيه الى تحسن اوضاع الائتمان والسوق المالية وسلامة الميزانيات العمومية في قطاع الشركات، الامر الذي ادى الى استقرار النمو في الاقتصاد البريطاني، حيث سجل الناتج المحلي الاجمالي (3.0%) في الفصل الرابع مقابل (2.8%) في الفصل السابق، ويعزى ذلك الى نمو الصادرات وتسارع نمو الاستهلاك الخاص، مقابل نمو اوطا في الانفاق الحكومي والاستثمار مما ساعد في تسجيل معدل نمو سنوي وصل الى (2.6%) عام 2014 مقابل (1.7%) عام 2013، انظر الجدول (1)، اما على صعيد السياسة النقدية فقد حافظ بنك انكلترا على سعر الفائدة الرسمي عند مستوى (0.5%) وهو المستوى الذي استقر عليه منذ العام 2009، واستمرار التمويل المتاح لبرنامج التسهيل الكمي الذي لا يزال مستقراً عند (375) مليار جنيه استرليني.

اما بخصوص اليابان، كان اداء الاقتصاد الياباني دون التوقعات في ظل وجود مشاكل دين عام مرتفع ونمو اقتصادي محتمل ضعيف، مما يضع تحديات كبيرة امام الاقتصاد الكلي والمالية

العامة، حيث سجل معدل انكماش بلغ (-0.1%) في عام 2014 مقارنة بمعدل نمو بلغ (1.6%) لعام 2013، ومن العوامل التي ساهمت في هذا التراجع غياب الاستجابة المرغوبة من المستهلكين لسياسات تحفيز الانفاق بسبب ارتفاع ضريبة الاستهلاك، في المقابل ادى النمو المتواضع في الطلب (بشقيه العام والخاص) في التخفيف من حدة هذا التباطؤ، اما على صعيد السياسة النقدية، اطلق بنك اليابان في تشرين الاول من عام 2014 حزمة تسهيلات جديدة من سياسات التحفيز المالي والتي تهدف الى دعم النمو في المناطق المهمشة والتي انعشت اسواق راس المال ودفعت بالين نحو مزيد من الانخفاض، في الوقت الذي حافظ فيه على سعر الفائدة الرسمي دون تغيير عند مستوى (0.1%)، فضلا عن نية الحكومة في خفض ضريبة الشركات بعد ان كانت قد اجلت المرحلة الثانية من رفع ضريبة المبيعات تخوفاً من تاثيرها السلبي على الطلب.

اما بالنسبة الى منطقة اليورو، أدت تركات ازمة الديون السيادية في منطقة اليورو وانخفاض النمو الممكن في كل الانحاء تقريبا في تباطؤ التعافي الاقتصادي في المنطقة، الا انه بالرغم من ضعف اداءها النسبي مقارنة مع الولايات المتحدة وبعض الدول الاخرى، الا انها استطاعت في عام 2014 ان تتجاوز منعطف الركود الاقتصادي الذي واجهته في الاعوام الاخيرة، بنمو يفوق التوقعات وعززت من تفاؤل الاسواق بأدائها المستقبلي، والذي يعود الى انخفاض العبء المالي واعتماد سياسة تيسيرية اضافة الى تحسن اوضاع الاقراض، وبهذا ارتفع معدل نموها ليصل الى (0.9%) في عام 2014، مقارنة مع انكماش بلغ (-0.5%) في العام السابق، والذي يعزى الى النمو المتسارع للاقتصاد الالماني الذي بلغ (1.6%) لعام 2014 مقارنة مع (0.2%) للعام السابق، يضاف الى ذلك استمرار التعافي في اسبانيا التي بلغ نمو اقتصادها (1.4%) مقارنة مع انكماش بلغ (-1.2%) في العام السابق والذي يعود الى ارتفاع الطلب الخارجي والطلب المحلي نتيجة تحسن الاوضاع المالية، في المقابل كاد النمو في فرنسا ان يتوقف في النصف الاول من عام 2014، ومن ثم عاود النمو في النصف الثاني ولكن ببطء ليسجل بذلك معدل بلغ (0.4%) في عام 2014 مقابل (0.3%) عام 2013.

اما على صعيد السياسة النقدية، اتخذ البنك المركزي الاوربي مجموعة من الاجراءات على مستوى السياسة لدعم النشاط الاقتصادي المتمثلة بخفض اسعار الفائدة الاساسية، والاعلان عن التمويل الرخيص محدد الاجل للبنوك وبرنامج لعمليات لشراء الاصول الخاصة، ويتوقع البنك المركزي الاوربي استمرار برامج التسهيل الكمي حتى ايلول 2016، فضلا عن انتهاج البنك المركزي الاوروبي مجموعة من الاجراءات لمعالجة التضخم المنخفض والتصدي للتشتت المالي، ومنها اتباع سياسة التيسير الائتماني الموجه وغيرها من التدابير لزيادة السيولة.

2- الدول النامية والصاعدة Developing & emerging countries

على الرغم من انخفاض معدلات نمو اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خلال عام 2014 الذي كان الاعلى في العالم خلال السنوات السابقة الا انها ما زالت تقود النمو الاقتصادي العالمي ليبلغ (4.6%) عام 2014 مقابل (4.7%) عام 2013، ويعود هذا الانخفاض بصورة رئيسة الى ضعف الطلب على صادراتها، حيث تباطأ نمو الاقتصاد الصيني في عام 2014 تحت وطأة ظروف محلية وعالمية غير مؤاتية، ليسجل معدل نمو بلغ (7.4%) مقارنة بمستواه المسجل في عامي 2012 و 2013 والبالغ (7.7%) (7.8%) على التوالي، وبالرغم من هذا التباطؤ الا ان معدل نموه يبقى هو الاعلى في العالم، والذي يعود الى استخدام السلطتين المالية والنقدية تدابير السياسة لدعم النشاط الاقتصادي بما في ذلك التخفيض الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعجيل بالانفاق من المالية العامة وعلى مشروعات البنية التحتية، وجاءت هذه التدابير على خلفية الضعف المستمر في الطلب الخاص والطلب الخارجي على الصادرات الصينية خاصة من قبل الدول المتقدمة مع مزيد من التباطؤ في نمو الاسعار، وهذا ادى الى اتخاذ البنك المركزي الصيني خطوات توسعية على صعيد السياسة النقدية، تمثلت في خفض سعر الفائدة الرسمي من (6.0%) الى (5.6%) في تشرين الثاني، وضخ سيولة قدرها (81) مليار دولار امريكي في خمس بنوك حكومية رئيسية في بداية الفصل الاخير من العام 2014، والتخفيف الموجه في نسب الاحتياطي القانوني. من جانب آخر تعافت **الهند** من ركودها النسبي اذ ارتفع معدل نموها الى (7.2%) خلال عام 2014 مقارنة (6.9%) عام 2013، ويعزى هذا التحسن الى زيادة مستويات الاستثمار والصادرات .

اما فيما يتعلق **بكومنولث الدول المستقلة**، فقد ادى التدهور الحاد في اوضاعها الاقتصادية خلال النصف الاول من العام 2014 الى انخفاض نموها من (2.2%) عام 2013 الى (0.8%) عام 2014 بسبب الضعف في اوكرانيا وتداعيات تباطؤ النمو في روسيا، فيما تاثر **اقتصاد روسيا** سلباً بالنمو الضعيف للاستثمارات الناجمة من اجواء انحسار الثقة بسبب التوترات (الجغرافية- السياسية) والعقوبات الاوربية، فضلاً عن التأثيرات الاقتصادية للانخفاض الحاد فى أسعار النفط، الامر الذي ادى الى انخفاض النمو الى (0.2%) في عام 2014 مقابل (3.4%) و (1.3%) خلال عامي 2012و 2013على التوالي.

وفيما يتعلق باوروبا الصاعدة والنامية، سجلت معدلات نمو مقاربة لمعدل النمو المتحقق في عام 2013 والبالغ (2.8%) ومن المتوقع ان يرتفع في عام 2015 الى (2.9%) والذي يعود الى زيادة الاستهلاك الخاص في هنغاريا وزيادة الطلب المحلي في بولندا.

اما في البرازيل، فقد تراجع معدل نموها في هذا العام ليبلغ (0.1%) بعد ان كان (2.5%) في العام السابق، من جراء انكماش اجمالي الناتج المحلي في النصف الاول من العام 2014، مما يعكس ضعف الاستثمار وحدوث بعض الانخفاض في نمو الاستهلاك نظرا لتشديد الاوضاع المالية والضعف المستمر في بيئة الاعمال .

وبالنسبة الى بلدان **منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وافغانستان وباكستان،** استمر التعافي المحدود في هذه المنطقة ليصل الى (2.7%) مقارنة بنمو متحقق بلغ (2.5%) لعام 2013، وجاء هذا النمو المحدود من جراء معدلات النمو الاقتصادى المتواضعة في مختلف بلدان منطقة الشرق الاوسط في عام 2014في ظل تراجع أسعار النفط واحتدام النزاعات واستمرار أجواء عدم اليقين بشأن السياسات.

وفي **افريقيا جنوب الصحراء،** احتفظ النمو بقوته عند مستواه المسجل عام 2013 والبالغ (5.1%)، في حين تراجع النمو في **جنوب افريقيا** لعام 2014 الى (1.4%) مقابل (1.9%) للعام السابق، بسبب الاضطرابات في القطاع الصناعي والتأخر المتكرر في سد فجوات البنية التحتية، في المقابل ظل النشاط الاقتصادي في **نيجيريا** محتفظا بصلابته على الرغم من ضعف الاوضاع الامنية وانخفاض الانتاج النفطي في اوائل عام 2014.

اما فيما يخص التوقعات التضخمية، فتشير التقارير الى اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض في عدد من الدول المتقدمة والنامية خلال السنوات السابقة بفعل تراجع الأسعار العالمية للنفط والغذاء، ومن المتوقع خلال عام 2015 استمرار تراجع الأسعار العالمية للغذاء وبقاء أسعار النفط دون مستوياتها مقارنة بالأعوام السابقة، حيث ظل التضخم في الاقتصادات المتقدمة دون المستوى، مما يعد مؤشراً على استمرار التراخي الاقتصادي الكبير، حيث لايزال التضخم شديد الانخفاض مما يعد مؤشراً على ان العديد من هذه الاقتصادات لديها فجوات ضخمة في الناتج، ولا يزال الانكماش يمثل مصدراً من مصادر القلق، ففي الولايات المتحدة ارتفعت معدلات التضخم بمعدل متوسط ولكنها لا تزال دون المستوى المستهدف من قبل البنك الاحتياطي الفدرالي والبالغ (2%).

وفي منطقة اليورو، ظل التضخم دون التوقعات واتسم بالانخفاض الشديد على مستوى المنطقة باسرها، حيث لا يزال الانكماش الطفيف في اسعار المستهلكين مستمراً في العديد من الاقتصادات التي تتجاوز فيها معدلات البطالة المعدل السائد في عموم المنطقة، وقد اتخذ البنك المركزي الاوربي اجراءات لدعم النشاط الاقتصادي لرفع معدل التضخم عند المستوى المرغوب.

وفي اليابان ساهم التيسير القوي للسياسة النقدية (السهم الاول في جعبة سياسات آبينوميكس) في زيادة التضخم، حيث تجاوز التضخم مستوى (3%) بينما تجاوز التضخم الاساسي مستوى (2%) لكن اذا ما استبعدنا آثار زيادة معدل ضريبة الاستهلاك من (5%) الى (8%) في الربع الثاني من 2014 على مستوى الاسعار، سوف نجد ان التضخم الكلي يقل عن هدف التضخم الذي وضعه بنك اليابان المركزي بنحو (1.25%) .

فيما انخفض التضخم في اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الى (5.5%) مقابل (5.9%) لعام 2013، ويرجع الانخفاض الى حد كبير لتراجع اسعار السلع الاولية لا سيما السلع الاولية الغذائية التي لها وزن ترجيحي مرتفع في سلة مؤشرات اسعار المستهلكين في هذه البلدان.

اما بالنسبة الى معدلات البطالة، اشارت مجلة (التمويل والتنمية) الصادرة عن صندوق النقد الدولي الى انخفاض معدل البطالة العالمية إلى (5.6%) في عام 2014، وهو نفس معدل المسجل في عام 2007، مما يشير الى عودة البطالة العالمية إلى المستويات التي كانت عليها قبل الأزمة بعد أكثر من خمسة أعوام من نهاية الركود الكبير، وقد انخفضت البطالة خلال هذه الفترة انخفاضاً حاداً في عدد من البلدان الكبيرة ولا سيما في الولايات المتحدة وألمانيا، حيث انخفض معدل البطالة في امريكا الى معدل (6.2%) مقابل (6.8%) لعام 2013، في حين لا تزال معدلات البطالة مرتفعة في منطقة اليورو على الرغم من انخفاضها الى (11.6%) هذا العام مقارنة بـ (12%) للعام 2013 وتجاوزت معدلاتها في معظم بلدان المنطقة قيمتها التوازنية الى حد كبير، وحافظت معدلات البطالة في اليابان والصين على نفس مستوياتها المسجلة في العام السابق والبالغة (4%) و (4.1%) على التوالي، في حين سجلت كل من دول (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، اليونان، البوسنة والهرسك، جنوب افريقيا) اعلى معدل بطالة لعام 2014 حيث بلغ (29%، 25.8%، 25.5%، 25،2%) على التوالي، ومن المتوقع ان تنخفض البطالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الى (6.0%).

وعلى صعيد التطورات الاقتصادية في المنطقة العربية، فقد تأثر أداء الاقتصادات العربية بعدد من العوامل خلال العام 2014، فمن جهة تراجعت معدلات النمو المسجلة في الدول العربية المُصدرة للنفط انعكاساً لانخفاض كميات الانتاج النفطي في بعض تلك الدول، بالإضافة إلى تأثير تراجع اسعار النفط في الاسواق العالمية. من جهة أخرى، فيما استمر تأثر مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط بظروف تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي واستمرار تداعيات التحولات السياسية التي تمر بها بعض بلدان المنطقة.

ففي مجال المالية العامة، أدت التطورات السابق الإشارة إليها إلى تراجع الايرادات المالية في بعض الدول العربية النفطية. كما أن وضع الاقتصاد العالمي المتقلب ساهم بقدرٍ كبير في خلق ظروف غير مناسبة لتحقيق معدلات نمو بوتيرة مرتفعة في بعض الدول العربية، مما قلَّص من فرص هذه الدول في تحقيق عوائد مالية أعلى خلال هذا العام .

اما بالنسبة للتطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال العربية فقد واصلت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهودها لحفز النمو الاقتصادي خاصة في أعقاب اتجاه عدد من دول المنطقة إلى البدء في سحب جرعات التنشيط المالي التي تبنتها في أعقاب الأزمة المالية العالمية بهدف تعزيز الانضباط المالي ، كذلك واصلت السياسات النقدية في بعض الدول العربية استهدافها دعم الاستقرار المالي وتشجيع وزيادة معدلات نمو الائتمان الممنوح لبعض القطاعات، لاسيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل العقاري.

أما على صعيد القطاع الخارجي فقد تأثر أداء موازين مدفوعات الدول العربية خلال عام 2014 بانخفاض مستويات الطلب الخارجي الناجم عن استمرار ضعف الاداء في منطقة اليورو، الشريك التجاري الابرز لعدد من دول المنطقة، كما تأثرت تلك الموازين سلباً بتراجع مستويات الانتاج من النفط في عدد من الدول العربية المصدرة، إضافة إلى تأثير تراجع الاسعار العالمية للنفط ، اذ سجل معدل النمو السنوي لاجمالي الدخل القومي للاقتصاد السعودي ما نسبته (3.6%) عام 2014 بالرغم من تراجعه إلى أدنى مستوياته في أكثر من عام، وقد أدى هبوط أسعار النفط إلى تقليص إيرادات المملكة، لكنه لم يؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي مباشرة، ما لم يتغير حجم إنتاج النفط الخام، ولم ينخفض إنتاج النفط الخام السعودي إلا قليلا في الأشهر الأخيرة من عام 2014.

اما بالنسبة للكويت لم يكن عام 2014 عاماً جيداً على الاقتصاد الكويتي عموماً، وعلى سوق الكويت للأوراق المالية خصوصاً، وبعد أن شهد السوق أداء إيجابياً خلال الأشهر الأولى من العام، فقد تعرض إلى سلسلة من الانخفاضات الحادة معظمها خلال فترة الربع الأخير، الذي شهد تصاعد أزمة النفط واستمرار تراجع سعر البرميل إلى ما دون (60) دولار.

ويعد تأثر السوق الكويتي بالانخفاضات الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط خلال 2014 أمراً منطقياً، في ظل اعتماد الاقتصاد الوطني على عوائد النفط بشكل مبالغ به، وسيؤدي ذلك إلى إحداث تغيرات واضحة في ميزانية الدولة، لاسيما في بند الإيرادات، التي ستتأثر حتماً بهذه الانخفاضات، خصوصاً أن حوالي (90%) من هذه الإيرادات يأتي من عوائد النفط، فيما اصدرت الكويت عملتها الجديدة بعد مرور اكثر من عشرين عاما على العملة القديمة.

سجل الناتج المحلي الإماراتي خلال 2014 نموا بنسبة (4.8%) مع توقعات باستمرار نموه بنسبة (5.4%) خلال السبع سنوات المقبلة، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من (1.47) ترليون درهم خلال عام 2013 ليصل إلى (1.54) ترليون درهم عام 2014، في حين استقر التضخم مابين (2% و3%) خلال العام نفسه، وبلغت قيمة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى الدولة ما يقارب (4 مليارات دولار) فيما ارتفع معدل التضخم السنوي في دولة الإمارات إلى (2.33 %) في عام 2014 قياسا بعام 2013 ويأتي هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع أسعار معظم المجموعات الرئيسية المكونة لسلة المستهلك، وقد شهد عام 2014 إعلان الموازنة العامة الاتحادية لدولة الإمارات بإيرادات ومصروفات متوازنة تبلغ (49.1) مليار درهم وبدون عجز.

فيما تبنت الحكومة المصرية منذ بداية العام 2014 برنامجا إصلاحيا يستهدف علاج الخلل في مؤشرات الاقتصاد، فبدأت بإعادة هيكلة منظومة الطاقة ورفع الدعم تدريجيا عن المواد البترولية والكهرباء، وقد اطلق على عام 2014 عام المشروعات القومية العملاقة، كمشروع زراعة أربعة ملايين فدان ومشروع المركز اللوجستي للحبوب والغلال ومشروع مدينة السياحة والتسوق وعلى رأسها مشروع حفر قناة السويس الجديدة بتكلفة بلغت (64) مليار جنيه، وقد بدا واضحاً الأثر الإيجابي لخطوات الإصلاح الاقتصادي والمشروعات الطموحة في مؤشرات الاقتصاد المصري بعد أن سجل معدل النمو المستهدف بنهاية العام المالي الحالي ما نسبته (3.5%) مع خفض عجز الموازنة إلى أقل من (10.5%)، في وقت سجلت فيه معدلات البطالة تراجعا ملحوظا إلى حدود (13%). ومع نهاية العام جاء قرار مؤسسة فيتش برفع تصنيف مصر الائتماني إلى درجة (B) للمرة الأولى منذ أكثر من أربع سنوات، ليكون بمثابة تتويج لجهود حثيثة صوب الإصلاح الاقتصادي طيلة عام 2014.

وانكمش الاقتصاد الليبي بنسبة (18%) في عام 2014 مقارنة بـ (13.5%) عام 2013، وذلك بافتراض التوصل إلى اتفاق بين الفصائل السياسية، الأمر الذي يساعد على تعافي إنتاج النفط والصادرات، وسجل معدل التضخم عام 2014 ما نسبته (2%) ويتوقع ان يرتفع الى (12%) في عام 2015، كما ارتفع العجز في موازنة عام 2014 وذلك بسبب تراجع أسعار النفط بشكل حاد وتجاوز الإنفاق لمجموع الإيرادات، ولا يوجد مجال لخفض الإنفاق في الموازنة، فيما شكل نسبة ثلثي الإنفاق في الموازنة الليبية رواتب القطاع العام والدعم. كما تراجع احتياطي النقد الأجنبي في ليبيا من (130) مليار دولار في نهاية 2013 إلى (90) مليار دولار في أيلول 2014.

استقر معدل التضخم في الجزائر خلال العام 2014 عند مستوى (2.9%)، مقابل (3.3%) في العام 2013، وأن تراجع مستوى التضخم يعد مؤشر على استقرار الاقتصاد في البلاد، رغم التراجع السريع لأسعار البترول الذي تعتمد الجزائر على عائدات تصديره لتمويل ميزانيتها السنوية وتمويل البرامج الإنمائية. إن هذا المعدل يعتبر منخفضا مقارنة مع توقعات موازنة العام 2014 والتي أشارت إلى أن معدل التضخم سيستقر عند (3.9%).

اما في الاردن فقد ارتفع متوسط أسعار المستهلك (التضخم) لعام 2014 بمعدل (2.8%) مقارنة مع عام 2013، بحسب التقرير الشهري لدائرة الإحصاءات العامة، وأظهرت نتائج التقرير أن أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في ارتفاع التضخم في المملكة: مجموعة "الايجارات" بنسبة (6.9%)، "التبغ والسجائر" (13.9%)، "الملابس والأحذية" (9.9 %)، "التعليم" (4.5 %) "العناية الطبية" (6.9%) .

فيما ارتفع معدل البطالة في العالم العربي خلال العام 2014 إلى (29%) مقابل (24%) خلال عام 2009 ويعد هذا المعدل الأعلى في العالم .

ثانياً/ التطورات المحلية Local Developments

شهد الاقتصاد العراقي خلال عام 2014 العديد من التحديات السياسية والاقتصادية على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي، اذ ان التطورات الاخيرة المتمثلة في الاوضاع السياسية غير المستقرة واستمرار تردي الوضع الامني والعمليات العسكرية الجارية ضد المجاميع الارهابية (داعش) التي تواجدت في عدد من المحافظات العراقية، ادت الى تدمير وتخريب البنى التحتية لهذه المناطق لا سيما في ظل وجود بعض الحقول النفطية الهامة في هذه المناطق، الى جانب الهبوط السريع في اسعار النفط العالمية منذ منتصف العام 2014 والتي ادت الى انخفاض عوائد الصادرات النفطية لاعتماد الاقتصاد العراقي على ايرادته المتحققة من الصادرات النفطية وعدم تنوع مصادر الدخل، مما ادى الى تراجع مستويات نمو الاقتصاد الوطني، حيث انخفض الناتج المحلي الاجمالي مع النفط بالاسعار الثابتة لعام 2014 مقارنة بعام 2013 من (75.7) مليار دينار عام 2013 الى (72.7) مليار دينار عام 2014، اي بنسبة انخفاض بلغت (-3.9%)، كذلك سجل الناتج المحلي الاجمالي مع النفط بالاسعار الجارية لعام 2014 انخفاضاً

هو الاخر بنسبة (-3.9%) قياسا بالعام السابق ليبلغ (260.6) ترليون دينار مقابل (271.1) ترليون دينار لعام 2013، في حين انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية من (7724.3) الف دينار عام 2013 الى (7238.3) الف دينار عام 2014، اي بنسبة انخفاض بلغت (-6.3 %).

شهدت الاسواق المحلية استقراراً نسبياً في المستوى العام للاسعار خلال هذا العام، حيث سجل الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك في عموم العراق (145.9) نقطة عام 2014 مقابل(142.7) نقطة في عام 2013 محققا زيادة بلغت نسبتها (2.2%)، فيما سجل الرقم القياسي لاسعار المستهلك بعد الاستبعاد (146.0) نقطة عام 2014 مقابل (143.7) نقطة عام 2013 مسجلا نسبة زيادة بلغت (1.6%).

اما على صعيد اسعار الفائدة، واصل البنك المركزي العراقي في عام 2014 اعتماد سعر الفائدة (Policy rate) البالغ (6%) والذي اعتمده منذ عام 2010، كما أستمر البنك المركزي العراقي العمل بنافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة سبعة أيام وبسعر فائدة بلغ (2%) اعتبارا من بداية العام 2014 ومن ثم خُفض الى (1%) اعتبارا من بداية شهر حزيران /2014، كذلك ابقى البنك المركزي على نسبة الاحتياطي الإلزامي البالغة (15%) على كافة الودائع (الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص) منذ شهر ايلول من عام 2010 ولحد الان، على ان يحتفظ البنك المركزي لديه ومنذ شهر آب/2014 بكامل نسبة الاحتياطي الالزامي بالدينار على كافة الودائع المصرفية، بعد ان كان يُحتفظ بنسبة (5%) من نسبة الاحتياطي الالزامي في خزائن المصارف.

حافظ البنك المركزي العراقي خلال عام 2014 على استقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي عند سعره الاساس البالغ (1166) دينار لكل دولار منذ عام 2012، وذلك من خلال نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية، أما معدل سعر الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في السوق فقد شهد ارتفاعاً في قيمته لهذا العام، حيث بلغ (1214) دينار لكل دولار بعد ان كان (1232) دينار لكل دولار لعام 2013، كما تمكن البنك المركزي من بناء احتياطيات قوية بالعملة الاجنبية بلغت (66.3) مليار دولار في نهاية عام 2014.

اما بالنسبة لتطورات عرض النقد، انخفض عرض النقد بمفهومه الضيق M1 بنسبة (-1.5%) ليسجل ما مقداره (72.7) ترليون دينار مقابل (73.8) ترليون دينار في نهاية عام 2013، ويعزى ذلك الى انخفاض الودائع الجارية بنسبة (-5.7%)، والى الاثر الانكماشي لرصيد صافي الموجودات الاجنبيـــة، فيما سجلت العملة خارج البنوك ارتفاعا بنسبة (3.1%)، في حين ارتفع نمو عرض النقــد بالمفهوم الواســع M2 بنسبة (3.5%) قياسا بالعام السابق 2013 الذي سجل معدل نمو بنسبة (16.2%).

وعلى صعيد السياسة المصرفية، اظهرت بيانات المصارف التجارية بنهاية عام 2014 زيادة عدد المصارف العاملة في العراق الى (56) مصرفاً بعد ان كانت (54) مصرف نهاية عام 2013، تمثلت بـ(6) مصارف حكومية و (50) مصرف تجاري (خاص) تنقسم الى (24) مصرف خاص تجاري، و(8) مصارف خاصة اسلامية و(18) مصرف تجاري اجنبي، ارتفعت رؤوس اموال المصارف في نهاية عام 2014 بنسبة بلغت (18.5%) عن العام السابق، وتمثلت اغلب الزيادة في رؤوس اموال المصارف الاهلية وبنسبة ملحوظة بلغت (22.1%) مقارنة بالعام السابق.

- اما بالنسبة الى سوق العراق للاوراق المالية، أظهرت مؤشرات التداول لديه انخفاضها في عام 2014 مقارنة بعام 2013، إذ أنخفض مؤشر سوق العراق للأوراق المالية بنسبة (-18.7%) مقارنة بالعام السابق، ليغلق عند (92) نقطة في عام 2014 وبفارق (21.1) نقطة عن عام 2013، بلغ عدد الشركات التي تم تداول اسهمها (78) شركة مساهمة من أصل (83) شركة مدرجة، كما وأنخفض عدد الاسهم المتداولة لعام 2014 بنسبة بلغت (-14.6%) والتي تعادل (743.9) مليار سهم لعام 2014 مقابل (871.1) مليار سهم لعام 2013، كذلك انخفض حجم التداول في سوق العراق للاوراق المالية بنسبة (-68.4%) بالمقارنة مع عام 2013، اما القيمة السوقية للأسهم المتداولة فقد انخفضت بنسبة بلغت (-16.9%) لتصل الى (9.5) مليار دينار لعام 2014 بعد أن كانت (11.5) مليار دينار، في حين سجل صافي الاستثمار الأجنبي في سوق العراق للأوراق المالية انخفاضاً عام 2014 ليصل الى (30.1) مليار دينار بعد أن كان (980.2) مليار دينار في عام 2013.

وفي ما يتعلق بالمالية العامة للدولة، فقد سجلت الموازنة العامة فائضا ماليا مقداره (21.8) ترليون دينار، ويعزى ذلك الى انخفاض النفقات العامة بنسبة (-29.9%) عن العام السابق لتنخفض من (119.1) ترليون دينار عام 2013 الى (83.6) ترليون دينار عام 2014 وجاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض النفقات بشقيها (الجارية والاستثمارية) بنسبة (-25.6%)، (-38.3%) على التوالي، بلغت الايرادات العامة لعام 2014 مامقداره (105.4) ترليون دينار، وبنسبة

(40.4%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية، حيث استأثرت الايرادات النفطية والثروات المعدنية بالحصة الاكبر اي ما نسبتها (92.1%) من اجمالي الايرادات .

اما في مجال المديونية، اظهرت مؤشرات المالية العامة لعام 2014 ارتفاعاً في رصيد الدين الداخلي بما يقارب (4.9) ترليون دينار وبنسبة نمو بلغت (104.4%) مقارنة بعام 2013 ليصل الى ماقيمته (9.5) ترليون دينار وبنسبة (3.7%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية مقارنة بـ (4.7) ترليون دينار نهاية عام 2013، فيما انخفض الدين العام الخارجي نهاية عام 2014، بنسبة (−2.3%) عن مستواه في نهاية عام 2013، ليصل الى (57.3) مليار دولار وبنسبة (25.7%) من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2014.

وعلى صعيد تجارة العراق الخارجية، فقد سجلت انخفاضاً في معدلات نموها لعام 2014 وبنسبة بلغت (−8%) لتبلغ مايقارب (160) ترليون دينار مقارنة مع (173.9) ترليون دينار عام 2013، حيث انخفضت الصادرات بنسبة (−6.4%) وسجلت الاستيرادات هي الاخرى انخفاضاً بنسبة (−10.4%) بالمقارنة مع عام 2013، ونتيجة لذلك انخفض حجم التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية الى (61.4%) في عام 2014، في حين سجل الميزان التجاري فائضاً مقداره (35.9) ترليون دينار وبنسبة (13.8%) من الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2014 .

اظهرت مؤشرات ميزان المدفوعات خلال عام 2014، فائضاً في صافي الحساب الجاري بلغ (24.4) مليار دولار لعام 2014 مقابل فائض بلغ (22.6) مليار دولار عام 2013، ويعزى هذا الفائض الى تقلص العجز في كل من حسابي صافي الخدمات والدخل الثانوي بنسبتي (6.2، 35)% على التوالي، في حين اسفرت المعاملات الرأسمالية عن عجزا بمقدار (9.5) مليون دولار، وكذلك الحال بالنسبة للحساب المالي فقد سجل عجزا بمقدار (15.5) مليار دولار على الرغم من تحقق فائضا في صافي الاستثمار الاخر بمقدار (5.5) مليار دولار، وقد نجم عن هذه التطورات تسجيل عجز في ميزان المدفوعات بلغ (11.9) مليار دولار لعام 2014 مقارنة بعام 2013 والذي حقق فائضا بلغ (7.9) مليار دولار .

الفصل الثاني

تطورات القطاعات الاقتصادية

الفصــل الثانــي

تطورات القطاعات الاقتصادية

Developments of Economic Sectors

وصف العام 2014 بانه العام الاسوأ في تاريخ الاقتصاد العراقي بسبب عدم اقرار الموازنة العامة الاتحادية بالاضافة الى تراجع اسعار النفط العالمي الى مستويات غير مسبوقة حتى وصل الى دون الـ 50 دولارا للبرميل.

ان عدم اقرار الموازنة كان له الاثر السلبي الواضح على كافة قطاعات الاقتصاد العراقي سواء من ناحية تعطل الخطة الخمسية (2013– 2017) وتوقف عملية التنمية فضلا عن التلكؤ في تنفيذ المشاريع الخدمية والاستثمارية وعزوف عدد كبير من المقاولين والمستثمرين، بسبب الاوضاع الامنية وكذلك عدم تسديد مستحقاتهم المالية، مما اثر على عملية تنفيذ العديد من المشاريع .

ان ما يتسم به الاقتصاد العراقي من ريعية متمثلة باعتماده على النفط كمصدر رئيسي للايرادات، فضلا عن سوء توزيع واستخدام الموارد المالية المتأتية من تصدير النفط الخام الى جانب عدم وجود استراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والابتعاد عن الاستثمار في القطاعين الصناعي والزراعي وما ينشأ عنهما من انكشاف الاقتصاد للعالم الخارجي، ضعف دور القطاع الخاص، ضعف الانتاجية وعدم مرونة الجهاز الانتاجي ، اي بعبارة اخرى أفتقاده لسياسة تنويع مصادر الدخل، محدودية دور الجهاز المصرفي في دعم عملية التنمية، موازنة مالية يتفوق فيها الجانب التشغيلي على الجانب الاستثماري، تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي وإرتفاع الانفاق العسكري لمواجهة الاحتلال الهمجي من قبل داعش، تزامن كل ذلك مع حصول أزمة مالية نجمت عن الانخفاض الحاد والاستثنائي في أسعار النفط خلال النصف الثاني من 2014 والمتوقع أن يستمر في عام 2015، والذي كان لهبوطه الوقع الاكبر على الاقتصاد العراقي او بالاحرى على الموازنة العامة للدولة، حيث تراجع معدل سعر برميل النفط من (105) دولار في شهر كانون الثاني 2014 ليصل الى (71) دولار في شهر كانون الاول 2014، بحسب نشرة وزارة النفط العراقية، نتج عن

ذلك عجز كبير في الموازنة العامة، انكماش وركود واضح في فعاليات القطاعات الاقتصادية توضح في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي وارتفاع معدل البطالة الاجمالية والتي سجلت مانسبته (28%) من اجمالي قوة العمل لاسيما بين صفوف الشباب وانكماش الاسعار.

وبالرجوع الى التقديرات الاولية لمؤشرات الناتج المحلي في العراق لعام 2014 يلاحظ الاتي :

- انخفاض قيمة الناتج المحلي الاجمالي مع النفط بالاسعار الثابتة لعام 2014 مقارنة بعام 2013 من (75.7) مليار دينار عام 2013 الى (72.7) مليار دينار عام 2014، اي بنسبة (-3.9%)، اما الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط وبالاسعار الثابتة فقد إنخفض من (44.5) مليار دينار عام 2013 الى (41.6) مليار دينار عام 2014 وبمعدل تغير بلغ (-6.7 %) ملحق الجدول (1).
- سجل الناتج المحلي الاجمالي مع النفط بالاسعار الجارية لعام 2014 انخفاضاً هو الاخر بنسبة (-3.9%) قياسا بالعام السابق ليبلغ (260.6) ترليون دينار مقابل (271.1) ترليون دينار لعام 2013، فيما سجل باستثناء(نشاط قطاع النفط الخام) انخفاضاً بنسبة (-3.7%) قياساً بالعام 2013 ليبلغ (141.7) ترليون دينار عام 2014 مقابل (147.0) ترليون دينار للعام السابق ملحق الجدول رقم (2).
- انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة من (2156.6) دينار لعام 2013 الى (2020.2) دينار لعام 2014 وبمعدل انخفاض بلغ (-6.3%)، كذلك انخفض متوسط نصيب الفرد بالاسعار الجارية من (7.7) مليون دينار عام 2013 الى (7.2) مليون دينار عام 2014 وبمعدل انخفاض سنوي (-6.5 %) مقارنة بعام 2013.

شكل (2) الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة لعامي 2013 – 2014

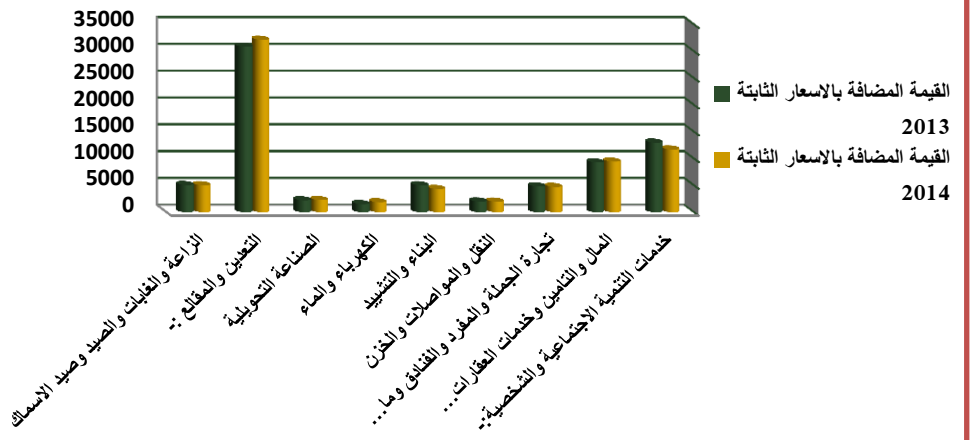

اولاً/ الانشطة الرئيسة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي:

Main Activities contributing in GDP Composition

1- قطاع النفط Oil Sector

سجلت القيمة المضافة لنشاط قطاع النفط الخام خلال هذا العام بالاسعار الثابتة مامقداره (32) مليار دينار وبنسبة زيادة بلغت (1.2%) عما كانت عليه في عام 2013 والبالغة(31.6) مليار دينار، فيما بلغت نسبة مساهمته من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً الى (43.5%) مقابل (41.5%) لعام 2013، وهذا يعكس التبعية شبه الكاملة للاقتصاد العراقي لقطاع النفط وانعكاس تطورات السوق العالمية للنفط على الاقتصاد العراقي والظروف المؤثرة عليه، اذ كان لارتفاع الكمية المنتجة والمصدرة الدور الواضح في ارتفاع نسبة المساهمة في حجم الناتج المحلي الاجمالي من النفط، وكما مبين في الجدول(1).

2 – القطاعات غير النفطية Non Oil Sector

سجلت القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية بالاسعار الثابتة خلال هذا العام انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (6.7%)، فقد بلغت القيمة المضافة لتلك القطاعات ما مقداره (41.6) مليار دينار مقارنة بعام 2013 والبالغة (44.6) مليار دينار وذلك نتيجة لتراجع النمو في العديد من مكونات تلك الانشطة ، اما نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي فقد تراجعت من (58.5%) عام 2013 الى (56.5%) عام 2014، وكما في الجدول (2).

جدول (2)

المساهمة النسبية في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة ونسب النمو للقطاع النفطي ولبقية القطاعات الاخرى لعامي 2013 – 2014

(مليار دينار)

القطاعات	2013	2014	معدل النمو%
القطاع النفطي	31.6	32	1.2
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي %	41.5	43.5	
القطاعات غير النفطية	44.6	41.6	-6.7
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي %	58.5	56.5	
المجموع%	100	100	

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء.

شكل (3): المساهمة النسبية في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات لعامي 2013 و 2014

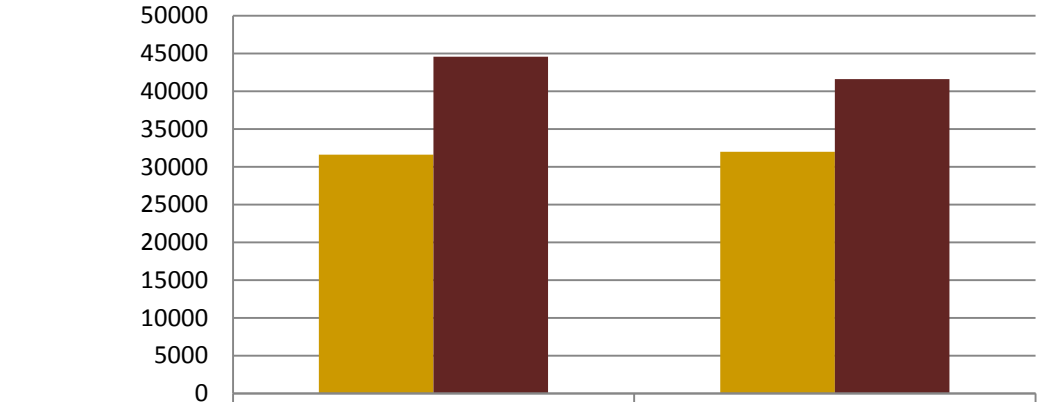

ثانياً/ الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة والاسعار الجارية حسب مجموعات الانشطة (السلعية، التوزيعية ، الخدمية) وكالاتي:

1- الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للانشطة الرئيسة (السلعية، التوزيعية ، الخدمية)

GDP in Constant Prices for Main Activities (Commodity, Distribution, Services)

شهدت نسب المساهمة والنمو للانشطة الرئيسة في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة تفاوتاً خلال عام 2014، اذ انخفض معدل النمو السنوي **للانشطة السلعية** وبنسبة (-1.1%) ليبلغ (45.7) مليار دينار، مقابل (46.2) مليار دينار عام 2013، ويعود ذلك بالدرجة الاساس الى انخفاض معدل النمو لقطاع البناء والتشييد بنسبة كبيرة بلغت (-26%)، وسجلت القيمة المضافة لمكونات **الانشطة التوزيعية** ما مقدارة (8.5) مليار دينار لعام 2014 مقابل (9.2) مليار دينار لعام 2013، وبنسبة انخفاض بلغت (-8.7%)عام 2014، كما سجلت **الانشطة الخدمية** تراجعاً في معدل النمو السنوي خلال عام 2014 وبنسبة (-6.7%)، اذ سجلت القيمة المضافة لتلك المجموعة (19.4) مليار دينار، فيما سجلت(20.8) مليار دينار لعام2013، وكما في الجدول(3).

جدول (3)

المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للانشطة الرئيسة بالاسعار الثابتة لعامي 2013– 2014

(مليار دينار)

الانشطة		2013	2014	معدل النمو%
الانشطة السلعية		46.2	45.7	**1.1-**
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي%		60.6	62.1	
الانشطة التوزيعية		9.2	8.5	**8.7-**
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي%		12.1	11.5	
الانشطة الخدمية		20.8	19.4	**6.7-**
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي%		27.3	26.6	
المجموع%	**الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة**	**76.2**	**73.6**	**3.4-**
	نسب المساهمة	**100**	**100**	

المصدر: وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء.

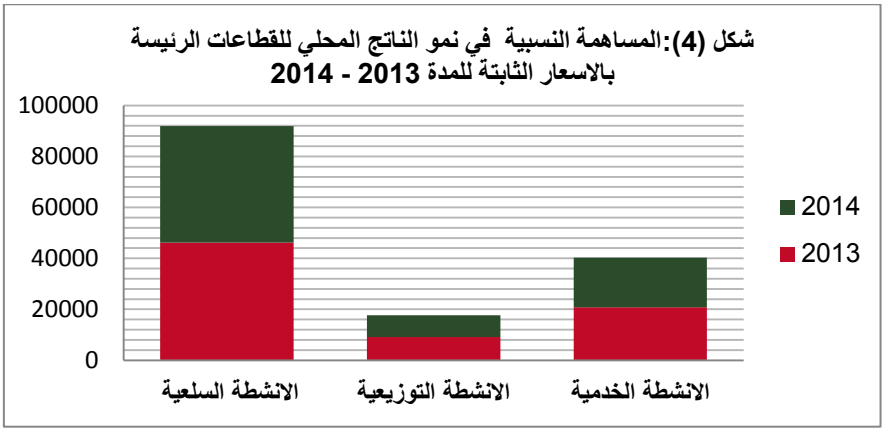

2- الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للانشطة الرئيسة (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

GDP in Current Prices for Main Activities (Commodity, Distribution, Services)

شهدت الانشطة الرئيسة تفاوتاً في معدل النمو ونسب المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لعام 2014، اذ انخفض معدل النمو السنوي **للانشطة السلعية** بنسبة(-4.5%) ليبلغ (165.9) ترليون دينار مقابل (173.8) ترليون دينار عام 2013، اذ شهد قطاعي (الزراعـــة والغـــابات والصيد وصيد الاسمـــاك) و(البناء والتشييد) انخفاضاً بنسبة(-16.4%،-11.1%)على التوالي، كما سجلت القيمة المضافة لمكونات **الانشطة التوزيعية** ما مقدارة (40.7) ترليون دينار لعام 2014 فيما بلغت القيمة المضافة لذات الانشطة (39.5) ترليون دينار لعام 2013 وبمعدل ارتفاع بلغت نسبته (3%) عام 2014، فيما سجلت **الانشطة الخدمية** تراجعاً في معدل النمو السنوي خلال عام 2014 وبنسبة (-5.2%)، اذ سجلت القيمة المضافة لتلك الانشطة (56.3) ترليون دينار عام 2014 مقابل (59.4) ترليون دينار لعام 2013، وكما في الجدول (4).

جدول (4)

المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي بالاسعار الجارية لعامي 2013- 2014 (مليار دينار)

الانشطة	2013	2014	معدل النمو%
الانشطة السلعية	173787.6	165898.1	**4.5-**
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي%	63.7	63.1	
الانشطة التوزيعية	39462.8	40666.5	**3.0**
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي%	14.5	15.5	
الانشطة الخدمية	59382.1	56277	**5.2-**
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي%	21.8	21.4	
مجموع الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة	272346.4	262841.6	

المصدر: وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء.

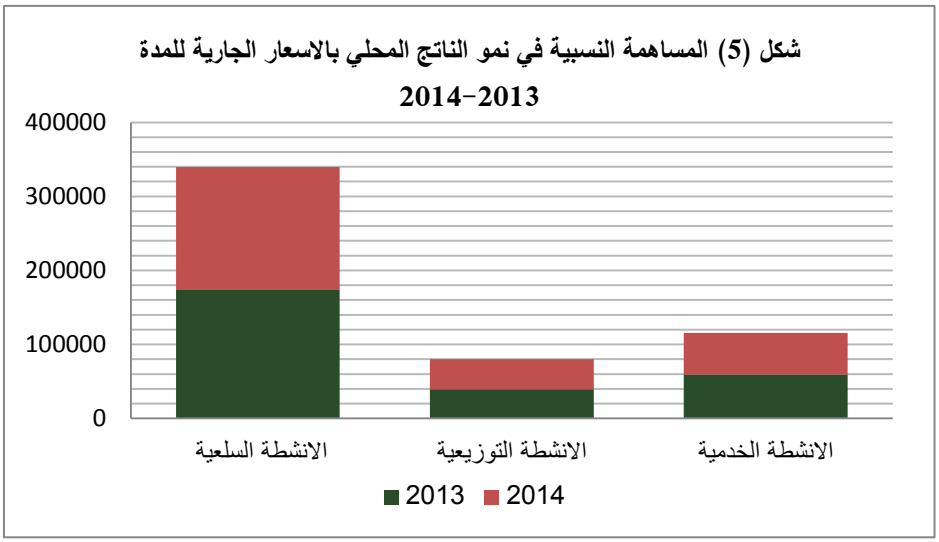

ثالثاً /حصاد الانشطة الاقتصادية لعام 2014 مقارنة بعام 2013

1- الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك Agriculture, Forestry, Hunting & Fishing

حقق الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للقطاع اعلاه لعام 2014 معدل تغير سنوي بلغت نسبته (0.4%)، كما شهدت نسبة المساهمة ارتفاعاً طفيفاً لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2014 لتبلغ (6.9%) مقارنةً بـ (6.6%) عام 2013، كما في ملحق الجدول رقم (1)، اذ يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات في الاقتصاد العراقي، ويمثل القاعدة الاساسية بالنسبة لهرم الاقتصاد الوطني كونه يرسم السياسات الخاصة بالنظام الغذائي للعراقيين، فضلا عن ضمه شريحة واسعة من الفلاحين والمزارعين من سكان العراق، الامر الذي يساعد كثيرا في ايجاد فرص عمل كثيرة في القرى والارياف تقدر بنسبة 30% من القوى العاملة العراقية وفق ما جاء في البحوث والتقارير الخاصة بمشاكل البطالة في العراق سيما وان العراق عمل مؤخراً على الاهتمام بالمحاصيل الاستراتيجية، اذ تحتل المرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية في الانتاج النباتي في العراق وتسهم في تغطية نسب متفاوتة من حاجة الاستهلاك المحلي وتستحوذ محاصيل الحبوب (الحنطة والشعير) على النسبة الاكبر من المساحات المزروعة في الموسم الشتوي في الاراضي الديمية والمروية فقد ارتفع انتاج محصول الحنطة والشعير والشلب لهذا العام بنسبة (30.0%) قياسا بالعام 2013 ليصل الى (6735.9) الف طن مقابل (5181) الف طن لعام 2013، اذ ارتفع انتاج الحنطة بنسبة (21%)، اما الشعير فقد كان له الحصة الاكبر اذ ارتفع بنسبة (27.3%)، ويعود ذلك الى اتساع المساحات المزروعة

بهذين المحصولين بنسبة (25.5%) قياسا بالعام 2013، فقد سجلت الحنطة زيادة في مساحاتها المزروعة بنسبة (15.6%) والشعير بنسبة (37.7%)، اما بخصوص انتاجية الدونم الواحد فقد ارتفعت لمحصول الحنطة من (566.5) كغم عام 2013 الى (592.8) كغم عام 2014 ولمحصول الشعير من (298.2) كغم عام 2013 الى (275.8) كغم عام 2014، فيما بلغ حجم انتاج الشلب لسنة 2014 (403) الف طن وبمساحة مزروعة بلغت (317) الف دونم كانت متوسط غلتها(1270.4) كغم/دونم، وكما في الجدول (5).

جدول (5)

المساحات المزروعة والانتاج الزراعي وإنتاجية الدونم لعامي 2013– 2014

المحصول	المساحات المزروعة (الف دونم)			الانتاج (الف طن)			متوسط الغلة (كغم/دونم)	
	2013	2014	نسبة التغير%	2013	2014	نسبة التغير%	2013	2014
الحنطة	7376	8528	15.6	4178	5055.1	21.0	566.5	592.8
الشعير	3364	4632.3	37.7	1003	1277.8	27.4	298.2	275.8
الشلب	–	317	–	–	403	–	–	1270.4
المجموع	10740	13477.3	25.5	5181	6735.9	30.0		

المصدر: وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء.

2-<u>التعدين والمقالع Mining & Quarrying</u>

يعد نشاط قطاع التعدين والمقالع المساهم الاكبر في توليد الناتج المحلي الاجمالي قياسا بباقي الانشطة الاخرى، إذ بلغت نسبة مساهمته بالاسعار الثابتة خلال هذا العام (43.7%)، ويعود ذلك الى ارتفاع نسبة مساهمة نشاط قطاع النفط الخام في توليد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة(43.5%)، فيما سجل نسبة نمو خلال هذا العام بلغت (1.2%) قياسا بالعام السابق، ويعود ذلك الى ارتفاع معدل الانتاج اليومي والبالغ (3.1) مليون برميل لعام 2014 مقابل (3) مليون برميل لعام 2013، كما حدثت زيادة في المعدل اليومي للتصدير خلال هذا العام والبالغ (2.5) مليون برميل مقابل (2.4) مليون برميل في عام 2013، فيما انخفض معدل سعر برميل النفط خلال العام الحالي بنسبة (-5.7%) عن عام 2013، ليبلغ (96.8) دولار مقابل (102.6) دولار للعام السابق، اذ سجلت اسعار النفط انخفاضاً كبيرة خلال الفصل الثالث

والرابع من العام 2014 ليبلغ (96.8، 77.4) دولار على التوالي والناجمة عن زيادة الكمية المعروضة في الاسواق العالمية مقابل انخفاض الطلب.

3- الصناعة التحويلية Manufacturing Industry

بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في توليد الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام 2014 (3.1%)، وهي نسبة ضئيلة ليس لها دور كبير في مقابل اهمية هذا القطاع باعتباره من اهم القطاعات المولدة للقيمة المضافة العالية، فقد سجل نسبة نمو خلال هذا العام بلغت (17.9%) قياسا بالعـــام السابق، ملحق جدول (1) الا انها ليس بمستوى الطموح، ويعود ذلك الى افتقاد العراق للبنية التحتية الداعمة لهذا القطاع والتي يأتي في مقدمتها النقص الكبير في انتاج وتوفير الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي المستخدم للاغراض الصناعية.

وضمن نشاط قطاع الصناعة التحويلية سجل انتاج الاسمدة لعام 2014 انخفاضاً بنسبة كبيرة جداً بلغت (-69.9%) قياساً بالعام السابق ويعود ذلك الى انخفاض انتاج سماد اليوريا بنسبة (53-%) كما سجل انتاج السماد الفوسفاتي انخفاضاً كبيراً بلغ (-61.4%)، فيما توقف انتاج السماد المركب خلال هذا العام، ويعود ذلك الى الظروف الامنية التي تشهدها البلاد وتهالك اغلب خطوط الانتاج، الامر الذي أتاح فرصة للسماد المستورد للدخول بسهولة إلى السوق العراقيــة، وكما في جدول (6).

جدول (6)

انتاج كميات الاسمدة لعامي 2013-2014 **الف طن**

النوع	2013 (1)	2014 (2)	نسبة التغير (1:2) %
سماد يوريا	209	98.2	-53
سماد فوسفاتي	59	22.8	-61.4
سماد مركب	133.9	-	-
المجموع	401.9	121	-69.9

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن / مركز المعلومات والمعرفة.

اما بالنسبة الى كميات السمنت فقد سجلت انخفاضا واضحاً في انتاجها بلغت نسبته (-23.4%)، فقد انخفض انتاج (السمنت العادي) بنسبة (-63.7%) قياسا بالعام السابق وبكمية انتاج بلغت (1010.1) الف طن لعام 2014 مقارنة بعام 2013 الذي بلغ حجم الانتاج فيه (2785) الف طن، ويعود ذلك الانخفاض بالدرجة الاساس الى عدم توفر الوقود والطاقة الكهربائية لتشغيل المعامل بشكل مستمر كذلك وجود عدد من معامل السمنت في المناطق التي

تم السيطرة عليها من قبل عصابات داعش، فيما ارتفع انتاج السمنت المقاوم بنسبة كبيرة بلغت (100%) فقد سجلت كمية الانتاج ما مقداره (1886.6) الف طن عام 2014 مقابل (943) الف طن عام 2013 ، كما في جدول (7) .

جدول (7)

انتاج كميات السمنت (الابيض، العادي، المقاوم) لعامي 2013 – 2014 **الف طن**

النوع	2013 (1)	2014 (2)	نسبة التغير (1:2) %
السمنت الابيض	52	–	–
السمنت العادي	2785	1010	-63.7
السمنت المقاوم	943	1886.6	100.1
المجموع	3780	2896.7	-23.4

مصدر : وزارة الصناعة والمعادن / مركز المعلومات والمعرفة.

اذ يبلغ عدد مصانع الإسمنت في العراق حالياً (21) مصنعاً، أربعة منها تابعة للقطاع الخاص وستة أخرى مستثمرة من قبل القطاع الخاص بطريقة المشاركة بالإنتاج، والـ(11)المتبقية حكومية.

4-الكهرباء والماء Electricity & Water

سجل نشاط هذا القطاع ارتفاعا في قيمته المضافة بالاسعار الثابتة عام 2014 بنسبة (19.8 %) قياسا بالعام السابق، فيما شكلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي (2.5%) وهي نسبة ضئيلة، اذ لايزال نشاط قطاع الكهرباء يعاني من عجز واضح متمثلا بنقص الانتاج مقارنة بالطلب، فضلا عن إنخفاض الكفاءة التشغيلية بسبب تقادم اغلب المحطات العاملة في العراق و رداءة صيانة وتشغيل شبكات النقل والتوزيع، اذ سجل معدل انتاج الطاقة الكهربائية لعام 2014 (9161.5) ميكاواط بزيادة نسبتها (11.8%) عن معدل الانتاج في العام السابق والبالغ (8194.2) ميكا واط، مقابل معدل طلب بلغ (12555.8) ميكاواط لعام 2014 وبزيادة نسبتها (10%) عن العام السابق والذي سجل فيه معدل الطلب (11411) ميكا واط، أي بعجـز مقداره(3394.3) ميكاواط، كما في الجدول (8).

جدول (8)

معدل (الانتاج، الطلب، العجز) لقطاع الكهرباء لعامي 2013، 2014 **ميكا واط**

البيان	2013	2014	نسبة التغير %
الانتاج	8194.2	9161.5	11.8
الطلب	11411	12555.8	10.0
العجز	3216.8-	3394.3-	5.5

المصدر: وزارة الكهرباء.

ما فيما يخص معدل استيراد الطاقة الكهربائية عبر الخط الايراني والبارجات فقد سجل خلال هذا العام انخفاضاً بنسبة (-4.0%) قياسا بالعام السابق، اذ سجل (12133) ميكاواط /ساعة مقابل (12639.7) ميكا واط/ساعة لعام 2013، كما في الجدول (9).

جدول (9)

معدل استيراد الطاقة الكهربائية لعامي 2013 – 2014 **ميكا واط/ ساعة**

البيان	مجموع الخطوط لعام 2013	مجموع الخطوط لعام 2014	معدل التغير %
الخط السوري	0	0	0
الخط الايراني	9951.6	9499.6	4.5-
البارجات	2688.1	2633.8	2.0-
المجموع	12639.7	12133	4.0-
المعدل	1053.3	1011.1	4.0-

المصدر: وزارة الكهرباء.

5- البناء والتشييد Building & Construction

سجلت القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد خلال عام 2014 انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (- 26%)، فيما تراجعت مساهمته النسبية في الناتج المحلي الاجمالي عام 2014 لتسجل (5.9%) مقارنة بـ (7.3%) للعام السابق، وبهذا فقد تراجع ترتيبه من حيث الاهمية النسبية في تكوين الناتج ليكون عند المرتبة السادسة بعد ان كان بالمرتبة الخامسة في عام 2013، ويعزى ذلك الى توقف العديد من المشاريع بسبب التدهور الحاصل في الاوضاع لامنية في المناطق التي سيطر عليها داعش فضلا عن ضعف التمويل الحكومي للمشاريع بسبب الانخفاض الحاصل في اسعار النفط وعدم اقرار الموازنة لهذا العام الى جانب الدور المحدود للقطاع الخاص في مشاريع البناء والتشيد على الرغم من اهمية هذا القطاع في توفير فرص العمل وتحفيز الاقتصاد ورفع معدل النمو الاقتصادي.

6- النقل والمواصلات والخزن Transport, Communication & Storage

يمتلك قطاع النقل علاقات تشابكية وثيقة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى وتأثيره المباشر على نموها وتطورها كذلك تأثيره المباشر والكبير على التكامل الاقتصادي للبلد وبالتالي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي، سجلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع انخفاضاً بنسبة (-1.3%) خلال هذا العام قياسا بالعام السابق، فيما سجل نسبة مساهمة بسيطة بلغت (2.7%) وهي نسبة متدنية اذا ما قورنت بإهمية هذا القطاع الحيوي، اذ بلغت القيمة المضافة لقطاع النقل والمواصلات والخزن ما مقداره (1977.4) مليون دينار عام 2014، لياتي بالمرتبة الثامنة من حيث المساهمة في تكوين الناتج، ملحق الجدول (1)، ولزيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي فأن ذلك يتطلب تعزيز دور القطاع الخاص ودعمه في مجال تقديم خدمات النقل والمواصلات والخزن الستراتيجي.

7- تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه &Wholesale, Retail Trade, Hotels Others

سجلت القيمة المضافة لهذا القطاع انخفاض ملحوظ خلال هذا العام بلغت نسبته (-19.2%) لينعكس ذلك في انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والبالغة (6.4%) بعد ان كانت مساهمته (7.7%) عام 2013، ويعزى ذلك الى عدم اسهام السياسات الحكومية في تقديم الدعم الكافي لهذا القطاع وتوفير التشريعات التي تنظم عمله، *وتجدر الاشارة الى ان هناك مليون شخص يعملون في هذا القطاع وان (70%) منهم يعملون في تجارة المفرد ويعود ذلك الى ضعف فرص العمل في القطاعات الاخرى.

فيما بلغ عدد التجار والشركات المسجلة لدى غرفة تجارة بغداد خلال هذا العام (19820) مقابل (28083) للعام السابق بانخفاض مقداره (8263) تاجر، اي بنسبة (29.4%)، وكما في الجدول (10) .

جدول (10)

عدد التجار والشركات المسجلة لدى غرفة تجارة بغداد لعامي 2013 - 2014

السنوات	2013	2014	نسبة التغير %
العدد	28083	19820	-29.4

المصدر : غرفة تجارة بغداد.

* بحسب نتائج مسح التجارة الداخلية للقطاع الخاص في العراق والذي اطلقته وزارة التخطيط في (2014/6/4).

8- المال والتأمين وخدمات العقارات والاعمال Finance, Insurance, Real Estate & Business Services

سجل نشاط هذا القطاع لهذا العام بالاسعار الثابتة نمواً كبيراً بلغت نسبته (7.1%) قياسا بالعام السابق، اذ يحتل المرتبة الثالثة بعد قطاعي التعدين والمقالع و خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية من حيث نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، اذ ساهم بنسبة (12.8%)، ملحق الجدول (1)، فقد سجل نشاط قطاع البنوك والتامين لهذا العام بالاسعار الثابتة زيادة بلغت نسبتها (31.8%) قياساً بالعام السابق، وتجدر الاشارة الى ان نسبة الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2014 هي بحدود (13.1%)، اذ ان زيادة انتشار الائتمان سيعزز من نمو القطاع المصرفي وذلك يتضح من خلال ارتفاع اجمالي رصيد الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية عام 2014 بنسبة (13.9%) قياساً بعام 2013.

اما نشاط قطاع ملكية دور السكن فقد ساهم بنسبة (10.5%) خلال هذا العام في توليد الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة محققاً نسبة زيادة بلغت (2.7%) قياسا بالعام السابق، وكما في الجدول (11).

جدول (11)

الناتج المحلي الاجمالي لقطاع المال والتامين وخدمات العقارات والاعمال للفترة 2013-2014

مليار دينار

الانشطة الاقتصادية	القيمة المضافة بالاسعار الثابتة لعام 2013	القيمة المضافة بالاسعار الثابتة لعام 2014	معدل النمو %	الاهمية النسبية %
المال والتامين وخدمات العقارات والاعمال	8824.0	9446.5	7.1	12.8
البنوك والتامين	1312.3	1729.2	31.8	2.3
ملكية دور السكن	7511.7	7717.3	2.7	10.5

المصدر: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للاحصاء.

9-خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية Social & Personal Services

يحتل نشاط هذا القطاع المرتبة الثانية بعد قطاع نشاط النفط الخام في سلم ترتيب الاهمية النسبية للانشطة الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الاجمالي، اذ بلغت نسبة مساهمته (16%)، مسجلا نسبة انخفاض كبيرة خلال هذا العام بلغت (-12.0%) عن العام السابق، ويعود ذلك بالدرجة الاساس الى انخفاض نشاط خدمات الحكومة العامة بنسبة (-12.3%) والمرتبطة باقرار الموازنة العامة للدولة لعام 2014 والمتمثلة بخدمات التعليم، الصحة، البلدية، البحث والتطوير، الترفيهية ...الى غيرها من الخدمات، فيما ساهمت الخدمات الشخصية بنسبة بلغت (1.6%) بالاسعار الثابتة في الناتج المحلي الاجمالي مسجلة انخفاضاً بلغت نسبتة (-9.6%) عن العام السابق، وكما في الجدول (12).

جدول (12)

الناتج المحلي الاجمالي لقطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية بالاسعار الثابتة لعامي 2013-2014

مليون دينار

الانشطة الاقتصادية	القيمة المضافة بالاسعار الثابتة لعام 2013	القيمة المضافة بالاسعار الثابتة لعام 2014	معدل النمو %	الاهمية النسبية %
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	13315.2	11711.9	-12.0	16
الحكومة العامة	12048.2	10566.8	-12.3	14.4
الخدمات الشخصية	1267	1145.1	-9.6	1.6

المصدر: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للاحصاء.

الفصل الثالث

التطورات النقدية والمصرفية

الفصل الثالث

التطورات النقدية والمصرفية Monetary & Banking developments

اولاً/ التطورات النقدية Monetary Development

تعد السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي العراقي مؤسسة استقرار الاسعار والمشجعة لتمويل التنمية ومن خلال دعم ادوات السوق وهدفها الاساس التصدي للتضخم وخفض معدلات الزيادة السنوية في المستوى العام للاسعار بغية استعادة التوازن الاقتصادي وتقوية الاستقرار المالي في آن واحد والتي تتمثل بهدف الاستقرار النقدي والمالي الذي نص عليه قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 والذي منحه اياه صفة الاستقلال وهو كمؤسسة مالية يلتزم بهذه الاهداف .

شـهد هذا العــام ارتفاعاً في نمو عرض النقــد بالمفهوم الواســع M2 بنسبة (3.5%) قياسا بالعام السابق 2013 (على الرغم من الانخفاض الحاصل في رصيد صافي الموجودات الاجنبية نتيجة للتراجع الحاصل في العوائد النفطية) وذلك يعود الى الاثر التوسعي لصافي ديون القطاع الخاص وصافي ديون الحكومة.

وتشير البيانات الاحصائية الى ان معامل الاستقرار النقدي Coefficient of monetary stability قد سجل ما نسبته (-1%)، الامر الذي يدل على عدم وجود ضغوط تضخمية وان هناك حالة انكماش في الاقتصاد العراقي خلال عام 2014، وان معدل التضخم الاساس لم يتجاوز حدود المرتبة العشرية الواحدة ليسجل ما نسبته (1.6%).

1- عرض النقد بالمفهوم الضيق supply money Narrow M1

انخفض عرض النقد بمفهومه الضيق M1 بنسبة (-1.5%) نتيجة لتراجع نشاط معظم الفعاليات الاقتصادية نهاية العام 2014 ليسجل ما مقداره (72692) مليار دينار مقابل (73831) مليار دينار في نهاية عام 2013، ويعزى ذلك الى انخفاض الودائع الجارية بنسبة (-5.7%) قياسا بالعام السابق، فيما سجلت العملة خارج البنوك ارتفاعا بنسبة (3.1%) قياسا بالعام السابق، اذ شكلت العملة خارج البنوك مانسبته (49.6%) من عرض النقد عام 2014 مقابل (50.4%) للودائع الجارية، فيما شكلت العملة خارج البنوك مانسبته (47.4%) من عرض النقد عام 2013 مقابل (52.6%) للودائع الجارية، الامر الذي يعكس ارتفاع نسبة مساهمة العملة خارج البنوك في عرض النقد خلال هذا العام مقابل تراجع نسبة مساهمة الودائع الجارية وذلك نتيجة لحالة الركود في مستوى النشاط الاقتصادي.

2- العوامل المؤثرة في عرض النقد factors influencing the money supply

تعكس الموازنة النقدية الموحدة جدول (13) الاثر النقدي للمعاملات التي تتم في القطاع الاقتصادي على عرض النقد، حيث كان للاثر الانكماشي للعوامل الخارجية المتمثلة بصافي الموجودات الاجنبية البالغ (7906) مليار دينار في نهاية عام 2014 دورا واضحا في انخفاض عرض النقد نتيجة الانخفاض الحاد والاستثنائي الذي شهدته أسعار النفط في الاسواق العالمية خلال النصف الثاني من العام والتي شكلت مع فقرة الودائع الاخرى ما نسبته (65.4%) و(34.6%) لكل منهما على التوالي من مجموع العوامل الانكماشية البالغة (12085) مليار دينار، قابلها مجموع العوامل التوسعية البالغة (10946) مليار دينار والتي تأتت من:

أ) الزيادة الحاصلة في ديون القطاع الخاص والقطاعات الاخرى بمقدار (2181) مليار دينار والتي شكلت ما نسبته (19.9%) من مجموع العوامل التوسعية لعرض النقد.

ب) تراجع قوة مركز الحكومة النقدي لارتفاع حجم ديونها والذي نجم عنه دورا توسعيا بمقدار (2917) مليار دينار وشكلت نسبة (26.6%) من مجموع العوامل التوسعية.

ج) الزيادة الحاصلة في فقرة الموازنة بمقدار (5848) مليار دينار، حيث شكلت ما نسبته (53.4%) من مجموع العوامل التوسعية.

جدول (13)

عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه خلال عامي 2013-2014 **(مليار دينار)**

الفقرات	كانون الاول 2013	كانون الاول 2014	مقدار التغير	نسبة النمو %
صافي الموجودات الاجنبية	109108	101202	(7906)	(7.2)
ديون القطاع الخاص والقطاعات الاخرى	23574	25755	2181	9.3
الديون الحكومية	11856	15896	4040	34.1
مجموع الموجودات	144538	142853	(1685)	(1.2)
عرض النقد	73831	72692	(1139)	(1.5)
العملة خارج البنوك	34995	36072	1077	3.1
الودائع الجارية	38836	36620	(2215)	(5.7)
المطلوبات غير النقدية				
الودائع الاخرى	13695	17874	4179	30.5
الودائع الحكومية	36478	37601	1123	3.1
فقرة الموازنة	(20534)	(14686)	(5848)	(28.5)
مجموع المطلوبات غير النقدية	70707	70161	(546)	(0.8)
مجموع المطلوبات	144538	142853	(1685)	(1.2)

3- الاحتياطيات الاجنبية Foreign Reserves

انخفض رصيد الاحتياطيات الاجنبية بمقدار (13.2) ترليون دينار لعام 2014 مقارنة بعام 2013، اي بنسبة (-14.7%) وشكل نسبة (29.7%) من الناتج المحلي الاجمالي و(54.6%) من الناتج المحلي غير النفطي، وسجل رصيد الاحتياطيات (77.4) ترليون دينار نهاية عام 2014 مقابل (90.6) ترليون دينار نهاية عام 2013.

ومن متابعتنا للجدول ادناه نلاحظ انخفاضاً ملحوظاً في رصيد البنك المركزي في البنوك الاجنبية ونيويورك نهاية عام 2014 بلغ مقداره (15.2) ترليون دينار، وبنسبة بلغت (-18.7%) عن رصيده نهاية عام 2013 وبنسبة مساهمة (85.4%) من اجمالي الاحتياطيات الاجنبية، اما رصيد حقوق السحب الخاصة (SDR) فقد انخفض بنسبة

(-46.3%)، فيما شهد الذهب الموجود في بغداد والخارج نهاية عام 2014 ارتفاعاً بمقدار (2136) مليار دينار، كما شهد النقد الاجنبي في خزائن البنك ارتفاعاً بمقدار (740) مليار دينار، اي بنسبة زيادة بلغت (13.8%).

جدول (14)

الاحتياطيات الاجنبية نهاية عامي 2013- 2014

مليار دينار

البند	2013	2014
النقد الاجنبي في خزائن البنك	5345	6085
الارصدة في البنوك الاجنبية ونيويورك	81285	66104
الذهب في بغداد والخارج	1902	4038
حقوق السحب الخاصة (SDR)	2117	1136
الاحتياطيات الاجنبية	**90649**	**77363**

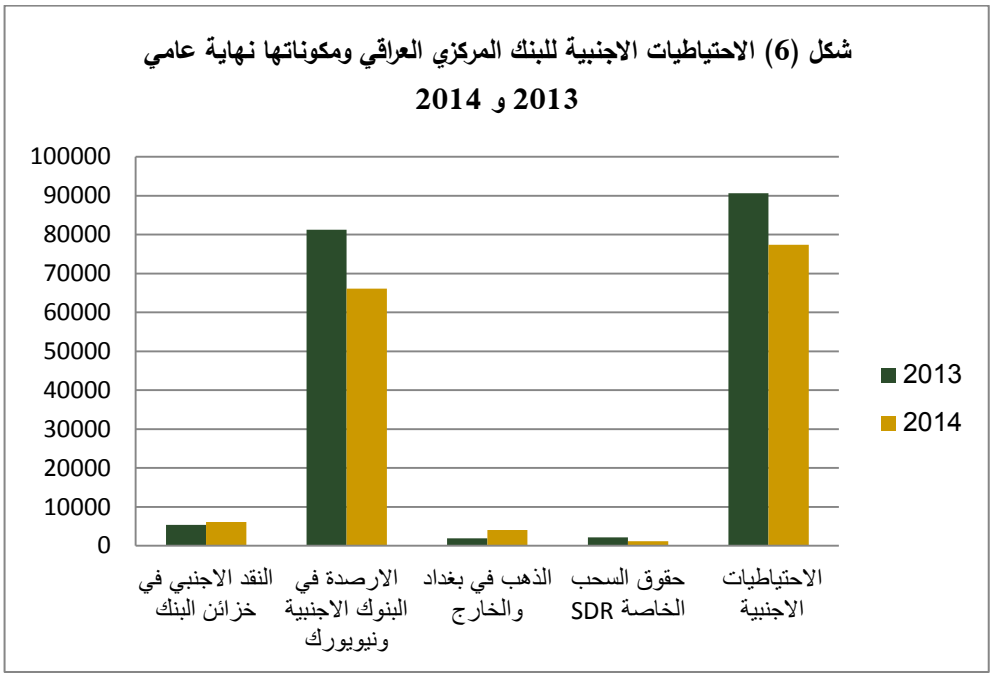

ثانيا/ الموازنة الموحدة للبنك المركزي العراقي

تظهر الموازنة الموحدة للبنك المركزي العراقي لعام 2014 ان مجموع موجوداته (مطلوباته) سجلت انخفاضا خلال عام 2014 بنسبة (13.8%) قياسا بالعام السابق.

وعند النظر الى جانب الموجودات نجد ان الموجودات الاجنبية قد انخفضت بنسبة (-14.7%) ويعود ذلك الى الانخفاض الحاصل في أ) فقرة حقوق السحب الخاصة بنسبة (46.3%).

ب) فقرة الاستثمارات (الارصدة في البنوك الاجنبية ونيويورك) بنسبة (-18.7%)، فيما سجلت فقرة الذهب الموجود في بغداد والخارج زيادة ملحوظة بلغت نسبتها (112.3%) وشهد النقد الاجنبي في خزائن البنك زيادة بنسبة (13.8%) عن العام السابق راجع جدول (14).

سجلت الديون الحكومية انخفاضا بنسبة(-10.9%) عن العام السابق لتبلغ (2.5) ترليون دينار مقابل (2.8) ترليون دينار للعام السابق والذي يعزى لتسديد وزارة المالية الدين المترتب بذمتها لصالح البنك المركزي والبالغ مجموعه (300) مليار دينار بموجب الترتيبات الموقعة في 2010/10/26 بين وزارة المالية والبنك المركزي، فيما يظهر الجدول (15) عدم اقتراض المصارف التجارية من البنك المركزي خلال هذا العام.

اما في جانب المطلوبات فيلاحظ ان الاحتياطي النقدي قد انخفض بنسبة (-9.6 %) قياسا بالعام السابق.

وفيما يخص فقرة التسهيلات المصرفية سجلت كل من الودائع الجارية بالدينار العراقي والودائع بالدولار الامريكي انخفاضا ملحوظا خلال هذا العام بنسبة (-87.8%) و(-18.2%) لكل منهما على التوالي قياساً بالعام السابق.

اما الودائع الحكومية فقد سجلت انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (-41.9%) عن العام السابق لتبلغ (1.2) ترليون دينار مقابل (2) ترليون دينار للعام السابق.

سجلت فقرة المطلوبات الاجنبية خلال هذا العام انخفاضا بنسبة (-5.9%) عن العام السابق.

اما بصدد فقرة راس المال والاحتياطيات فقد تراجعت اهميتها النسبية الى مجموع المطلوبات من (5.6%) عام 2013 الى (3.9%)عام 2014، اذ سجلت انخفاضا بنسبة (-40%) عن العام السابق.

اما المطلوبات الاخرى فقد ارتفعت من (5.7) ترليون دينار عام 2013 الى (6.2) ترليون دينار عام 2014، اي بنسبة زيادة (8.9%).

جدول (15)

الموازنة الموحدة للبنك المركزي العراقي لعامي 2013-2014

(مليون دينار)

الفقرات	2013	2014
الموجودات		
الموجودات الاجنبية	90648557	77363120
الديون الحكومية	2755519	2455519
السندات والحوالات الحكومية	0	0
القروض والسلف للدوائر	2755519	2455519
القروض والسلف للمصارف التجارية	0	0
الموجودات الاخرى	3750308	3919297
مجموع الموجودات او المطلوبات	97154384	83737936
المطلوبات		
الاحتياطي النقدي	73259279	66230769
التسهيلات المصرفية		
الودائع الجارية بالدينار	3134180	382500
الودائع بالدولار الامريكي	5520742	4517393
الودائع الحكومية	2004309	1163876
المطلوبات الاجنبية	2037168	1916540
راس المال والاحتياطيات	5462559	3279975
المطلوبات الاخرى	5736147	6246883

ثالثاً / تطورات ادوات السياسة النقدية غير المباشرة

1- تطورات أسعار الفائدة Interest rate Developments

أ- معدلات أسعار الفائدة في البنك المركزي العراقي (policy rate)

انطلاقاً من حرص البنك المركزي على الاسهام في تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق توفير الائتمان المناسب لأنشطة القطاع الخاص، أستمر البنك خلال عام 2014 بالأعتماد على سعر الفائدة (سعر السياسة) (6%) سنوياً والمعمول به منذ نيسان/2010 وتبعاً لذلك فقد أحتفظت أسعار فوائد الائتمان وايداعات المصارف بالدينار لدى هذا البنك بمستوياتها السابقة.

ب- معدلات أسعار الفائدة على الايداع والائتمان المصرفي

شهد عام 2014 عموما انخفاضاً بالمعدل الموزون لأسعار الفوائد على الودائع والائتمان المصرفي حيث انخفض المعدل الموزون على الايداع المصرفي بنسبة (0.06%) وانخفاضه بنسبة (0.14%) مقارنة بعام 2013 وكما مبين أدناه :-

- انخفض المعدل الموزون لأسعار الفائدة على ودائع التوفير نهاية عام 2014 الى نسبة (4.01%) بعد أن سجلت نسبة (4.06%) نهاية عام 2013 أي بفارق (0.05%).
- انخفضت نسبة المعدل الموزون لأسعار الفوائد على الودائع الثابتة نهاية عام 2014 حيث بلغت (5.37%) بعد أن كانت (5.44%) نهاية عام 2013 أي بفارق (0.07%).
- انخفض المعدل الموزون لأسعار الفائدة على الائتمان المصرفي نهاية عام 2014 الى نسبة(10.67%) مقابل (10.81%) بنهاية عام 2013 أي بفارق (0.14%).

2- نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية Window of Buying & Selling Foreign Exchange

أستمر البنك المركزي العراقي بأعتماد أسلوب بيع وشراء العملات الاجنبية في النافذة والذي عد واحداً من اساليب السياسة النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي والمؤدية الى استقرار المستوى العام للاسعار وخفض التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية وضبط مناسيب السيولة، وقد تمكن ذلك من توحيد معدلات الصرف إزاء الدينار العراقي في السوق العراقية فضلاً عن تحقيق تجانس في آلية سوق الصرف في عموم العراق من خلال اشباع رغبة السوق من العملة الاجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل أستيراداته كافة ضمن معدلات صرف توازنية أو حقيقية أدت الى الحفاظ على نظام مالي تنافسي مستقر يستند الى قوى السوق.

حافظ البنك المركزي العراقي خلال عام 2014 على استقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي والذي بلغ معدل سعره الاساس لهذا العام (1166) دينار لكل دولار من خلال بيع العملة الأجنبية بشكل يومي، أما معدل سعره تجاه الدولار الامريكي في السوق المحلية فقد شهد انخفاضاً (**اي ارتفاع في قيمة الدينار العراقي**) لهذا العام بلغ (1214) دينار لكل دولار بعد ان كان (1232) دينار لكل دولار لعام 2013، ويعزى ذلك الى قيام البنك المركزي العراقي بأصدار تعليمات جديدة لبيع وشراء العملة الاجنبية والتي شدد البنك فيها سياسته بفرض قيود جديدة على المصارف كرد فعل للمخاوف بشأن غسل الاموال والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد الاجنبي والمرتبطة بزيادة الطلب على العملة الاجنبية.

انخفضت الكميات المباعة من الدولار الأمريكي في نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية في البنك المركزي نقداً وحوالة خلال عام 2014 الى (51.7) مليار دولار وبمعدل يومي بلغ تقريباً (177.7) مليون دولار منها (37.1) مليار دولار بيعت كحوالة أي بنسبة (71.8%) و (14.6) مليار دولار بيعت نقداً، وقد سجلت مبيعات هذا العام نسبة انخفاض عن العام السابق بلغت (-2.8%)، حيث كانت الكميات المباعة في عام 2013 ما يقارب (53.2) مليار دولار وبمعدل يومي بلغ (188.8) مليون دولار منها (41) مليار دولار بيعت كحوالة أي بنسبة (77%) و(12.2) مليار دولار بيعت نقداً، كما قام البنك بتغطية مبالغ الاعتمادات المفتوحة لدى المصارف التجارية خلال العام 2014 بما يقارب (2735) مليون دولار مقارنة بمبلغ (2447) مليون دولار لعام 2013، وكما مبين في ملحق جدول (4).

شكل رقم (7) كميات الدولار المباعة في البنك لعامي 2013و 2014

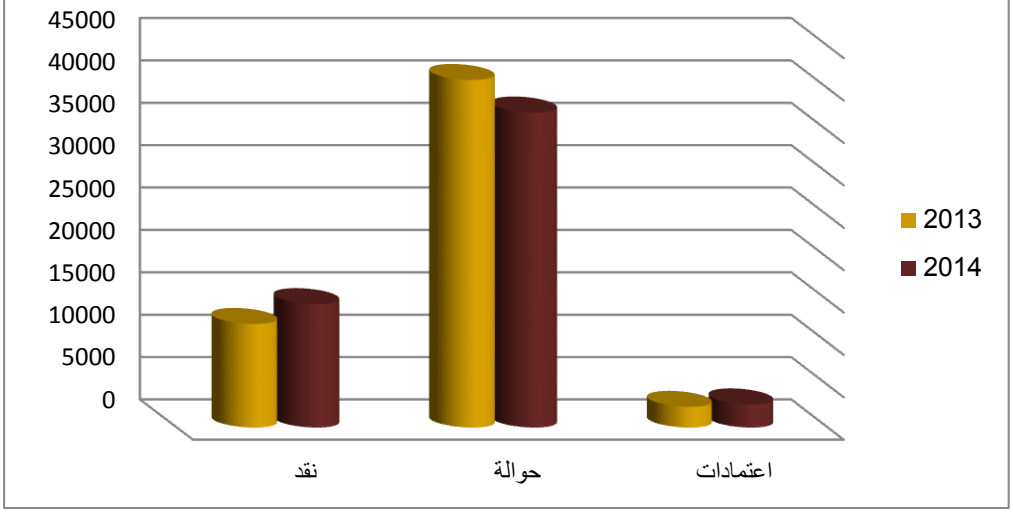

أما بالنسبة للكميات المشتراة من العملة الأجنبية خارج النافذة لعام 2014 فقد بلغت ما قيمته (47.5) مليار دولار تم شراؤها من وزارة المالية في حين كانت الكميات المشتراة عام 2013 ماقيمته (62) مليار دولار اي بنسبة انخفاض بلغت (-23.4%) ملحق جدول (5)

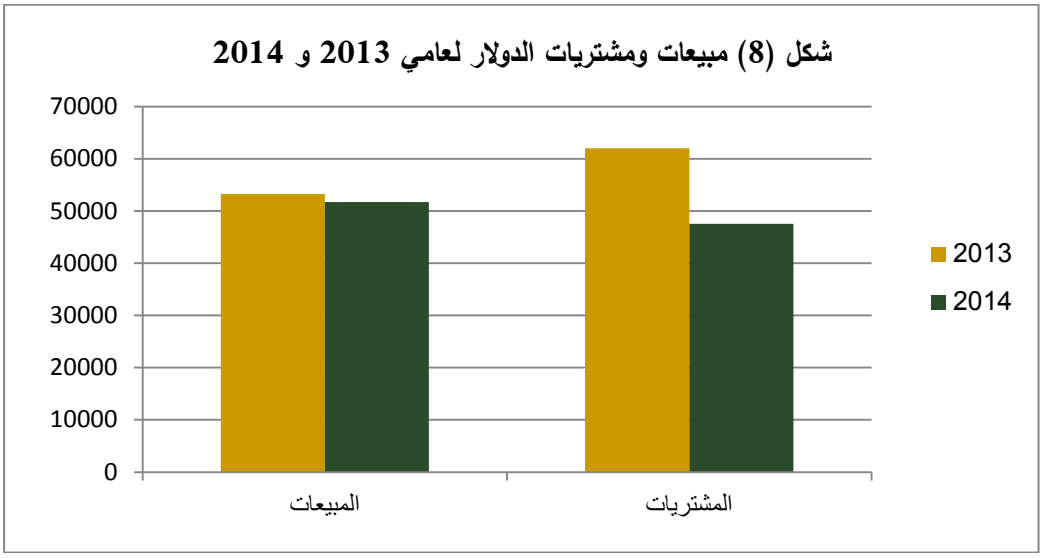

3- التسهيلات القائمة Standing Facilities

تنفيذاً للسياسة التي يعتمدها البنك المركزي في تسهيل ادارة السيولة للمصارف وزيادة فعالية السوق النقدي، ولتشجيع المصارف على التعامل فيما بينها بصورة اوسع من الاقتصار بالتعامل مع البنك المركزي فيما يخص ادارة السيولة حصراً، ومن خلال مؤشر معدل سعر الفائدة للبنك المركزي (سعر السياسة) كمؤشر يؤثر فيه على اتجاه هيكل أسعار الفائدة في السوق النقدية فقد عمد البنك الى أتباع التسهيلات القائمة كأداة من أدوات السيطرة على السيولة والتي تتضمن نوعين تسهيلات الايداعات القائمة وتسهيلات الاقراض.

- **تسهيلات الإيداعات القائمة**

واصل البنك المركزي العراقي اعتماده سعر الفائدة (Police Rate) البالغ (6%) سنوياً لعام 2014 والذي بدأ العمل به منذ 2010/4/1 ، كما استمر العمل بنافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة سبعة أيام والتي تم تخفيضها من (4%) الى (2%) ابتداءً من 2014/1/2 والى (1%) سنوياً ابتداءً من 2014/6/1 وتبعا لذلك فقد انخفض الرصيد القائم لتسهيلات الايداعات القائمة بالدينار العراقي نهاية عام 2014 الى (383) مليار دينار مقارنة بالرصيد القائم في نهاية عام 2013 والذي بلغ (3134) مليار دينار، و بنسبة أنخفاض بلغت (-87.8%) ملحق الجدول (6).

- **تسهيلات الاقراض القائمة**

واصل البنك المركزي عمله بهذه الاداة تنفيذاً لأهداف السياسة النقدية بأستعداد البنك المركزي بمنح الأئتمان الى المصارف وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها من خلال معدلات الفائدة (الاشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع من انواع الأئتمان.

- الائتمان الأولي 8%سنوياً .
- الائتمان الثانوي 9% سنوياً .
- قرض الملجأ الأخير 9.5% سنوياً

ولم تقدم أي من المصارف الحكومية أو الخاصة على أي من هذه الائتمانات لغاية تاريخه.

شكل(9) ارصدة الايداعات القائمة بالدينار العراقي لمدة 7 ايام خلال عامي 2014 - 2013

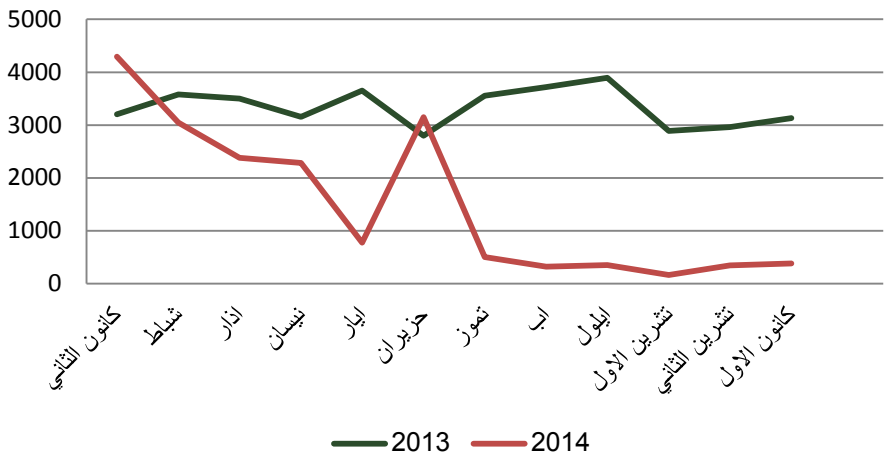

4- الاحتياطي الإلزامي Reserve Requirement

مارس البنك المركزي دوره على المصارف ومن خلال الاحتياطي الالزامي الذي يفرض كنسبة من الودائع التي تودع لدى المصارف العراقية كأحد أدوات السياسة النقدية بهدف حماية ودائع الجمهور من مخاطر السيولة التي قد تتعرض اليها المصارف والهدف الثاني فأن الاحتياطي الالزامي يعد وسيلة للسيطرة على جانب مهم من جوانب السيولة التي تتبناها المصارف عن طريق زيادة قدرة المصارف على خلق النقود ومنح الأئتمان ومن خلال فعالية مضاعف الأئتمان ، إذ يلزم البنك المركزي المصارف بالاحتفاظ بنسبة (15%) ومنذ شهر أيلول /2010 على كافة الودائع المصرفية سواء كانت هذه الودائع

حكومية او ودائع القطاع الخاص موزعة بواقع (10%) يحتفظ بها لدى هذا البنك و(5%) يحتفظ بها في خزائن المصرف بالنسبة للودائع بالدينار و(15%) تودع بالكامل لذى هذا البنك بالنسبة لودائع الدولار لغاية شهر آب 2014 ، حيث قام البنك المركزي بالاحتفاظ بالأحتياطي الألزامي بنسبة (15%) بالدينار العراقي وأيضاً بالدولار الأمريكي على كافة الودائع المصرفية يحتفظ بها كاملة في هذا البنك.

بلغ الاحتياطي الإلزامي على الودائع الحكومية في نهاية عام 2014 ما قيمته (7045) مليار دينار، في حين بلغ رصيده في العام السابق (6130) مليار دينار مسجلاً بذلك ارتفاعاً نسبته (14.9%) أما رصيد الاحتياطي الالزامي على ودائع القطاع الخاص نهاية عام 2014 فقد بلغ (3532) مليار دينار بعد ان كان (3496) مليار دينار نهاية عام 2013 ، اي بنسبة ارتفاع بلغت (1%) ملحق جدول (7).

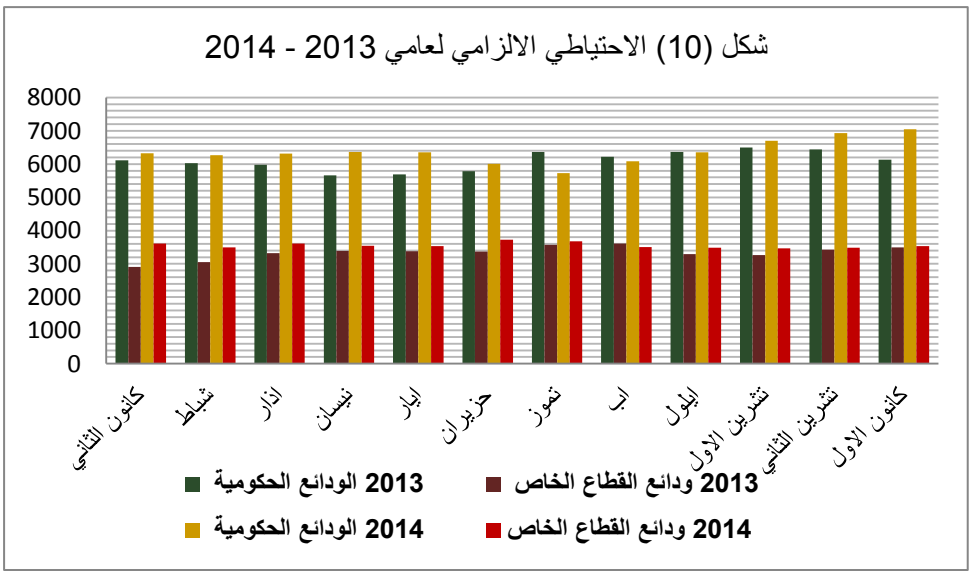

5- حوالات وسندات البنك المركزي CBI Bonds & Bills

استمر البنك المركزي العراقي بإقامة مزادات الحوالات والسندات في عام 2014 بآجل (91) يوم، حيث اقام ستة وعشرون مزاداً وتم إلغاء مزاد واحد ملحق جدول (8).

a. تم بيع ما قيمته (3482) مليار دينار.

b. تم تسديد مبلغ قدره (3572) مليار دينار، مع الاشارة الى ان جزء من المبلغ المسدد في عام 2014 يرجع الى الحوالات المصدرة عام 2013 وتستحق السداد عام 2014.

بلغ اعلى سعر قطع (5%)، فيما بلغ معدله (4.96%) لعام 2014.

وبالمقارنة بما تم بيعه عام 2013 يلاحظ ومن ملحق الجدول (8) بأن ما تم بيعه بلغ (3307) مليار دينار، وبذلك فقد تزايدت مبيعات حوالات البنك المركزي لعام 2014 لتسجل نسبة (5.3%) مقارنة بالعام السابق .

رابعاً/ التطورات المصرفية Banking Developments

يولي البنك المركزي العراقي اهمية كبيرة للقطاع المالي بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة، وذلك لدور المصارف المحوري كمحرك للتنمية الاقتصادية.

ولغرض مساعدة المصارف على تحقيق اهدافها والدور المناط بها واصل البنك المركزي العراقي اصدار التعليمات والتشريعات الرقابية للنهوض بواقع المؤسسات المصرفية وتعزيز دورها في النهوض بالنظام المالي واستقراره ومن اهم الاجراءات والخطوات التي اتبعها هذا البنك لتطوير القطاع المصرفي لعام 2014 هي:-

- اصدار نظام خدمات الدفع الالكتروني للاموال الذي يعرف على اساس مجموعة من الوسائل والاجراءات والقواعد الخاصة بعملية تحويل الأموال بين المشاركين داخل النظام على ان يكون انتقال الاموال من خلال استخدام البنية التحتية لانظمة الدفع، تنفذ هذه العمليات وفق نظام التسوية الاجمالية الانية او نظام تسوية الاوراق المالية او نظام المقاصة الالكترونية، ولايجوز مزاولة خدمة الدفع الالكتروني الا بترخيص من البنك المركزي.
- اصدار تعليمات تبادل المعلومات الائتمانية وذلك من خلال انشاء قاعدة بيانات وسجل ائتماني مركزي يقوم بالحصول على المعلومات من المستفيدين ومزودي المعلومات آلياً عن طريق الربط الالكتروني واصدار تقارير ائتمانية متماشية مع النظم العالمية المتعارف عليها تَمكن الجهات المستفيدة من تقييم المخاطر الائتمانية ومساعدتها على اتخاذ قرار ائتماني سليم وفق المعايير وأسس صحيحة بناءً على معلومات تاريخية وحالية سواء كانت تلك المعلومات ايجابية ام سلبية والتي تساعد البنك من الحصول

على تقارير ومؤشرات خاصة بالقطاع المصرفي والائتمان لاغراض الرقابة والاشراف والتخطيط.

- رفع رؤوس اموال فروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق الى (70) مليون دولار اي ما يعادل (30%) من راس مال المصارف المحلية وبغض النظر عن عدد الفروع، بغية تعزيز دور فروع المصارف الاجنبية في القطاع المصرفي العراقي
- استقطاع نسبة (5%) من صافي الارباح السنوية ترصد للاحتياطي الالزامي (احتياطي راس المال) الى ان يبلغ هذا الاحتياطي نسبة (50%) من رأسماله اسوة بالمصارف المحلية.

1- ميزانية القطاع المصرفي Banking System Balance

اظهرت بيانات المصارف التجارية بنهاية عام 2014 الى زيادة عدد المصارف العاملة في العراق الى (56) مصرفاً بعد ان كانت نهاية عام 2013 (54) مصرفاً، تمثلت بـ(6) مصارف حكومية (تتوزع بين مصارف تجارية ومصارف متخصصة) و (50) مصرف تجاري (خاص) تنقسم الى (24) مصرف تجاري، و(8) مصارف اسلامية و(18) مصرف تجاري أجنبي.

اما بخصوص تطورات رؤوس اموال المصارف لهذا العام، توضح بيانات عام 2014 زيادة رؤوس اموال اغلب المصارف وبنسبة بلغت (18.5%) عن العام السابق، حيث بلغ مجموع رؤوس اموال المصارف (9.1) ترليون دينار في نهاية عام 2014 مقابل (7.7) ترليون دينار لعام 2013، وتمثلت اغلب الزيادة في رؤوس اموال المصارف الاهلية وبنسبة ملحوظة بلغت (22.1%) مقارنة بالعام السابق، فضلاً عن استحواذها على اهمية نسبية كبيرة بلغت (83.5%)، توزعت بنسبة بلغت (72.8%) للمصارف التجارية الخاصة، تليها المصارف الاسلامية بنسبة (23.1%)، فيما استحوذت المصارف الاجنبية على ادنى اهمية نسبية حيث بلغت (4.1%) من اجمالي رؤوس اموال المصارف الخاصة، فيما حصلت المصارف الحكومية على نسبة بسيطة بلغت (16.5%) من اجمالي رؤوس اموال المصارف العاملة في العراق، وبنسبة زيادة بلغت (3.3%) مقارنة بعام 2013.

وعلى الرغم من الزيادة في رؤوس اموال المصارف لهذا العام، إلا ان نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي مازالت متدنية حيث لم تتجاوز نسبة (3.5%)، مما يشير الى ان رؤوس اموال المصارف ما زالت لا تفي باحتياجات المشاريع التنموية الكبيرة التي يحتاجها الاقتصاد العراقي.

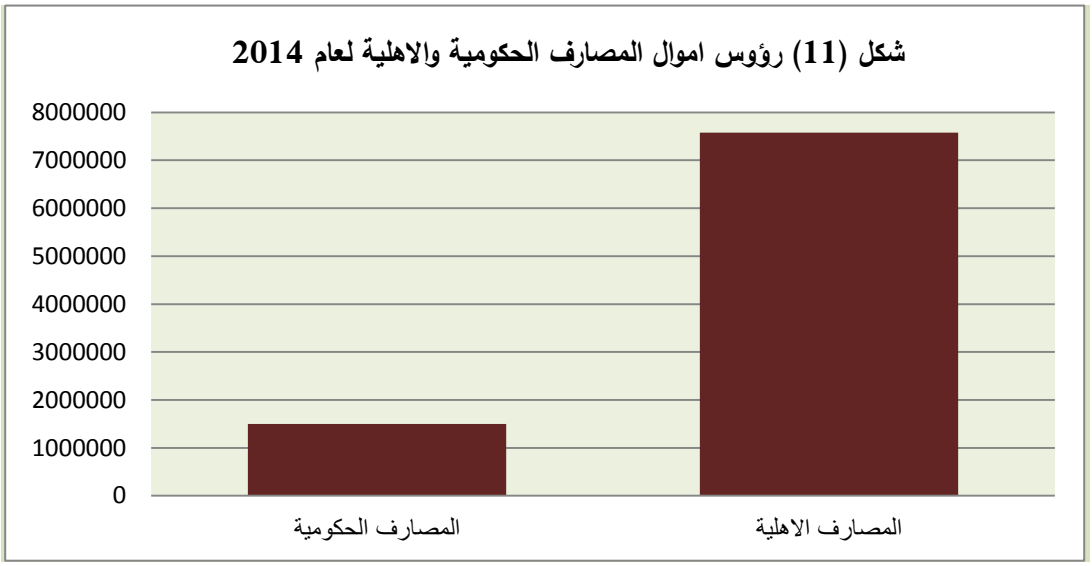

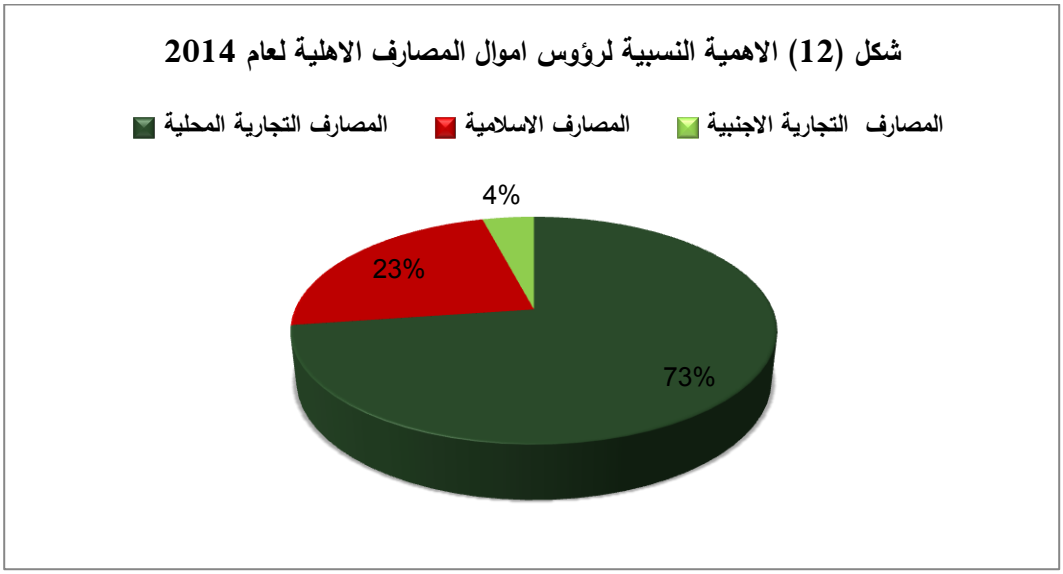

بلغ مجموع الموجودات في المصارف التجارية العاملة في العراق (226.6) ترليون دينار لعام 2014 مقابل (208.8) ترليون دينار لعام 2013، اي بنسبة زيادة بلغت (8.5%) شكلت موجودات المصارف الحكومية نسبة (90.3%) من اجمالي موجودات المصارف، تصدر

مصرف الرافدين المصارف الحكومية بحجم موجوداته والبالغة (103.5) ترليون دينار بنهاية عام 2014، ويليه مصرف الرشيد الذي يدير موجودات بلغت حوالي (58.7) ترليون دينار، اما على صعيد المصارف الاهلية فقد شكلت موجوداتها نسبة بسيطة بلغت (9.7%) من اجمالي موجودات المصارف، وتصدرت موجودات مصرفي بغداد والشمال بقية المصارف نسبة بلغت (8.3%) و (6.8%) على التوالي من اجمالي موجودات المصارف الاهلية.

2- <u>الموازنة الموحدة للمصارف التجارية</u>

يشير المركز المالي للموازنة الموحدة للمصارف التجارية العاملة في البلاد الى حدوث تحسن ملموس في الاداء المصرفي خلال هذا العام، إذ ارتفعت موجودات او مطلوبات المصارف الى (145.1) ترليون دينار مقابل (135.5) ترليون دينار للعام السابق، اي بنسبة زيادة بلغت (7.1%)، جدول (16)، نتيجة حدوث زيادات متابينة في معظم بنودها الرئيسة خلال عام 2014 مقارنة بما كانت عليه في عام 2013، وقد جاء هذا الارتفاع بشكل رئيس نتيجة للزيادة الملحوظة في قيمة الموجودات الاجنبية وديون الحكومة في جانب الموجودات مقابل ارتفاع بعض بنود المطلوبات بنسب متفاوتة باستثناء بند (الودائع الجارية، المطلوبات الاجنبية وودائع الاعتمادات والكفالات) التي انخفضت بنسبة (-5.7%)، (-4.4%)، (-0.8%) على التوالي.

جـدول (16)

الموازنة الموحدة للمصارف التجارية لعامي 2013-2014

مليار دينار

الفقرات	2013	2014	نسبة التغير %	الاهمية النسبية%
الموجودات				
نقد في الصندوق	5635	3812	-32.4	2.6
الودائع الجارية لدى البنك المركزي العراقي	39596	38300	-3.3	26.4
الموجودات الاجنبية	22139	27324	23.4	18.8
ديون على الحكومة	9100	13441	47.7	9.3
ديون على القطاع الخاص والقطاعات الاخرى	23574	25755	9.3	17.7
الابنية	1710	1854	8.4	1.3
الموجودات الاخرى	33730	34637	2.7	23.9
مجموع الموجودات او المطلوبات	135484	145122	7.1	100
المطلوبات				
الودائع الجارية	38835	36621	-5.7	25.2
ودائع التوفير والثابتة	10925	15125	38.4	10.4
ودائع الاعتمادات والكفالات	2771	2749	-0.8	1.9
ودائع الحكومة	34473	36437	5.7	25.1
المطلوبات الاجنبية	1642	1569	-4.4	1.1
الاستلاف من البنك المركزي	0	0		
راس المال والاحتياطيات والتخصيصات	14035	16452	17.2	11.4
المطلوبات الاخرى	32803	36169	10.3	24.9

وفيما يلي تحليلا لاهم التطورات التي طرأت على بنود موجودات ومطلوبات الموازنة الموحدة للمصارف التجارية لعام 2014:

- **جانب الموجودات (استخدامات اموال المصارف)**

يشير تحليل جانب الموجودات لعام 2014 الى حدوث عدة تطورات رئيسية طرأت على مختلف بنود الموجودات لهذا العام، من اهمها ارتفاع نمو معظم بنود موجودات المصارف بنسب متفاوتة في هذا العام مقارنة بالعام السابق، حيث شهدت الديون المترتبة بذمة الحكومة ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2014 بلغت نسبته (47.7%) مقارنة بالعام السابق، مما ادى بدوره الى ارتفاع نسبة مساهمة هذه الديون لتشكل نسبة (9.3%) من هيكل موجودات المصارف لعام 2014، ويعزى ذلك الارتفاع الى زيادة الائتمان الممنوح من قبل المصارف للدوائر الحكومية، فضلاً عن ارتفاع حوالات الخزينة بنسبة (420%) عن العام السابق، مما يشير الى تراجع المركز المالي للحكومة قياساً بالعام السابق له، نتيجة الازمة المالية التي تعاني منها الحكومة من جراء التدهور السريع في اسعار النفط في الاسواق العالمية منذ منتصف العام 2014 الامر الذي ادى الى انخفاض الايرادات العامة للدولة، الى جانب تزايد الانفاق العسكري الناجم من هجمات داعش الارهابية، تليها في نسبة الارتفاع بند الموجودات الاجنبية بنسبة (23.4%) قياساً بالعام السابق، لتستحوذ على نسبة مساهمة بلغت (18.8%)من اجمالي موجودات المصارف وبقيمة (27.3) ترليون دينار .

وفي ذات السياق، ارتفع بند الائتمان المقدم من قبل المصارف الى القطاع الخاص والقطاعات الاخرى الى (25.7) ترليون دينار او ما نسبته (17.7 %) من اجمالي الموجودات، فيما ارتفع معدل نمو بند الابنية بنسبة ملموسة بلغت (8.4%) مقارنة بعام 2013، الا انه استحوذ على ادنى نسبة مساهمة والبالغة (1.3%) من اجمالي موجودات المصارف.

في حين ارتفعت الموجودات الاخرى بنسبة بلغت (2.7%) مقارنة بعام 2013 لتستأثر بذلك على نسبة (23.9%) من مجموع الموجودات، اي ما قيمته (34.6) ترليون دينار لعام 2014 مقابل (33.7) ترليون دينار للعام السابق، ويعزى هذا الارتفاع بصورة اساسية الى الزيادة المتحققة في مكونات هذا البند ومن اهمها زيادة الموجودات الثابتة بنسبة (8.4%) عن العام

السابق، الى جانب ارتفاع نسبة النمو لكل من (الاسهم والاستثمارات الاخرى) و (موجودات اخرى) بنسبة (5.2%)، (5.0%) على التوالي .

اما بقية بنود الموجودات والمتمثلة بالموجودات النقدية للمصارف، فقد انخفضت نتيجة انخفاض مكوناتها الرئيسية المتمثلة بقيمة السيولة النقدية التي تحتفظ بها المصارف في خزائنها لسد الاحتياجات المختلفة لها وبنسبة ملحوظة بلغت (-32.4%) عن مستواها في العام السابق لتشكل بذلك نسبة بسيطة بلغت (2.6%) من مجموع الموجودات، ويعزى ذلك الانخفاض الى احتفاظ البنك المركزي منذ شهر آب/2014 بنسبة الاحتياطي الالزامي بالدينار والبالغة (15%)على كافة الودائع المصرفية سواء كانت حكومية او ودائع القطاع الخاص لديه بالكامل بعد ان كانت المصارف تحتفظ بنسبة (5%) من الاحتياطي الالزامي في خزائنها، كذلك انخفضت الودائع الجارية التي تحتفظ بها المصارف لدى البنك المركزي العراقي والتي تمثل الشق الثاني من الموجودات النقدية والتي تراجعت هذا العام بنسبة (-3.3%) قياساً بالعام السابق، الا انها رغم ذلك لا زالت تعتبر هي المكون الاساسي لهيكل موجودات المصارف، إذ استحوذت على نسبة (26.4%) من اجمالي موجودات المصارف نهاية عام 2014، لتصل الى (38.3) ترليون دينار نهاية عام 2014 مقابل (39.6) ترليون دينار نهاية عام 2013.

شكل (13) الاهمية النسبية لمكونات موجودات الموازنة الموحدة للمصارف لعام 2014

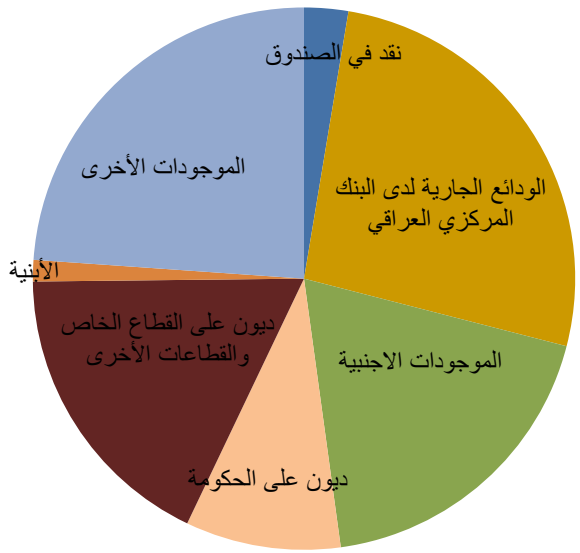

- **جانب المطلوبات (مصادر اموال المصارف)**

يمثل جانب الخصوم في الموازنة الموحدة للمصارف مصادر الأموال التي تستخدمها المصارف في تمويل استثماراتها، أي بالاحرى في تمويل الأصول (بما فيها القروض الممنوحة) لذا تسعى المصارف الى زيادة مواردها سواء الذاتية او غير الذاتية بغية زيادة قدرتها على منح القروض والتسهيلات المصرفية الاخرى وعلى تمويل مختلف العمليات المصرفية وتمثل الودائع المصدر الرئيسي لموارد المصارف التجارية، ومن جدول (16) نلاحظ انخفاض الودائع الجارية الى(36.6) ترليون دينار مقابل (38.8) ترليون دينار عام 2013، ورغم تراجع نمو هذه الودائع بنسبة ملموسة بلغت (-5.7%) مقارنة بالعام 2013، إلا انها تعتبر المكون الرئيس في مطلوبات المصارف لاستحواذها على اعلى نسبة مساهمة حيث شكلت (25.2%) من مطلوبات المصارف نهاية عام 2014، تليها الودائع الحكومية بنسبة مقاربة لها من حيث الاهمية في هيكل المطلوبات لتستحوذ على مانسبته (25.1%) والتي تعادل ما قيمته (36.4) ترليون دينار مقابل (34.5) ترليون دينار لعام 2013، اي بنسبة ارتفاع بلغت (5.7%) عن العام السابق، وقد نجمت هذه الزيادة عن ايداعات الحكومة التي لم يتم صرفها عبر الموازنة العامة للدولة لعام 2014، فيما ارتفعت نسبة ودائع التوفير والثابتة المودعة لدى المصارف العاملة في البلاد الى (15.1) ترليون دينار مقابل (10.9) ترليون دينار في العام السابق، اي بنسبة ارتفاع ملحوظة جداً بلغت (38.4%)، مما يعكس قدرة المصارف خلال هذا العام على جذب المدخرات مما وفر بدوره غطاء مالي لاقراض مختلف القطاعات وتمويل الاستثمارات المحلية، في المقابل انخفضت ودائع الاعتمادات والكفالات بنسبة بسيطة بلغت (-0.8%) مقارنة بمستواها في العام السابق، اما المطلوبات الاجنبية فقد انخفضت بنسبة (-4.4%) قياساً بالعام السابق، ومن الجدير بالذكر ان هذا البند يحتل ادنى نسبة مساهمة والبالغة (1.1%) من اجمالي مطلوبات الموازنة.

فيما شهدت الموارد الذاتية للمصارف والمتمثلة في بند (رأس المال والاحتياطيات والتخصيصات) استمراراً في معدلات نموها لهذا العام، مما يعكس ادراك المصارف واستجابتها لتعليمات البنك المركزي العراقي في اهمية تدعيم مستويات رؤوس اموالها وتعزيز مراكزها المالية لمواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة التي قد تواجهها، لترتفع على اثر ذلك نسبة هذا البند

من اجمالي المطلوبات الى(11.4%)، الا انها في الوقت ذاته لا تمثل سوى نسبة بسيطة من جملة الموارد التي يستخدمها المصرف في مزاولة عملياته المصرفية، في حين تشير النسبة الباقية والبالغة (88.6%) من مجموع مطلوبات المصارف الى امكانية المصارف في الحصول على موارد مالية من مصادر خارجية.

اما فيما يخص بند المطلوبات الاخرى الذي يستحوذ على ثالث اعلى نسبة مساهمة من مطلوبات الموازنة فقد ارتفع بنسبة ملحوظة بلغت (10.3%) عن العام السابق، ويرجع هذا الارتفاع الى الزيادة الحاصلة في اغلب البنود الفرعية المكونة له، حيث ارتفع بند (الارباح غير الموزعة)، (الحسابات ذات الطبيعة الجارية) و (المطلوبات الاخرى) بنسبة (136.8%)، (2.5%)، (1.7%) على التوالي، كما وتجدر الاشارة الى انه لم تلجأ اي من المصارف خلال هذا العام على الاستلاف من البنك المركزي.

شكل (14) الاهمية النسبية لمكونات مطلوبات الموازنة الموحدة للمصارف لعام 2014

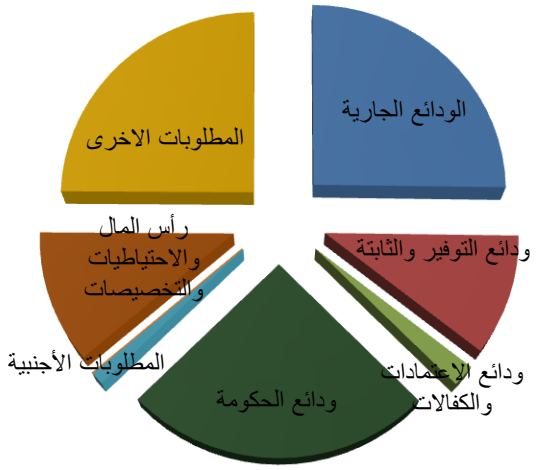

3- الودائع المصرفية Banking Deposits

سجلت الودائع المصرفية نهاية عام 2014 نمواً بلغت نسبته (7.6%) وبارتفاع قدره (5.2) ترليون دينار عن عام 2013 ليصل رصيدها الى (74.1) ترليون دينار نهاية عام 2014 مقارنة مع رصيدها نهاية عام 2013 والبالغ (68.9) ترليون دينار، وجاء هذا الارتفاع كمحصلة رئيسة لزيادة الودائع الثابتة للمؤسسات العامة بنسبة (1435.9%) والودائع الجارية

للحكومة المركزية بنسبة (20.6%)، فيما بلغ اجمالي الودائع (28.4%) الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية .

ومن خلال تحليل هيكل الودائع حسب القطاع من ملحق الجدول (9)، نلاحظ ان قطاع المؤسسات العامة سجل اعلى نسبة مساهمة حيث بلغت (42.1%) من اجمالي الودائع، فيما شكلت ودائع القطاع الخاص نسبة (33.3%)، اما ودائع الحكومة المركزية فقد شكلت نسبة (24.6%) من اجمالي الودائع.

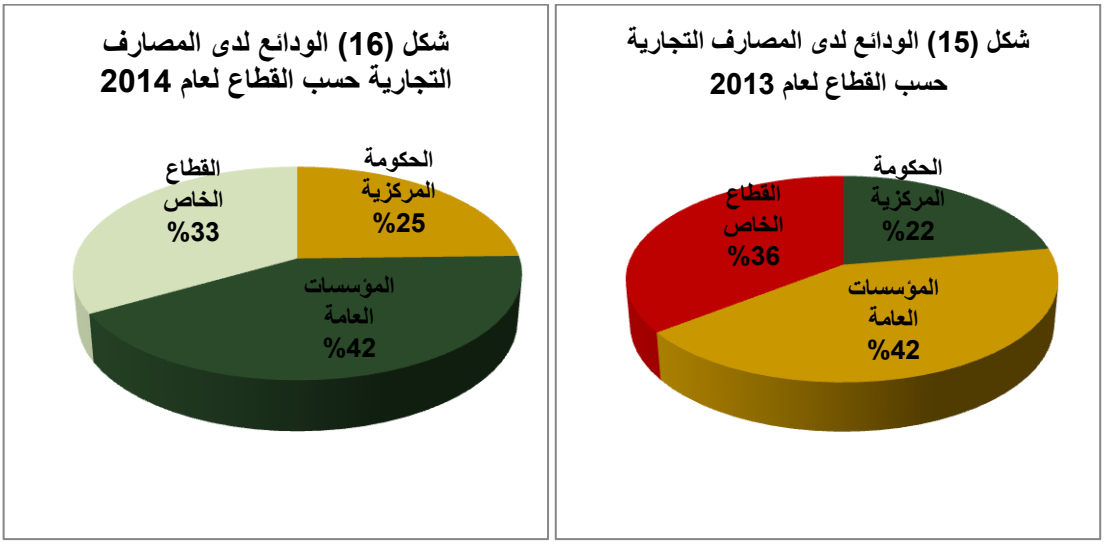

ويلاحظ ان الارتفاع في اجمالي الودائع من القطاعات المختلفة نجم عن ارتفاع الودائع الثابتة بنسبة كبيرة جداً بلغت (110.8%) مقارنة بالعام 2013، لتصل نهاية 2014 الى (7.5) ترليون دينار مقابل (3.5) ترليون دينار نهاية عام 2013 لتشكل بذلك نسبة (10.1%) من اجمالي الودائع، تليها ودائع التوفير بنسبة ارتفاع بلغت (3.1%)، وبنسبة مساهمة بلغت (13.5%)، اما الودائع الجارية فقد ارتفعت بنسبة بسيطة بلغت (1.8%) مقارنة بعام 2013 لتستحوذ على ما نسبته (76.4%) من اجمالي الودائع، اي اكثر من ثلاثة ارباع مجموع الودائع لتصل (56.6) ترليون دينار لعام 2014 مقابل (55.6) ترليون دينار في عام 2013، وكما مبين في الشكل الآتي.

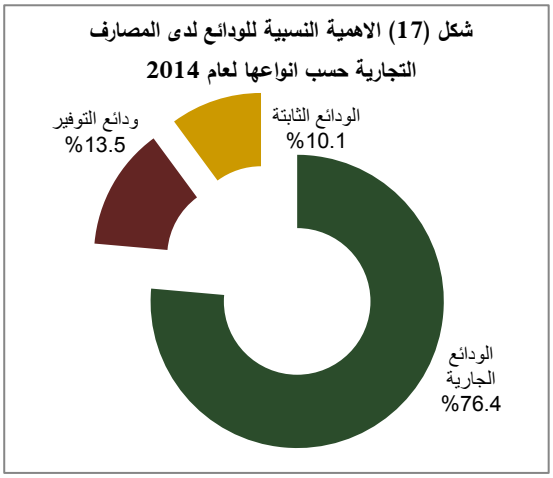

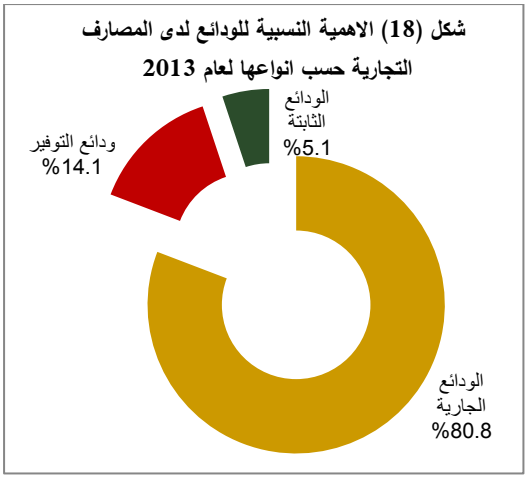

4- الائتمان المصرفي Banking credit

شهد النشاط الاقراضي للمصارف خلال عام 2014 توسعاً ملحوظاً في حجم الائتمان، فقد بلغ اجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية الى مختلف القطاعات (34.1) ترليون دينار نهاية عام 2014، مقابل (30) ترليون دينار للعام 2013، اي بنسبة نمو بلغت (13.9%) مقارنة بعام 2013، وبارتفاع قدره (4.2) ترليون دينار، وتعتبر هذه الزيادة بحد ذاتها مؤشراً على تزايد الطلب والعرض من الائتمان، وبالتالي زيادة توظيف الودائع في مختلف القطاعات مما يعزز من قدرة هذه القطاعات ويضمن السيولة اللازمة لها، ويعزى ارتفاع اجمالي الائتمان الى زيادة الائتمان المقدم لجميع القطاعات ولاسيما للحكومة المركزية وبنسبة بلغت (31.2%) مقارنة بالعام السابق، وتبعاً لذلك ارتفعت نسبة مساهمتها الى (24.5%) من اجمالي الائتمان المقدم للقطاعات يليه الائتمان المقدم للمؤسسات العامة وبنسبة نمو بلغت (20.9%) قياساً بالعام 2013، ليستحوذ على نسبة (23.5%) من مجموع الائتمان، اما بالنسبة للائتمان الممنوح للقطاع الخاص والذي استحوذ على اكثر من نصف اجمالي الائتمان الممنوح وبنسبة (52.0%)، فقد ارتفع ليصل الى (17.7) ترليون دينار لهذا العام مقابل (16.9) ترليون دينار للعام 2013، اي بنسبة زيادة بلغت (4.7%) مقارنة بالعام السابق، مما يدل على قدرة المصارف على تلبية احتياجات القطاع الخاص لاسيما وان الحكومة تعول على القطاع الخاص للقيام بالدور الرئيس في المرحلة المقبلة في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، فيما بلغت نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (6.8%)، وهي نسبة لايعتد بها كثيراً في تعزيز النشاط الائتماني المحفز للنمو، ملحق جدول (10).

شكل (19) الأئتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف حسب القطاع لعامي 2013 , 2014

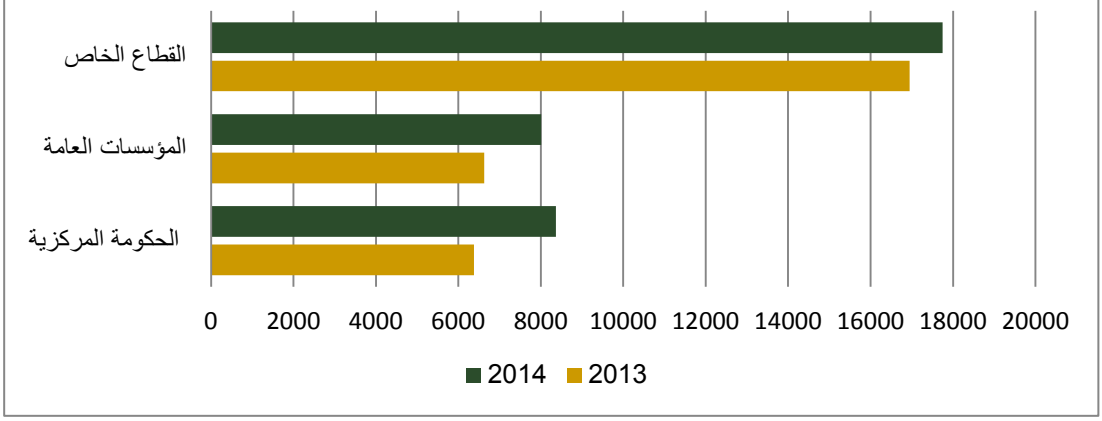

ومن خلال تحليل تطورات الائتمان النقدي وفقاً لتصنيفها النوعي لعام 2014، نجد ان نشاط المصارف في منح القروض والسلف احتل غالبية الائتمان الممنوح من المصارف وبنسبة بلغت (82.6%)، وبنسبة نمو بلغت (14.1%) قياساً بالعام 2013 ليصل الى (28.2) ترليون دينار، يليه رصيد الحسابات المكشوفة بنسبة مساهمة بلغت (9.9%) من اجمالي الائتمان، والتي تعادل (3.4) ترليون دينار لعام 2014، اي بنسبة زياة ملحوظة بلغت (10.0%) مقارنة بالعام السابق، امالديون المتأخرة التسديد فقد ارتفعت في نهاية العام لتصل الى (2.4) ترليون دينار مقابل (2.0) ترليون دينار للعام السابق لتحتل بذلك على ما نسبته(6.9%) من اجمالي الائتمان، واخيراً استحوذت الاوراق التجارية المخصومة على نسبة تكاد لاتذكر والتي بلغت بحدود (0.5%) من مجموع الائتمان، ملحق جدول (10).

شكل (20) الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية حسب النوع لعامي 2013 - 2014

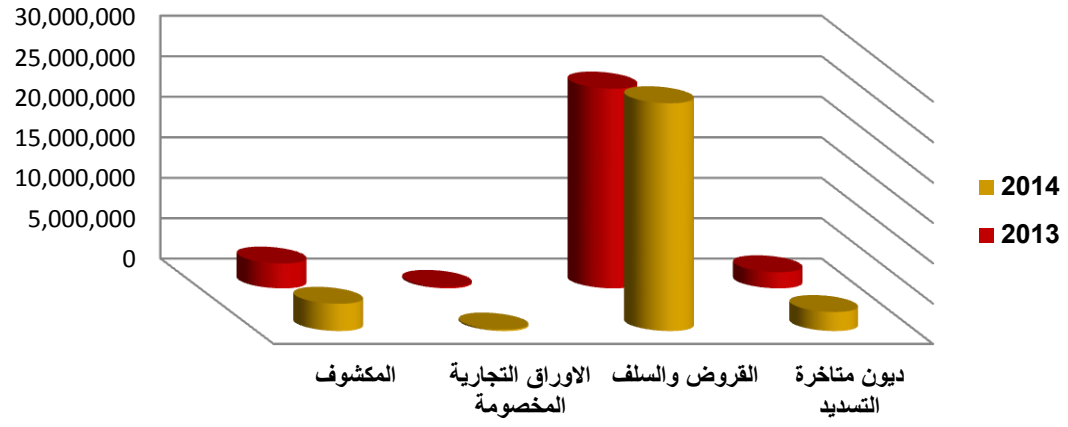

وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية التعهدية الممنوحة من قبل المصارف المتمثلة (بخطاب الضمان والاعتمادات) وحسب الانشطة الاقتصادية ملحق جدول (11)، انخفض اجمالي الائتمان التعهدي للمصارف التجارية نهاية عام 2014 الى (50.9) ترليون دينار، اي بانخفاض قدره (2.8) ترليون دينار وبنسبة (-5.1%) عن العام السابق والبالغ (53.7) ترليون دينار، منها (40) ترليون دينار للمصارف الحكومية و(10.9) ترليون دينار للمصارف الخاصة.

تركزت النسبة الاكبر من الائتمان الممنوح في قطاع (النقل، التخزين والمواصلات) بنسبة (57.2%) يليها قطاع (التجارة، المطاعم والفنادق) بنسبة (17.1%) ثم قطاع (العالم الخارجي) بنسبة (14.4%) ثم قطاعي(خدمات المجتمع) و(البناء والتشييد) بنسبة متقاربة بلغت (4.3%) (3.6%) على التوالي، فيما سجلت قطاعات (الصناعة التحويلية)، (التمويل والتامين)، (الماء والكهرباء والغاز)، (الزراعة والصيد) نسب متواضعة شكلت (1.6% ، 0.8%، 0.7%، 0.3%) على التوالي من اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح اما قطاع التعدين فقد شكل نسبة اهمية تكاد لاتذكر.

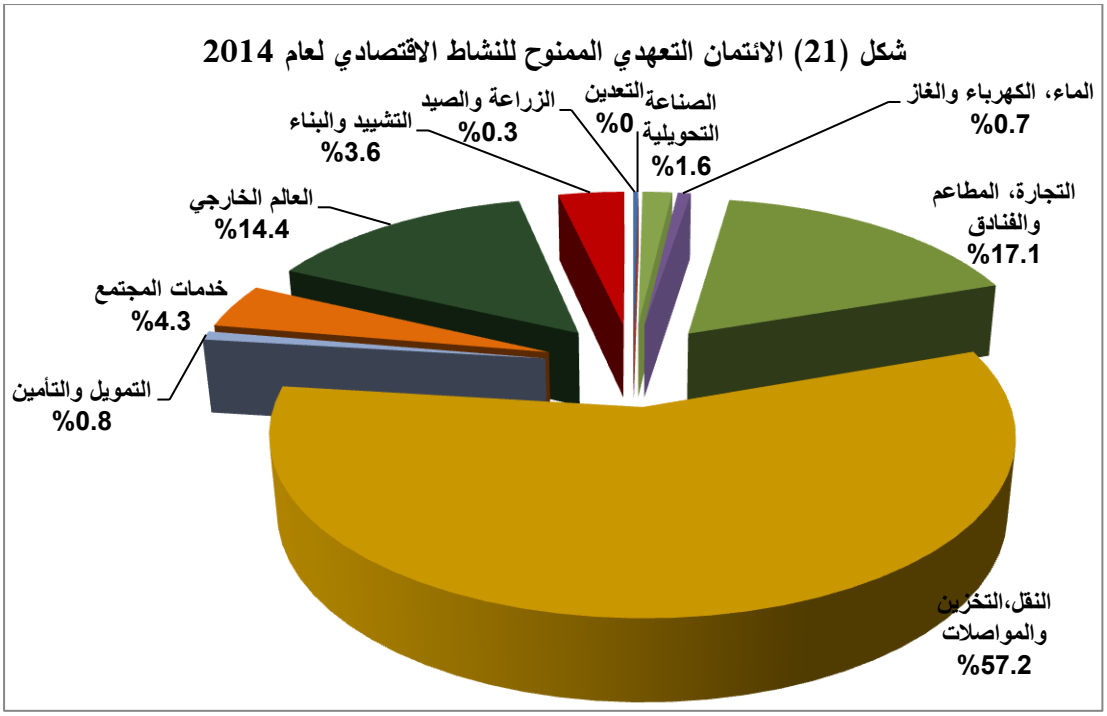

5- مؤشرات الربحية Profitability Indicators

بلغ رصيد صافي ارباح المصارف التجارية لعام 2014 حوالي (1.219) ترليون دينار، اي بنسبة انخفاض بلغت (-26.2%) مقارنة بالعام 2013 والتي بلغت (1.651) ترليون دينار، ويعزى ذلك الى انخفاض كل من ارباح المصارف الحكومية والخاصة معاً بنسبة (-22.2%) و (-31.3%) على التوالي، لتبلغ بذلك نسبة مساهمة ارباح المصارف الحكومية (59.2%) من اجمالي ارباح المصارف، فيما سجلت نسبة ارباح المصارف الخاصة (40.8%) ، وكما مبين في الشكل ادناه.

شكل (22) ارباح المصارف التجارية لعامي 2013 - 2014

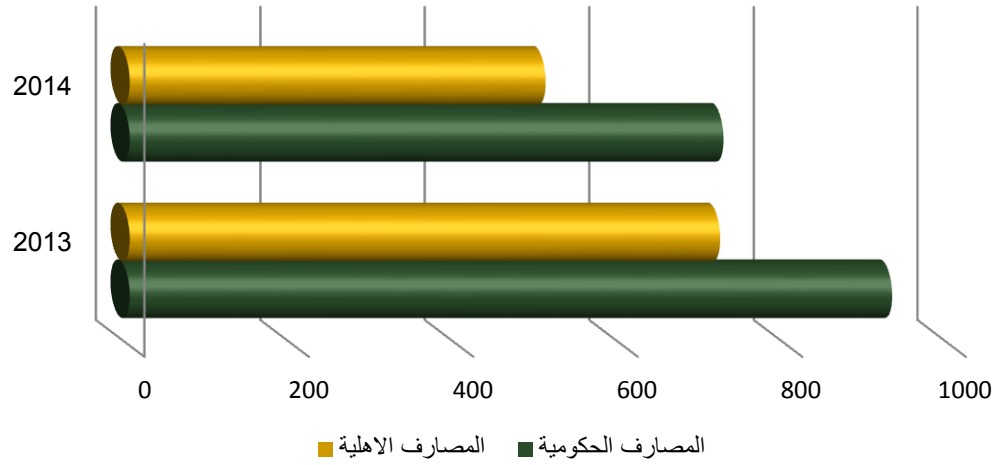

6- الاستثمارات لدى المصارف التجارية Investments for Commercial Banks

ارتفعت استثمارات المصارف التجارية العاملة في العراق لعام 2014 بنسبة (48.3%) عن عام 2013، اذ بلغت اجمالي الاستثمارات (7.1) ترليون دينار لعام 2014 بعد ان كانت (4.8) ترليون دينار في عام 2013، حيث سجلت استثمارات المصارف الحكومية (5.1) ترليون دينار اي بنسبة (71.9%) من اجمالي الاستثمارات عام 2014، فيما بلغت استثمارات المصارف الاهلية (2.0) ترليون دينار وبنسبة (28.1%) من اجمالي الاستثمارات.

اما نسبة الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي لعام 2014 فقد بلغت (2.7%) وهذه النسبة تعد قليلة قياساً بالحد الادنى المقبول لضمان نمو مستدام والذي يتراوح بين (15% - 20%).

شكل (23) الاستثمارات لدى المصارف التجارية لعامي 2013 – 2014

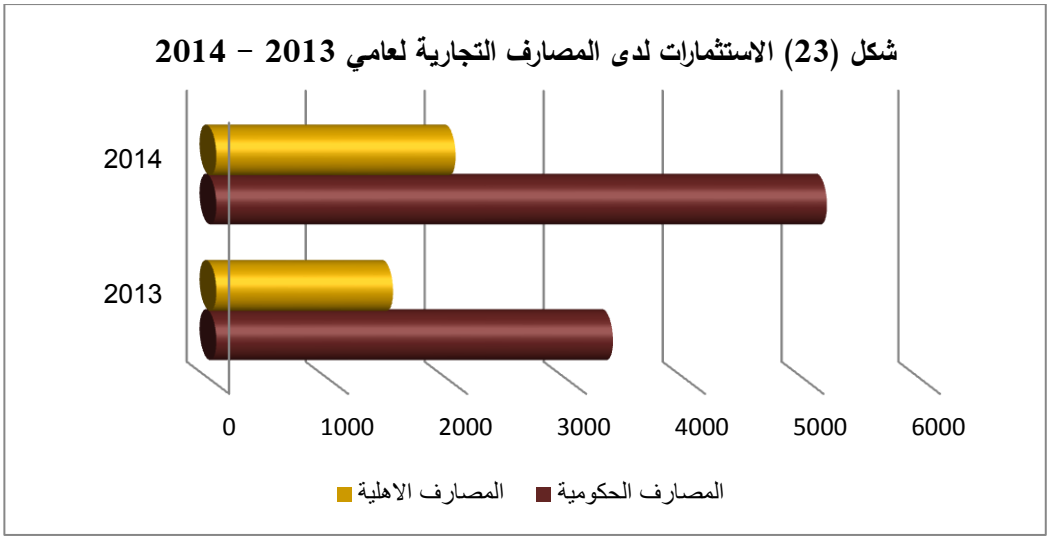

7- كفاية راس المال Capital Adequacy

يعتبر معدل كفاية رأس المال من أهم المؤشرات الفنية للملاءة المالية بالقطاع المالي وتعتبر بمثابة صمام الأمان لحماية اموال المودعين لتعزيز الاستقرار والكفاءة في النظام المصرفي والمؤسسات المالية، ويقوم البنك المركزي بمراقبة هذا المؤشر بهدف الحفاظ على مقدرة المصارف على الاستقرار في العمل والحفاظ على وجود رأس مال قوي ومتين لمقابلة أية التزامات مالية طارئة عند وجود ضغوط أمام المصارف التجارية او سحوبات كبيرة للودائع بوقت قصير.

ويفرض البنك المركزي العراقي بصفته السلطة التشريعية والرقابية على المصارف التجارية العاملة في البلاد نسبة كفاية راس المال لا تقل عن (12%) كحد أدنى لرأس المال الاساسي من الموجودات المرجحة بالمخاطر للحفاظ على نظام مصرفي اكثر استقراراً واماناً، وقد يؤثر هذا الامر على قدرة المصارف على منح الائتمان، بينما حددت متطلبات لجنة بازل معدل كفاية راس المال عند حد ادنى بـ (8%).

ومن البيانات الخاصة بكفاية راس المال لدى المصارف الحكومية نلاحظ ان هذه النسبة لدى مصرف الرافدين بلغت (3%) وهذه النسبة اقل من النسبة المعيارية مما قد يعرضه للمخاطر في حال منحه الائتمانات، اما مصرف الرشيد فقد تراوحت نسبة كفاية راس المال لديه مابين (10% – 17%)، في حين وصلت لدى المصرف الصناعي بين (34% – 180%)، اما المصرف الزراعي التعاوني فقد تراوحت بين (33% – 65%).

اما بالنسبة للمصارف الاهلية فنلاحظ ارتفاع نسب كفاية راسمالها، حيث بلغت اقل نسبة لها في المصرف المتحد للاستثمار (30% – 38%) في حين بلغت اعلى مستوياتها لدى المصرف التجاري العراقي بحدود (463% – 826%) ومصرف عبر العراق (342% – 3776%) على التوالي.

اما بخصوص المصارف الاسلامية فنلاحظ ان اقل نسبة كفاية راس المال كانت في المصرف الوطني الاسلامي اذ تراوحت بين (24%– 32%)، في حين ان اعلى نسبة كفاية راس المال سجلها مصرفي التعاون الاسلامي وكوردستان اذ تراوحت مابين (63% – 78%) و(154% – 210%) على التوالي.

فيما تشير بيانات المصارف الاجنبية الى تفاوت نسب كفاية راس المال لديها، اذ بلغت في مصرف ملي ايران بين (258%– 604%) وفي مصرف اللبناني الفرنسي (102%– 768%)، ويعود ارتفاع نسب كفاية المال في المصارف الاجنبية الى اقتصارها على منح القروض الصغيرة فقط.

خامساً– قطاع التأمين Insurance Sector

أضحى التأمين ضرورة اجتماعية وحاجة اقتصادية وذلك كونه يمثل مظلة أمان لتغطية الخسائر الناجمة عن المخاطر والحوادث التي قد تقع على الافراد أو المؤسسات فضلاً عن عده أحد وسائل الادخار والاستثمار والذي ينعكس في أنعاش حركة التنمية في الاقتصاد.

تبلغ عدد شركات التامين العاملة في البلاد (3) شركات عامة اضافة الى عدد من الشركات الخاصة.

تمارس هذه الشركات جميع انواع التامين المباشر وتخضع لاحكام قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 المعدل وينظم اعمالها قانون التامين رقم (10) لسنة 2005، وهدفها المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني ضمن اطار السياسة العامة للدولة عن طريق ممارسة التأمين واعادة التامين والاستثمار وتقديم المشورة بكل ما يتعلق بالتامين.

ندرج أدناه بعض المؤشرات الخاصة بشركات التأمين العامة الرائدة في سوق التامين العراقي المملوكة من قبل الدولة كما موضح في الجدول (17) وكالاتي :–

1- **شركة التأمين الوطنية** هي شركة عامة ممولة ذاتياً ومملوكة للدولة بالكامل يبلغ رأسمالها (15) مليار دينار، تعمل الشركة وفق اسس اقتصادية لتحقيق اهدافها وتقوم باعمال قانونية كالتامين والاستثمار، وتهدف في المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية في قطاع التامين واستثمار الاموال بكفاءة لبلوغ اعلى مستوى ممكن من النمو في الانتاج والاستثمار، حققت الشركة نمواً في ارباحها بلغت (2.7%) كما ارتفعت اجمالي الموجودات وتعويضاتها المدفوعة بنسبة (54.1% ،34.2%) على التوالي، في حين تراجعت فقرة الاقساط المستحقة بنسبة (-4.3%) .

2- **شركة التأمين العراقية العامة** هي احدى الشركات التابعة لوزارة المالية تأسست سنة 1959 استناداً الى قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997، بلغ رأسمالها (2) مليار دينار، للشركة تسعة عشر فرعاً ستة منها في المراكز التجارية الرئيسة في بغداد وثلاثة عشر فرعاً في مركز عدد من المحافظات عدا إقليم كردستان، اما عقود تأمينها فتشمل التأمين على الحياة بفرعيه (فردي وجماعي) والتأمين العام التي تشمل (بحري /بضائع/حريق/سرقة/هندسي/حوادث متنوعة/السيارات التكميلي/المسؤوليةالمدنية) ، ارتفع اجمالي موجودات هذه الشركة بنسبة (14.8%) قياساً بعام 2013 كما حققت ارباحاً بنسبة (44.9%)، أما التعويضات المدفوعة واقساطها المستحصلة حققت نسبة ارتفاع بلغت (27%، 17.7%) على التوالي.

3- **شركة اعادة التامين العراقية العامة** تسعى شركة اعادة التامين الى توفير افضل التسهيلات وتكوين مؤسسة استثمارية عن طريق توجيه اموالها المتاحة للاستثمار واحتياطاتها ضمن سياسة استثمارية تتوخى تحقيق معدل العائد المناسب والحفاظ على اموالها وتنميتها، ارتفع راسمالها من (3.2) مليار دينار عام 2013 ليصل الى (15) مليار دينار خلال عام 2014، سجل اجمالي موجوداتها لعام 2014 نسبة نمو تقدر بـ(4.8%)، فيما زادت ارباحها بنسبة (20%) عام 2014، في حين شهدت تعويضاتها المدفوعة وأقساطها المستحصلة نسبة نمو بلغت (33.3% ،21.1%) على التوالي.

جدول (17)

نشاط شركات التامين لعامي 2013 – 2014

مليار دينار

التفاصيل	رأس المال		أجمالي الموجودات		الارباح		الاقساط المستحصلة		التعويضات المدفوعة	
	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014
شركة التامين الوطنية	15	15	174.4	268.8	14.8	15.2	126.1	120.7	34.5	46.3
شركة التامين العراقية العامة	2	2	41.9	48.1	4.9	7.1	51.3	60.4	25.6	32.5
شركة أعادة التامين العراقية	3.2	15	51.9	54.4	1	1.2	19.4	23.5	4.8	6.4

المصدر : شركات التامين

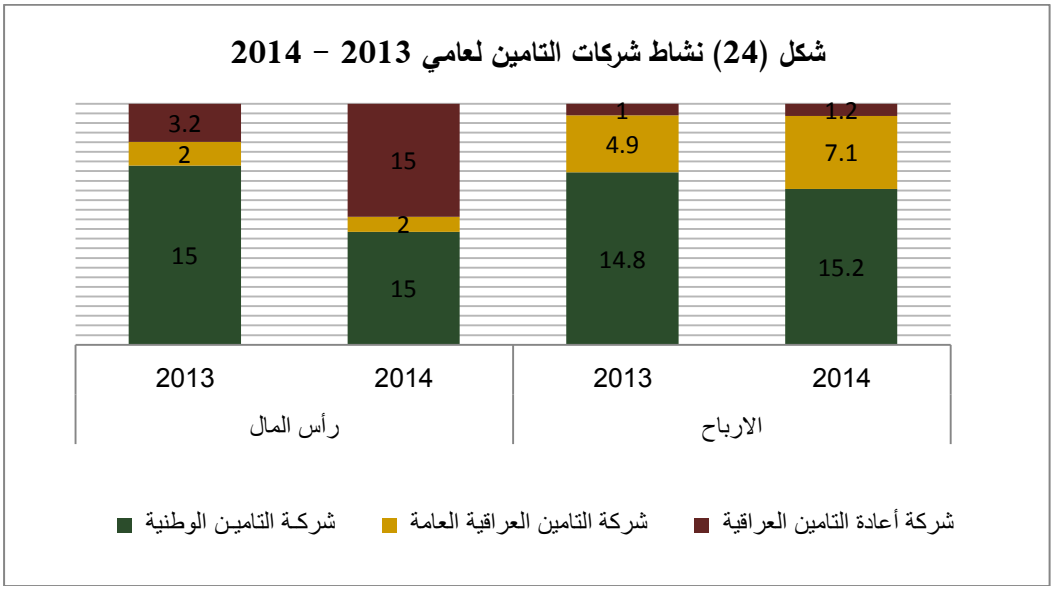

سادساً : سوق العراق للاوراق المالية Iraq Stock Exchange

القى الوضع الامني والسياسي في العراق لعام 2014 بظلاله على أداء الاقتصاد العراقي وتأثر بتبعاته نشاط التداول في سوق العراق للاوراق المالية وعلى مؤشرات الاداء منه ، ففي الوقت الذي شهد فيه الاتجاه الدولي لتداولات أسواق الاوراق المالية التوسع بنسبة كبيرة بلغت 18% مقارنة بعام 2013، وبنسبة 65% في حجم تداول الاسواق المالية العربية وعلى العكس من ذلك كان سوق التداول في السوق العراقية من أكبر الخاسرين أذ

أنخفض التداول بنسبة (-68%) مقارنة بالعام الماضي ويعزى ذلك الانخفاض الى الاسباب التالية :-

- إن تداولات عام 2014 كانت مرتفعة بشكل كبير والذي بلغ (115%) قياساً بعام 2013 بسبب أدراج شركة اسيا سيل للاتصالات في السوق العراقية.
- الوضع الامني والسياسي لعام 2014 الذي شهد فيه حالة من عدم الاستقرار السياسي بسبب الأنتخابات البرلمانية التي جرت خلال العام، وكذلك قيام عصابات داعش بأحتلال جزء من العراق خلال النصف الثاني من هذا العام والتي أثرت على حركة وقيمة مؤشرات السوق.
- بوادر كساد اقتصادي للدول المنتجة للنفط ومنها العراق والناجم عن انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية مما دفع تلك الاقتصادات الى مراجعة سياسة الانفاق الذي انعكس تاثيرها على حجم الاستثمار وحجم التداولات في الاسواق المالية ومنها سوق العراق للاوراق المالية، وعلى الرغم من ذلك أستطاع سوق العراق للاوراق المالية تجاوز هذه الأزمة نتيجة لثقة المستثمرين بالسوق والتي تحددها الأطر التشريعية والتنظيمية التي كفلت حماية سوق رأس المال على كافة المستويات، الى جانب البيئة الاستثمارية المبنية على التقنية المتطورة التي تضاهي مثيلاتها في الاسواق المتقدمة.

لقد أستمر السوق بالعمل من أجل الوصول الى مستوى متقدم بين اسواق المنطقة والعالم حيث قامت خلال العام المنصرم بأنجاز الكثير سواء على المستوى التشريعي أو التقني في مجال الافصاح ونشر المعلومات أو في مجالات التوعية ونشر تقانة الاستثمار.

فعلى الصعيد التقني أطلق سوق العراق للأوراق المالية نظام شركة NASDAQ الجديد نظام التداول X-strean في أول جلسة يوم الاحد 2014/10/26 بعد أن قام الفريق الفني من مهندسي المشروع في سوق العراق للأوراق المالية بكافة الاعمال الفنية المطلوبة ونجاح مخولي ووسطاء شركات الوساطة من التدريب والاختبار على التطبيقات الجديدة بمستوى عالي من المهارة والمسؤولية خلال الفترة من تموز 2013- أيلول 2014.

كما تم أكتمال المرحلة الأولى من مشروع نظام إدارة بيانات مركز الأيداع العراقي المتمثلة في انجاز نظام المساهمين الموحد للشركات المساهمة المدرجة وتسويقه الى أكثر من (60) شركة مدرجة ليلبي متطلبات إدارات الشركات المساهمة المدرجة في ظل التعليمات والقوانين التي تشرعها هيئة الاوراق المالية، ويسعى المركز الى إطلاق خدمة الاستعلام عن رصيد المساهم عبر الموقع الالكتروني في مركز الايداع مع استكمال المرحلة الثانية من مشروع نظام إدارة بيانات مركز الايداع العراقي واتمتة عمل جميع اقسام المركز وأحكام الدورة المستندية.

1- التداول في الاسواق العالمية

- **حجم التداول**

شهد حجم التداول أرتفاعا في الاسواق العالمية لعام 2014 بنسبة (18.4%) ليبلغ (62.2) ترليون دولار مقابل حجم التداول لعام 2013 (52.5) ترليون دولار، فقد احتلت الاسواق الامريكية المركز الاول في حجم التداول حيث بلغت (30.5) ترليون دولار ويشكل نسبة (49%) من التداول الكلي، اما البورصات الاسيوية والمحيط الهادي فأحتلت المركز الثاني من حيث حجم تداولها (23.6) ترليون دولار وبنسبة (38%) من التداول الكلي، أما البورصات الاوربية والافريقية والشرق الأوسط فقد بلغ حجم تداولها (8.1) ترليون دولار وهو يشكل نسبة (13%) من التداول الكلي.

شكل (25) حجم التداول في الاسواق العالمية لعام 2014

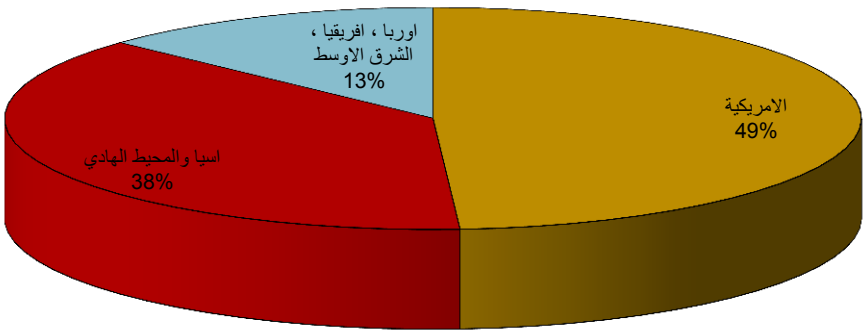

- **القيمة السوقية**

شهدت القيمة السوقية ارتفاعاً في الاسواق العالمية بنسبة (2.3%)، حيث بلغت في عام 2014 (61.4) ترليون دولار مقابل القيمة السوقية لعام 2013 (60.1) ترليون دولار، أحتلت الاسواق الامريكية المرتبة الاولى من حيث القيمة حيث بلغت (30.3) ترليون دولار وبنسبة (49.3%) من حجم التداول الكلي، فيما سجلت البورصات الاسيوية والمحيط الهادي مبلغ (19.4) ترليون دولار وتشكل نسبة (31.5%) من التداول الكلي، اما البورصات الاوربية والأفريقية والشرق الاوسط فقد بلغت قيمتها السوقية (11.8) ترليون دولار ويشكل نسبة (19.2%) من التداول الكلي.

شكل (26) القيمة السوقية في الاسواق العالمية لعام 2014

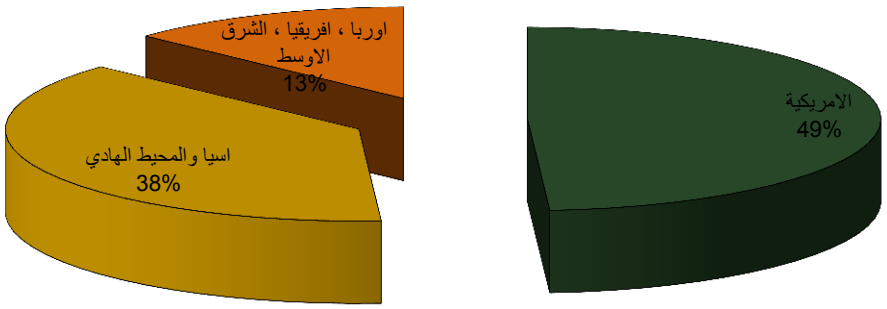

2- التداول في الاسواق العربية

حسب البيانات الصادرة عن صندوق النقد العربي فقد ارتفعت القيمة السوقية للتداول في الاسواق العربية في نهاية عام 2014 بنسبة (11%) وقد احتلت السوق المالية السعودية المرتبة الاولى من حيث القيمة السوقية مقارنة مع باقي الاسواق العربية، حيث بلغت القيمة السوقية لها (494) مليار دولار، أي بنسبة (43.4%) من أجمالي القيمة السوقية للاسواق المالية في نهاية 2014، واحتل سوق الدوحة المرتبة الثانية بنسبة (16.3%) فيما أحتل سوق أبو ظبي المرتبة الثالثة بنسبة (11.8%) من اجمالي القيمة السوقية للاسواق العربية.

شكل (27) القيمة السوقية في الاسواق العربية لعام 2014

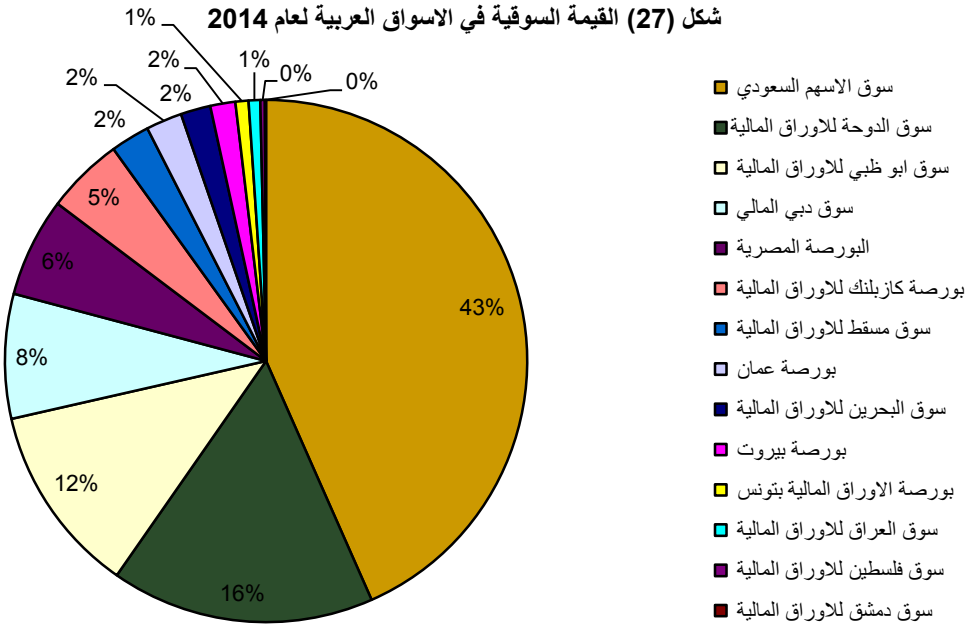

3- <u>أهم مؤشرات التداول في سوق العراق للاوراق المالية لعام 2014</u>

أظهرت مؤشرات التداول لسوق العراق للأوراق المالية 2014 انخفاض مؤشراتها مقارنة بعام 2013، ملحق جدول (12) كما مبين أدناه:-

أنخفض مؤشر سوق العراق للأوراق المالية (Isx price Index) في عام 2014 بنسبة (-18.7%) مقارنة بالعام السابق، حيث أغلق مؤشر السوق على (113.1) نقطة في آخر جلسة من عام 2013 مقابل (92) نقطة أغلق فيه المؤشر لعام 2014 وبفارق (21.1) نقطة عن عام 2013.

شكل (28) الرقم القياسي لأسعار سوق العراق للأوراق المالية

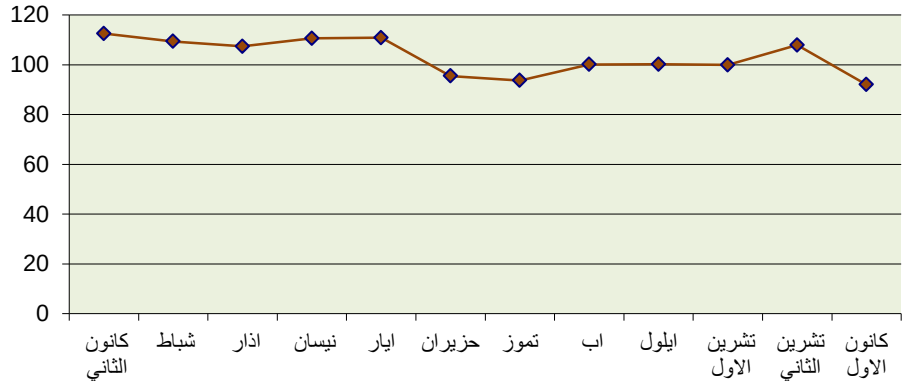

- بلغ عدد الشركات التي تم تداول اسهمها (78) شركة مساهمة من أصل (83) شركة مدرجة، بسبب توقف عدد من الشركات المساهمة لعدم التزامها بتقديم الأفصاحات السنوية.
- أنخفض عدد الاسهم المتداولة لعام 2014 الى (743.9) مليار سهم مقابل (871.1) مليار سهم لعام 2013 وبنسبة أنخفاض بلغت (-14.6%)، ومن الجدير بالذكر أن القطاع المصرفي أحتل عام 2014 المرتبة الاولى من حيث عدد الاسهم المتداولة وبنسبة (95%) من المجموع الكلي وجاء القطاع الصناعي بالمرتبة الثانية وبنسبة (3.2%) من المجموع الكلي.
- أنخفض عدد جلسات التداول التي نظمها سوق العراق للأوراق المالية الى (227) جلسة لعام 2014 مقابل (231) جلسة لعام 2013.
- انخفض حجم التداول في سوق العراق للاوراق المالية لعام 2014 بنسبة (-68.4%) بالمقارنة مع عام 2013، حيث انخفض حجم التداول لعام 2014 الى ما يقارب (898.3) مليار دينار مقابل (2840.2) مليار دينار لعام 2013، تصدر القطاع

المصرفي المرتبة الاولى لعام 2014 من حيث حجم التداول (763.5) مليار دينار وبنسبة (85%) من المجموع الكلي، وحل في المركز الثاني القطاع الفندقي بنسبة (6.5%) من المجموع الكلي، ويليه القطاع الصناعي بنسبة (4.2%) من المجموع الكلي.

- بلغ عدد العقود المنفذة عام 2014 ما يقارب (104.6) الف عقد مقارنة بما يقارب (126.6) الف عقد عام 2013 وبنسبة انخفاض بلغت (-17.4%)، احتل القطاع المصرفي المرتبة الاولى من حيث عدد العقود وبنسبة (56.8%) من المجموع الكلي وجاء القطاع الصناعي بالمرتبة الثانية وبنسبة (17.4%) من المجموع الكلي، فيما حقق قطاع الخدمات المرتبة الثالثة وبنسبة (10.1%) من المجموع الكلي.
- انخفضت القيمة السوقية للأسهم المتداولة لتصل الى (9.5) مليار دينار لعام 2014 بعد أن كانت (11.5) مليار دينار، أي بنسبة أنخفاض بلغت (-16.9) وكما يوضحه ملحق جدول (12).

شكل (29) مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية لعام 2014

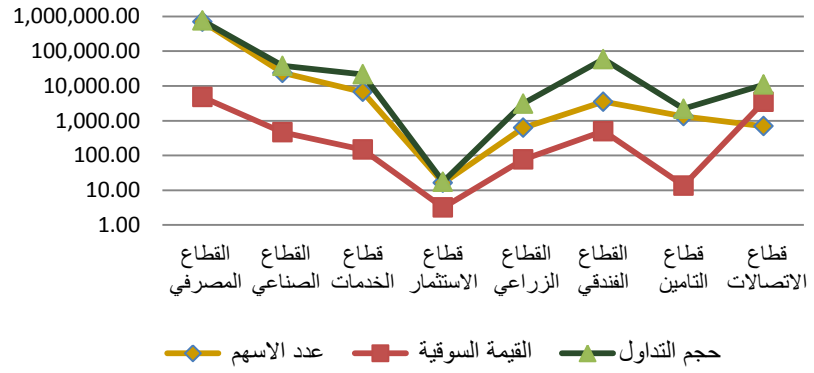

- انخفض صافي الاستثمار الأجنبي في سوق العراق للأوراق المالية لعام 2014 الى (30.1) مليار دينار بعد أن كان (980.2) مليار دينار في عام 2013 وذلك لانخفاض مشتريات الاجانب في عام 2014 الى (112.5) مليار دينار مقابل (1149.8) مليار دينار عام 2013، اما مبيعاتهم في هذا العام فقد بلغت (82.5) مليار دينار مقابل (169.6) دينار لعام 2013.

شكل (30) صافي الاستثمار الاجنبي في سوق العراق للاوراق المالية لعامي 2013-2014

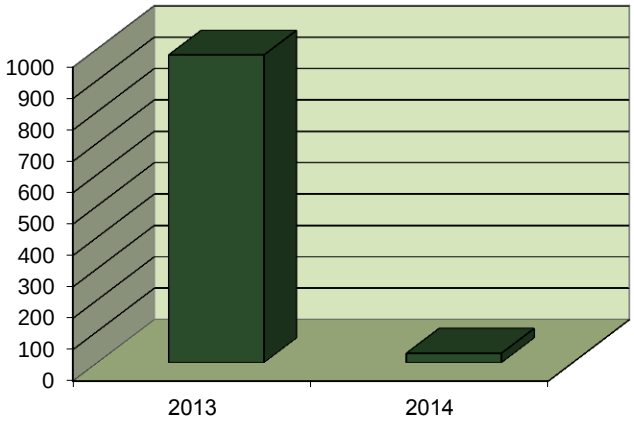

الفصل الرابع

قطاع المالية العامة

الفصل الرابع

قطاع المالية العامة

Public Financial sector

المقدمة

على الرغم من استمرار التداعيات التي فرضتها التطورات السياسية والامنية، وعدم اقرار الموازنة العامة لعام 2014 (واستناداً الى قانون الادارة المالية والدين العام رقم (95) لسنة 2004 الذي خول وزير المالية صرف مايعادل (1 الى 12) من موازنة 2013 وبشكل شهري) الا ان قطاع المالية العامة استطاع تحقيق فائضا ماليا مقداره (21.8) ترليون دينار، وذلك لتقليص الانفاق الحكومي وابقاءه دون مستويات الانفاق التي تحققت عام 2013 وذلك بما يتوافق مع الايرادات النفطية التي كانت آخذة في الانخفاض، اذ انخفضت النفقات العامة بنسبة (- 30%) عن العام السابق وبنسبة (32.1%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية مقارنة مع نسبة (43.9%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لعام 2013، والذي يعزى الى انخفاض الانفاق الاستثماري وتعليق التحويلات المالية الى اقليم كوردستان، فيما سجلت الايرادات العامة انخفاضا بنسبة (-7.4%) قياسا بعام 2013.

اما في مجال المديونية فقد سجل رصيد الدين العام الداخلي نهاية عام 2014 ارتفاعاً بلغت نسبته (104.4%) مقارنة بعام 2013 ليصل الى ماقيمته (9.5) ترليون دينار وبنسبة (3.7%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لتوجه الحكومة نحو الاقتراض الداخلي لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة ومؤسسة الشهداء والسجناء السياسيين وهيئة دعاوى الملكية من خلال إصدار الحوالات والسندات الحكومية.

اما مايخص الدين العام الخارجي فقد شهد نهاية عام 2014 انخفاضاً مقداره (1.4) مليار دولار ليصل الى (57.3) مليار دولار وبنسبة (25.7%) من الناتج المحلي الاجمالي عن مستواه في نهاية عام 2013 البالغ (58.7) مليار دولار وبنسبة (25.3%) من الناتج المحلي الاجمالي.

اولاً- الموازنة العامة Public Budget

اظهرت مؤشرات قطاع المالية العامة لعام 2014 فائضاً مالياً مقداره (21.8) ترليون دينار، مشكلاً نسبة (8.4%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية، مقابل عجز مالي مقداره (5.3) ترليون دينار نهاية عام 2013 وبنسبة (2%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية.

ويعزى فائض موازنة عام 2014 الى الانخفاض الكبير في النفقات العامة بما يقارب (35.6) ترليون دينار وبنسبة (-29.9%) عن العام السابق لتنخفض من (119.1) ترليون دينار عام 2013 الى (83.6) ترليون دينار عام 2014 كما موضح في الجدول (18).

جـــدول (18)

تطور ايرادات ونفقات الموازنة للمدة 2012- 2014

مليار دينار

الابواب	2012*	2013*	2014**
الايرادات	119817	113840	105387
معدل النمو %	10.1	-5.0	-7.4
النفقات	105140	119128	83556
معدل النمو %	33.5	13.3	-29.9
الفائض او العجز	14677	-5288	21831

المصدر: وزارة المالية /دائرة المحاسبة * ختامي ** نهائي

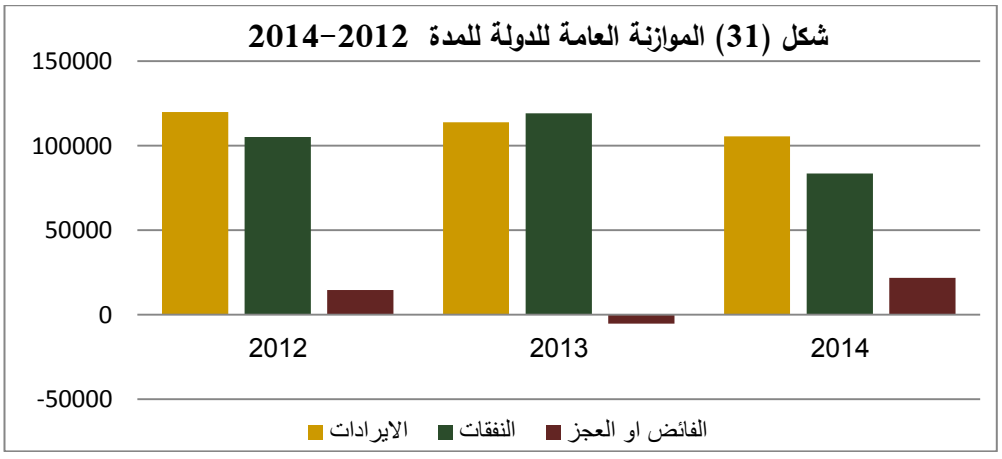

1- الايرادات العامة Public Revenues

بلغت الايرادات العامة لعام 2014 مامقداره (105.4) ترليون دينار، وبنسبة (40.4%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ، حيث استأثرت الايرادات النفطية والثروات المعدنية بالحصة الاكبر اي ما نسبتها (92.1%) من اجمالي الايرادات وبمبلغ (97) ترليون دينار ، فيما سجلت الايرادات الاخرى نسبة مساهمة (7.9 %) من اجمالي الايرادات وذلك لاستمرار اعتماد الاقتصاد العراقي في تمويل ميزانيته على مورد النفط اذ يلاحظ ان نسبة مساهمة الضرائب بنوعيها (الضرائب على الدخول والثروات، الضرائب السلعية ورسوم الانتاج) قد شكلت (1.8%) من مجموع الايرادات ولم يتجه العراق الى تطوير موارده الأخرى كما هو الحال في البلدان المتقدمة التي تعتبر الضرائب المورد الأساسي في اقتصادها، وكما موضح في جدول (19).

جـدول (19)

مكونات ايرادات الموازنة العامة للدولة (نهائية) لعام 2014 **مليار دينـار**

ابواب الايرادات	مجموع الايرادات لغاية كانون الاول/2014	نسبة المساهمة %
الايرادات النفطية والثروات المعدنية	97072.4	92.1
الضرائب على الدخول والثروات	1395.6	1.3
الضرائب السلعية ورسوم الانتاج	489.5	0.5
الرسوم	646.2	0.6
حصة الموازنة من ارباح القطاع العام	2541.3	2.4
الايرادات الرأسمالية	65.8	0.1
الايرادات التحويلية	1759.7	1.7
الايرادات الاخرى	1416.1	1.3
مجموع الايرادات	**105386.6**	**100**

المصدر : وزارة المالية/ دائرة المحاسبة

شكل (32)ايرادات الموازنة العامة للدولة لعام 2014

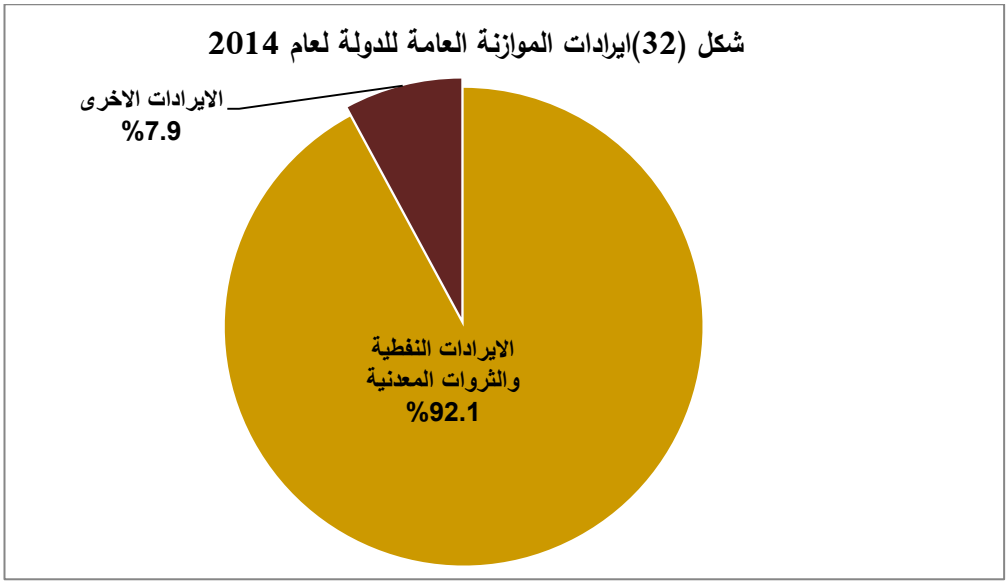

2- النفقات العامة Public Expenditures

سجلت النفقات العامة في عام 2014 انخفاضا كبيرا مقداره (35.6) ترليون دينار وبنسبة انخفاض (-29.9%) مقارنة مع عام 2013 لتبلغ (83.6) ترليون دينار وبنسبة (32.1%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ، جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض النفقات بشقيها (الجارية والاستثمارية) اذ انخفضت النفقات الجارية بنسبة (25.6%) مقارنة بعام 2013 ، والنفقات الاستثمارية بنسبة (38.3%) ، كما مبين في الجدول (20) الآتي:

جـــدول (20)

النفقات العامة لعامي 2013 و 2014 **مليار دينار**

الانفاق العام	المبلـغ		نسبة التغير %	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية) %	
	2013	2014		2013	2014
الانفاق الجاري	78747	58625	-25.6	29.0	22.5
الانفاق الاستثماري	40381	24931	-38.3	14.9	9.6
اجمالي الانفاق العام	119128	83556	-29.9	43.9	32.1

االمصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة

شكل (33) النفقات العامة ومكوناتها لعامي 2013- 2014

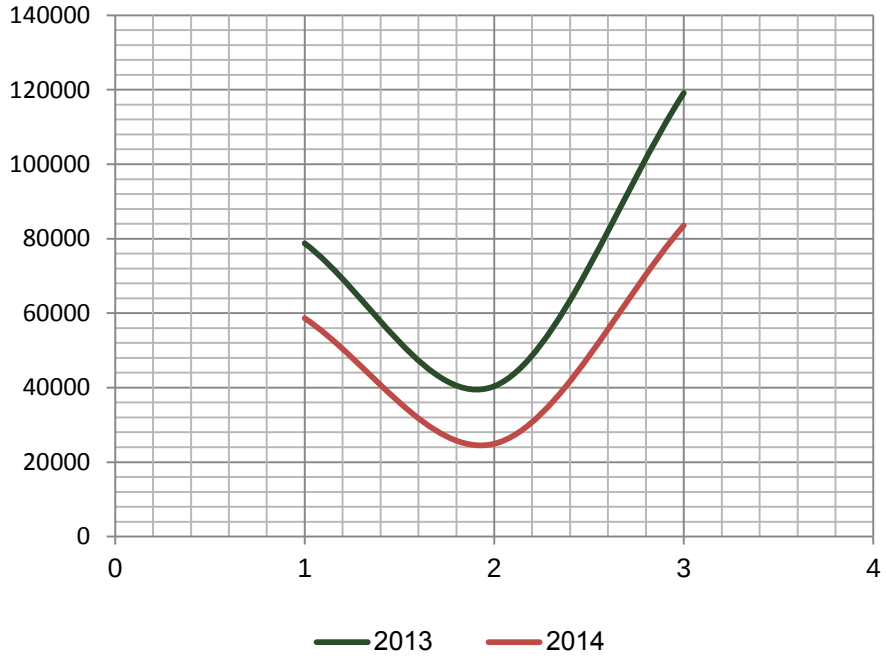

- **النفقات الجارية Current Expenditures**

سجلت النفقات الجارية في عام 2014 انخفاضا ملموسا مقداره (20.2) ترليون دينار اي بنسبة (-25.6%) لتبلغ (58.6) ترليون دينار بالمقارنة مع العام السابق والبالغة (78.7) ترليون دينار، وبنسبة (22.5%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ، جاء هذا الانخفاض في النفقات الجارية نتيجة لعدم اقرار موازنةعام 2014، مما حدى بوزارة المالية بالتقيد بالصرف وبنسبة (1 الى 12) من المصاريف الفعلية الجارية لكل شهر مماثل من عام 2013، وبالنظر الى هيكل النفقات الجارية يلاحظ ان تعويضات الموظفين قد شكلت النسبة الاكبر والبالغة (48.5%) من اجمالي النفقات الجارية، فيما شكلت الرعاية الاجتماعية نسبة (24.5%) من اجمالي النفقات الجارية، تلاها المنح والاعانات وخدمة الدين بنسبة (16%) في حين شكلت كل من(المستلزمات السلعية والخدمية) نسبتي (6.2،2.8)%من اجمالي النفقات الجارية على التوالي، اما النسبة المتبقية والتي تشكل(2%) فقد توزعت على النفقات الاخرى، الجدول (21).

جـــدول (21)

النفقات الجارية للموازنة العامة للدولة (نهائية) لعام 2014

مليار دينار

ابواب الصرف	2014*	نسبة المساهمة %
تعويضات الموظفين	28437.6	48.5
المستلزمات الخدمية	1654.6	2.8
المستلزمات السلعية	3648.9	6.2
صيانة الموجودات	533.3	0.9
النفقات الاستثمارية	466.6	0.8
المنح والاعانات وخدمة الدين	9380.9	16.0
الالتزامات والمساهمات	139.6	0.3
البرامج الخاصة	–	–
الرعاية الاجتماعية	14363.9	24.5
مجموع النفقات الجارية	**58625.4**	**100**

المصدر: وزارة المالية / دائرة الموازنة * الارقام الواردة في موازنة 2014 نهائية

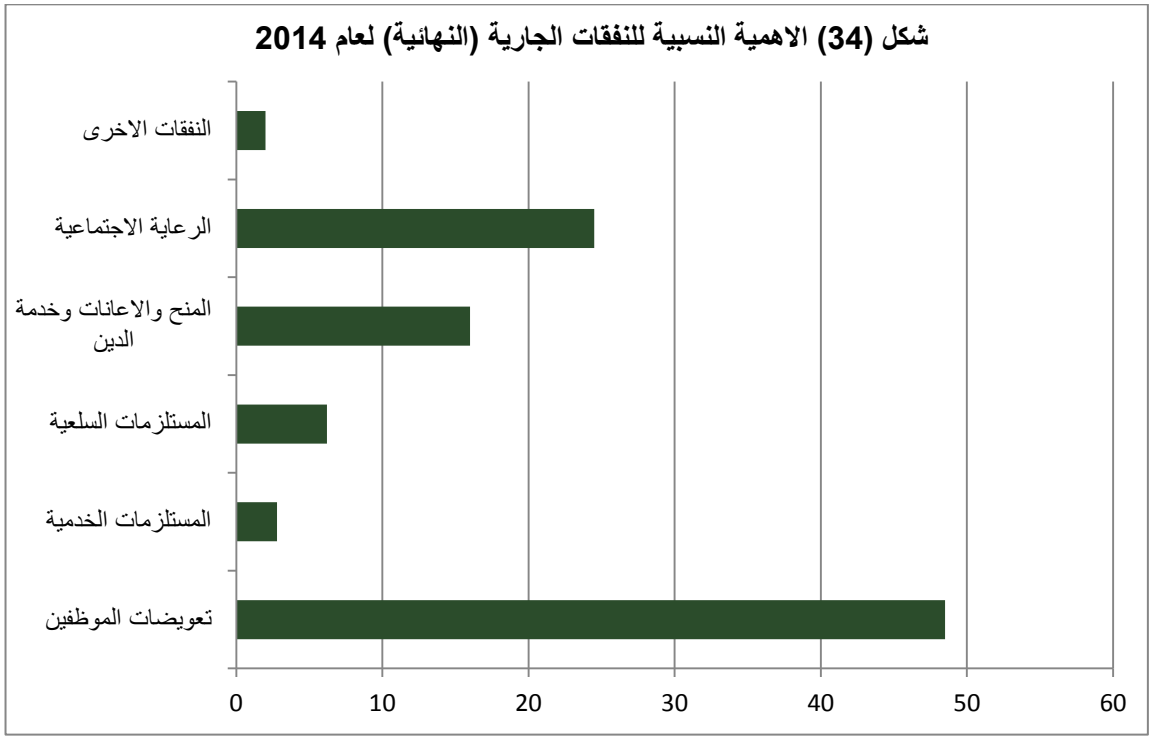

- **النفقات الاستثمارية Investment Expenditures**

سجلت النفقات الاستثمارية لعام 2014 انخفاضا ملحوظا مقداره (15.4) ترليون دينار او مانسبته (-38.3%) بالمقارنة مع عام 2013 لينخفض الى (24.9) ترليون دينار وبنسبة (9.6%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية، في حين سجل عام 2013 (40.4) ترليون دينار وبنسبة (14.9%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية، استحوذ القطاع الصناعي على اعلى نسبة تخصيص من مجموع الانفاق على الموازنة الاستثمارية حيث سجل نسبة(58.6%) يلية قطاع منوع مشكلا نسبة (21.5%) من النفقات فيما استاثر قطاع المباني والخدمات بنسبة (12.2%) من النفقات الاستثمارية فيما حصلت بقية القطاعات النسبة المتبقية البالغة (7.7%) من النفقات الاستثمارية كما موضح في الجدول (22).

جـدول (22)

مكونات نفقات الموازنة الاستثمارية (النهائية) حسب القطاعات لعام 2014

مليار دينار

ابواب الصرف	مجموع النفقات لغاية كانون الاول *	النسبة من مجموع الانفاق%
القطاع الزراعي	672.1	2.7
القطاع الصناعي	14595.7	58.6
قطاع النقل والمواصلات	954.2	3.8
قطاع المباني والخدمات	3051.9	12.2
قطاع التربية والتعليم	291.0	1.2
قطاع منوع	5365.8	21.5
المجموع	24930.7	100

المصدر: وزارة المالية / دائرة الموازنة * الارقام الواردة في موازنة 2014 نهائية

شكل (35) توزيع تخصيصات النفقات الاستثمارية (النهائية) على القطاعات الاقتصادية لعام 2014

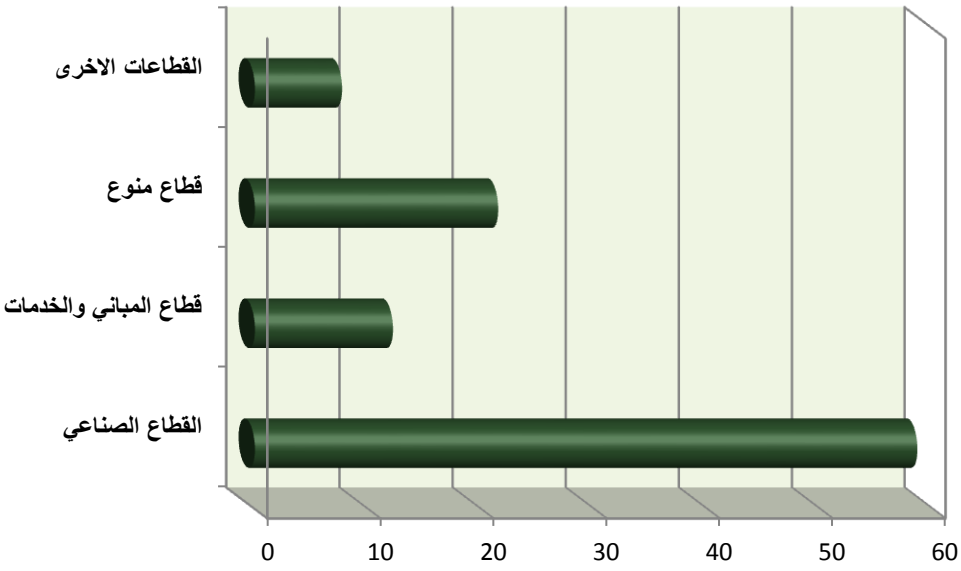

ثانياً- تطورات الديــن العـام Public Debt Developments

1- الدين الداخـلي Internal Debt

استناداً الى قانون الادارة المالية والدين العام رقم 95 لسنة 2004 الذي خول وزارة المالية إصدار حوالات الخزينة وهي واحدة من ادوات الدين الحكومية قصيرة الاجل (سنوية ونصف سنوية) تصدرها وزارة المالية تباع في مزاد يعقده ويشرف عليه البنك المركزي باعتباره الوكيل المالي للوزارة، ويتعامل بها داخل العراق من خلال عملية عرض عطاءات الشراء تباع بسعر خصم معين وتطفأ بقيمتها الاسمية عند الاستحقاق، وتكون مضمونة من قبل الحكومة، وان الهدف من اصدار هذه الحوالات هو تمكين الحكومة من الاقتراض النقدي لتمويل عجز وقتي في الموازنة وبموجب قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 الذي منح هذا البنك استقلالا رسمياً حيث تم الفصل بين هدف ادارة الدين والادارة النقدية واصبح على الحكومة اللجوء الى وسائل تمويلية اخرى تختلف بآجال أستحقاقها.

توجهت السياسة المالية في السنوات الماضية نحو الاقتراض الداخلي لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة من خلال إصدار الحوالات، وكذلك وخلال السنتين الماضيتين لجأت السياسة المالية لاصدار الحوالات لتمويل كل من (عجز الموازنة، مؤسسة الشهداء،

السجناء السياسيين وهيئة دعاوى الملكية)، اذ اظهرت مؤشرات المالية العامة لعام 2014 ارتفاعاً في رصيد الدين الداخلي بما يقارب (4.9) ترليون دينار وبنسبة نمو بلغت (104.4%) ليصل الى ماقيمته (9.5) ترليون دينار وبنسبة (3.7%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية مقارنة بـ (4.7) ترليون دينار وبنسبة (1.7%) من الناتج المحلي بالاسعار الجارية نهاية عام 2013 ، ويمثل الدين الداخلي لعام 2014 الدين المتبقي بذمة وزارة المالية والذي اعيد جدولته بموجب اتفاقية الموقعة في 2010/10/26 البالغ (2.5) ترليون دينار، ومبلغ (1.8) ترليون دينار تمثل حوالات الخزينة الصادرة مناصفة بين مصرفي الرافدين والرشيد خلال عام 2013 ولم يتم تسديدها خلال عام 2014 لغرض تمويل كل من (مؤسسة الشهداء، السجناء السياسيين وهيئة دعاوى الملكية) وحوالة بمبلغ (3) ترليون دينار لصالح مصرفي (الرافدين، الرشيد وهيئة التقاعد الوطنية) لتغطية عجز الفترة المتبقية من السنة المالية، ومبلغ (2.2) ترليون دينار يعود الى مزاد حوالات الخزينة كما موضح في الجدول (24).

جدول (24)

الدين العام الداخلي لعامي 2013،2014

مليار دينار

التفاصيل	2013	2014
الدين المتبقي بذمة وزارة المالية	2755	2455
حوالات الخزينة الصادرة مناصفة بين مصرفي الرافدين والرشيد	1703	1837
مزاد حوالات الخزينة	200	2228
حوالات الخزينة الصادرة لصالح مصرفي الرافدين والرشيد وهيئة التقاعد الوطنية		3000
المجموع	4658	9520

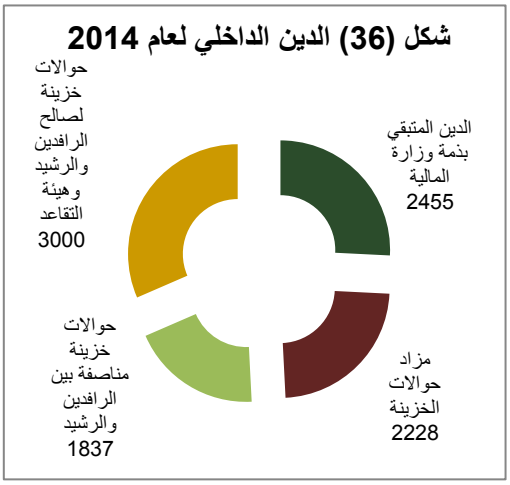

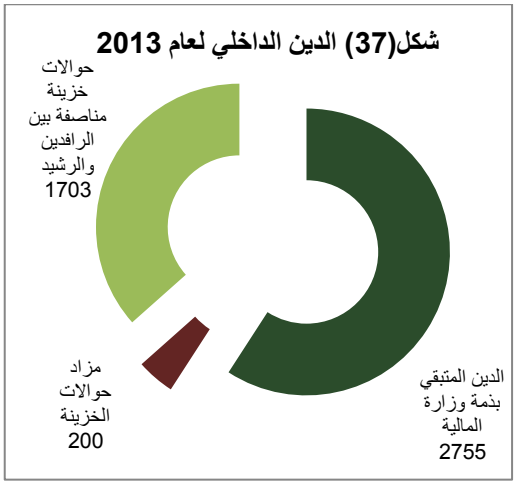

اما بالنسبة الى مزادات حوالات وزارة المالية لأجل (182،364) يوم فقد كانت كالآتي:-

- تم إقامة اربعة مزادات لأجل (182) يوم وبقيمة (500) مليار دينار للاصدارية الواحدة.
- تم بيع مامقداره (1596) مليار دينار.
- فيما تم تسديد مبلغ (1044) مليار دينار مع إلاشارة الى ان جزء من مبلغ المسدد يعود الى الحوالات المصدرة في عام 2013 وتستحق السداد عام 2014.
- بلغ معدل سعر الخصم (5.93%).
- وبالمقارنة مع مبيعات الحوالات استحقاق (182) يوم نهاية عام 2013 فقد سجلت مامقداره (590) مليار دينار، وبمعدل سعر فائدة (4.7%).

عاودت وزارة المالية ومن خلال خطتها السنوية لعام 2014 اصدار حوالات ذات الأجل (364) يوم وبسعر قطع متعدد (بدء العمل بهذه الاصدارية في عام 2010 وتوقف العمل بها نهاية عام 2011) حيث اقامت وزارة المالية في عام 2014 الآتي:-

- ثلاثة مزادات بقيمة (500) مليار دينار لكل اصدارية.
- بلغ المباع مايقارب (1476) مليار دينار.
- بلغ معدل سعر القطع (6.10%).

وبمقارنة مبيعات حوالات وزارة المالية للأجلين (182،364) يوم للسنتين اعلاه يلاحظ ان المبيعات ولكلا الاجلين قد ارتفعت بنسبة (420.5%) لعام 2014 مقارنة بعام 2013 الذي اقتصر على مزاد الحوالات لاجل (182) يوم فقط ويعزى ذلك الى توجه الحكومة نحو الاقتراض الداخلي لتمويل نفقاتها.

• استناداً الى الاتفاقية الخاصة بإعادة جدولة الترتيبات المصرفية الموقعة بين وزارة المالية والبنك المركزي بتاريخ 2010/10/26 بشأن الدين المترتب على الوزارة لصالح البنك المركزي فقد قامت وزارة المالية خلال عام 2014 بتسديد ثلاثة اقساط بمبلغ (300) مليار دينار وتسديد الفائدة على مبلغ اصل الدين المتبقي البالغة (99) مليار دينار، فيما لم يتم تسديد القسط الرابع في 2014/12/31 وذلك بناءاً على طلب وزارة المالية بتأجيل السداد.

2- الديـــن الخـارجـي External Debt

شـــــهد الرصيد القائـم للدين العام الخارجي في نهاية عام 2014 انخفاضاً مقداره (1371.4) مليون دولار وبنسبة (-2.3%) عن مستواه في نهاية عام 2013 ليصل الى (57347.2) مليون دولار وبنسبة (25.7%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية عام 2014 مقارنة مع (58718.6) مليون دولار وبنسبة (25.3%) من الناتج المحلي عام 2013، ويعزى هذا الانخفاض بشكل اساس الى انخفاض رصيد قروض اعادة الجدولة بمبلغ (1441.4) مليون دولار وبنسبة انخفاض (-12.4%) ليصل الى (10136.5) مليون دولار عام 2014 مقارنة مع مبلغ قدره (11577.9) مليون دولار عام 2013، بالمقابل سجل رصيد القروض الجديدة ارتفاعاً خلال عام 2014 نسبته (2%) عما كان عليه في عام 2013، مع ثبات كل من الدين الغير معالج والدين التجاري للدائنيين خلال عامي 2013 و2014 وكما موضح في جدول (25) ادناه.

جدول (25)

تطورات الدين العـام الخارجي لعامــي 2013 2014

مليون دولار

الارصدة	2013/12/31	2014/12/31	نسبة التغير%
قروض اعادة الجدولة	11577.9	10136.5	12.4-
الدين الغير معالج بضمنها دول مجلس التعاون	40902	40902	-
القروض الجديدة	3449.1	3519.1	2.0
الدين التجاري للدائنيين	2789.6	2789.6	-
الدين التجاري الجديد	0	0	0
المجموع	58718.6	57347.2	-2.3

المصدر: وزارة المالية/ دائرة الدين العام/ قسم الدين الخارجي

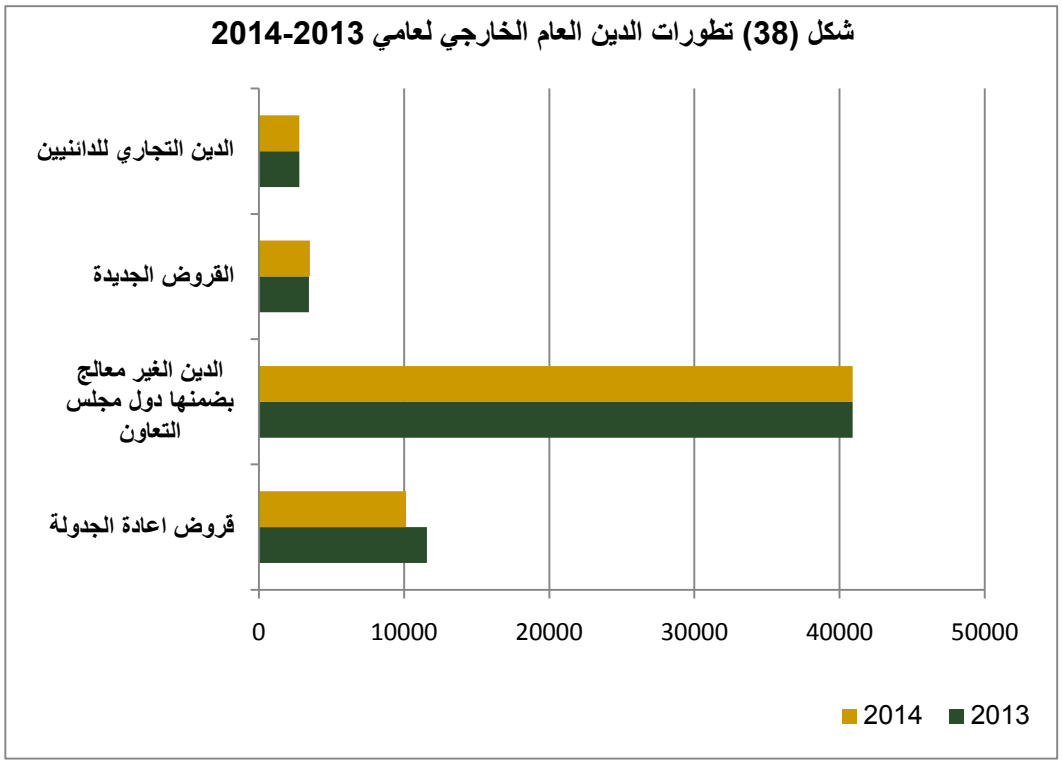

الفصل الخامس

تطورات الاسعار

الفصل الخامس

مستويات الأسعار Prices

المقدمة

شهدت الاسواق المحلية استقراراً نسبياً في المستوى العام للاسعار خلال هذا العام، تمثل في تراجع معدل التضخم الاساس الذي يعد مقياساً لمتوسط التغير في الاسعار بعد استبعاد العناصر غير الثابتة، اي التي تتاثر بالعوامل الخارجية (اسعار الطاقة) او العوامل المناخية الموسمية (اسعار السلع الزراعية) الى (1.6%) مقابل (2.4%) لعام 2013، فيما سجل معدل التضخم العام ما نسبته (2.2%) مقابل (1.9%) لعام 2013، وهذا يعني ان ما نسبته (0.6%) من حجم التضخم لهذا العام يعتبر مؤقتاً او موسمياً، وقد اسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية وعوامل داخلية في تحقيق معدلات تضخم تعتبر مقبولة وضمن إطار يمكن السيطرة عليه منها استمرار تراجع تضخم أسعار الغذاء عالمياً لأغلب السلع بسبب هبوط أسعار النفط منذ النصف الثاني لعام 2014 والإنتاج القياسي للمحاصيل الزراعية، والذي ادى بدوره الى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية لاسعار الغذاء من خلال تراجعها تدريجياً خلال فصول السنة، حيث هبط مؤشر أسعار الغذاء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة بنسبة (3.7 %) مقارنة بعام 2013، حيث سجلت الحبوب أعلى معدل هبوط سنوي في السعر وبنسبة (12.5%)، تليها منتجات الألبان بنسبة (7.7%)، ثم الزيوت بنسبة (6.2%) فضلا عن السكر بنسبة (3.8%).

ووفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي احتل الاقتصاد العراقي المرتبة الاولى من حيث الانخفاض في معدل التضخم بين مجموعة دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مما يشير الى تمكن السياسة النقدية لهذا البنك من المحافظة على معدلات متدنية لمستوى التضخم ضمن حدود مقبولة، في ظل اوضاع مضطربة وغير مستقرة سواء في داخل البلاد او في دول الجوار والتي انعكست بشكل مباشر وغير مباشر على اقتصاد العراق، ومن العوامل الداخلية التي اسهمت ايضا في الحد من الضغوط التضخمية هي استمرار الدعم الذي تقدمه الحكومة لاسعار مواد البطاقة التموينية وخدمات الكهرباء واسعار شراء المحاصيل الزراعية الستراتيجية.

في المقابل فان الارتفاع الذي شهدته الارقام القياسية لاسعار السلع والخدمات كان نتيجة عوامل خارجية دافعة للتضخم يصعب السيطرة عليها، واخرى داخلية تمثلت بارتفاع التكاليف بما فيها الاجور وكلف المستلزمات السلعية والخدمية الداخلة في استيراد وتصنيع المواد المعروضة في السوق المحلية، فضلا عن صعوبة الحصول عليها بسبب الاوضاع الامنية المتردية الامر الذي انعكس في ارتفاع الاسعار.

جدول (26)

معدلات التضخم الاساس للمدة 2004-2014

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم السنوي الاساس%	27	37	53.2	30.8	2.7	2.8-	2.9	6.5	5.6	2.4	1.6

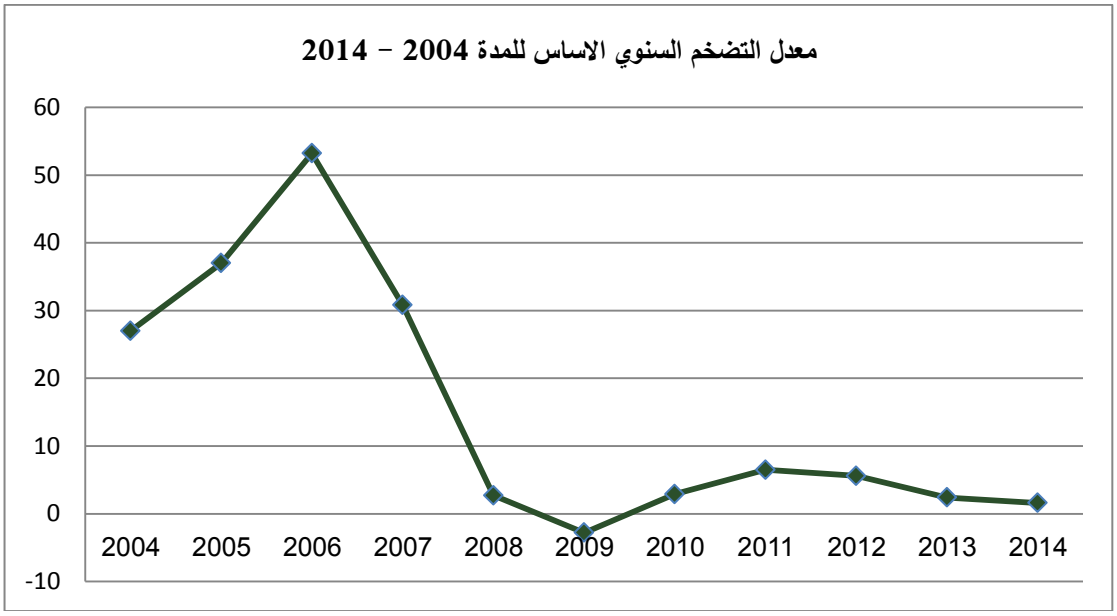

اولاً/ اتجاهات الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك في العراق

Trends of Consumer Prices index in Iraq 2013 -2014

سجل الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك في عموم العراق عام 2014 (145.9) نقطة مقابل (142.7) نقطة في عام 2013 محققا زيادة بلغت نسبتها (2.2%)، فيما سجل الرقم القياسي لاسعار المستهلك بعد الاستبعاد (**اي الرقم القياسي لاسعار المستهلك مستبعدا منه المشتقات النفطية (النفط والغاز) ومجموعتي (الفواكه والخضر)**(146.0) نقطة عام 2014 مقابل (143.7) نقطة عام 2013 مسجلا نسبة زيادة بلغت (1.6%)، اذ اظهرت مؤشرات الرقم القياسي لاسعار المستهلك لعام 2014 وبوضوح ارتفاع معدلات نمو جميع المجاميع المكونة للسلة السلعية والخدمية للمستهلك قياسا بالعام السابق، بإستثناء اسعار مجموعة السلع والخدمات المتنوعة التي سجلت انخفاضاً بنسبة (-1.8%) وكما موضح في الجدول (27).

جدول (27)

معدل النمو للرقم القياسي لاسعار المستهلك لعامي 2013-2014

المجاميع	2013	2014	الوزن % 2014	معدل النمو%	
				2013	2014
الاغذية والمشروبات غير الكحولية	148.0	152.0	30.0	0.4	2.7
المشروبات الكحولية والتبغ	134.7	135.6	0.7	2.0	0.7
الملابس والاحذية	144.8	149.4	7.3	6.2	3.2
السكن، المياه، الكهرباء، الغاز	159.3	162.5	31.3	3.7	2
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	121.4	123.2	6.3	2.1	1.5
الصحة	164.6	168.6	2.3	4.6	2.5
النقل	106.0	110.3	11.0	-0.8	4.1
الاتصال	76.7	77.0	2.9	-6.9	0.4
الترفيه والثقافة	104.1	105.3	1.6	-1.0	1.2
التعليم	164.1	167.5	0.9	8.9	2.1
المطاعم	148.1	150.5	1.4	4.9	1.6
السلع والخدمات المتنوعة	151.5	148.8	3.8	-3.7	-1.8
الرقم القياسي لاسعار المستهلك	**142.7**	**145.9**	**100**	**1.9**	**2.2**
الرقم القياسي بعد الاستبعاد	**143.7**	**146.0**	**100**	**2.4**	**1.6**

المصدر : وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء.

شكل (40) اتجاه معدلات التضخم العام لعامي 2013و2014

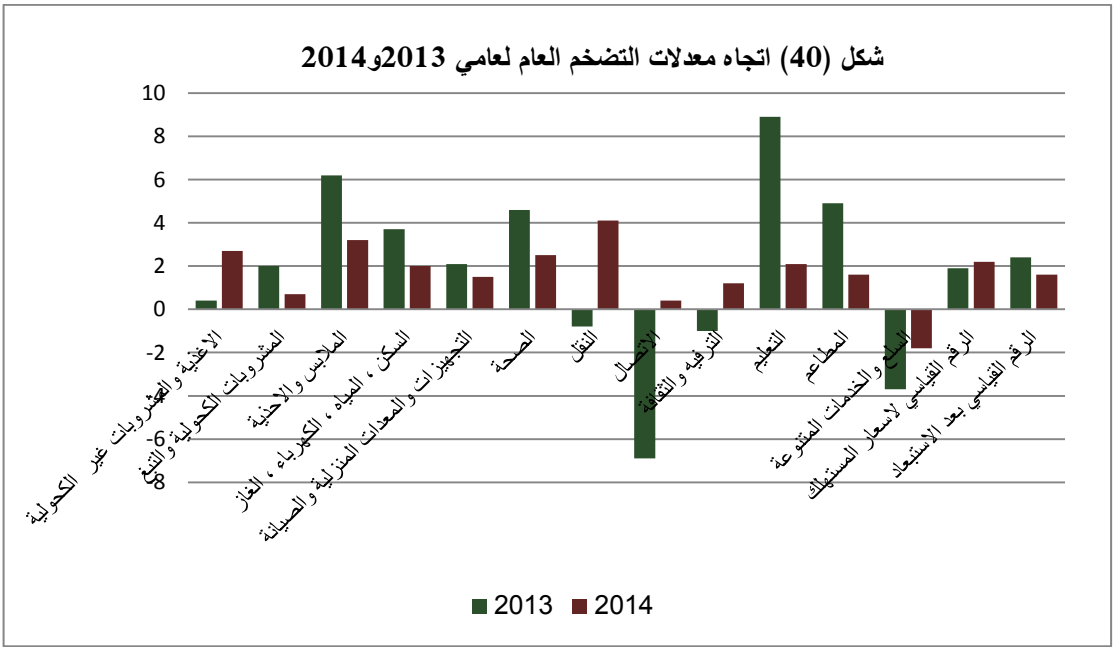

ثانياً / اتجاهات اسعار مكونات السلة السلعية القابلة للاتجار

Prices Trends for Components of Tradable Goods Basket

1- الاغذية والمشروبات غير الكحولية Food and Non Alcoholic Beverages

يشكل الانفاق على هذا القسم مانسبته (30%) من مجموع انفاق الفرد الشهري، ومن جدول (27) وملحق الجدول (14) نلاحظ ارتفاع اسعار هذا القسم خلال هذا العام بنسبة ملحوظة بلغت (2.7%) قياسا بالعام السابق، ويعود الارتفاع بالدرجة الاساس الى ارتفاع مجموعة الاغذية وبنسبة (2.7%) وهي نتيجة انخفاض المستورد منها، اذ ان اغلب المنتجات الغذائية مستوردة وبنسبة كبيرة من الدول المجاورة منها تركيا وسوريا والاردن بالتالي فان اعمال العنف حالت دون إستيرادها من تلك الدول وبضمنها المجموعة الفرعية (الخضروات) التي ارتفعت بنسبة (7.0%)، اذ ان بعض مكونات هذه الفقرة هي منتجات مستوردة في حين يعود ارتفاع اسعار المنتجات المحلية الى ارتفاع اجور الايدي العاملة في القطاع الزراعي وزيادة الطلب عليها مقارنة بالمعروض منها، تليها اسعار المجموعة الفرعية (منتجات الاغذية الاخرى) وبنسبة (4.0%)، وهي نتيجة وجود عوامل بشرية ومناخية ومالية وفنية، ادت الى اضعاف الانتاج المحلي فاصبحت التغذية مرتبطة بالخارج.

فيما سجلت اسعار المجموعة الفرعية (الاسماك) ارتفاعاً بلغت نسبته (3.3%) نتيجة ارتفاع الطلب على هذه السلعة ومحدودية المعروض منها بسبب قلة ايرادات الماء القادمة للعراق عبر نهري دجلة والفرات من تركيا وايران التي اثرت على مناسيب المياه في الاهوار والانهار والبحيرات، اضافة الى ارتفاع نسبة التلوث والملوحة في المياه، فضلاً عن عدم وجود سيطرة على المبازل او مخلفات المدن، فأدى ذلك الى زيادة التلوث وما له من تأثير كبير على القاعدة الغذائية للاسماك.

فيما سجلت بقية المجاميع الفرعية ارتفاعاً متواضعاً بالاسعار بنسب متفاوتة عما كانت عليه في العام السابق، اذ بلغت(2.5%، 2.3%، 2.1%، 1.9%، 0.7%) لكل من (اللبن والجبن والبيض، السكر والمنتجات السكرية، الفواكه، الزيوت والدهون، الخبز والحبوب) على التوالي، فيما انخفضت اسعار اللحوم بنسبة(-1.6%) نتيجة ارتفاع المعروض منه مقارنة بالطلب عليه.

اما مجموعة المشروبات غير الكحولية فانها ارتفعت هي الاخرى وبنسبة بسيطة بلغت (0.8%) مقارنة باسعارها في العام السابق ويعزى الى ارتفاع الطلب مقارنة بالمعروض من تلك السلع كذلك ارتفاع تكاليف بعض عوامل الانتاج.

2- المشروبات الكحولية والتبغ Alcoholic Beverages And Tobacco

شكل الانفاق على هذا القسم ما نسبته (0.7%) من مجموع انفاق الاسرة الشهري، فقد سجلت اسعار هذا القسم خلال هذا العام ارتفاعا طفيفاً بلغت نسبته (0.7%) قياسا بالعام السابق، ويعود الارتفاع الحاصل في اسعار هاتين السلعتين الى عوامل العرض والطلب.

3- الملابس والاحذية Clothes And Footwear

شكل الانفاق على هذا القسم مانسبته (7.3%) من مجموع انفاق الفرد الشهري، فقد سجلت اسعار قسم الملابس والاحذية خلال عام 2014 ارتفاعا بنسبة (3.2%) مقارنة بالعام السابق، ويعود ذلك الى ارتفاع اسعار مجموعة الملابس بنسبة (2.9%) نتيجة ارتفاع المجاميع الضمنية المكونة لها (ملابس الاطفال الجاهزة، الملابس الرجالية الجاهزة، الملابس النسائية الجاهزة) بنسبة (5.8%، 3.7%، 1.0%) على التوالي، ويعود ذلك الى ان معظم هذه السلع مستوردة من دول مختلفة وبالاخص تركيا والتي حالت اعمال العنف الى صعوبة وصول تلك السلع من تلك الدولة الامر الذي ادى الى نقص المعروض منها مقابل الطلب عليها، اذ عمد التجار إلى رفع أسعار البضائع المستوردة عبر المحافظات الشمالية نتيجة زيادة أجور النقل لقطع الطرق الرئيسة مع المحافظات الشمالية نتيجة الأحداث الأمنية فيها، فيما ارتفعت اسعار كل من (تنظيف الملابس، خدمات خياطة الملابس، مواد الملابس)، بنسبة (3.8%، 2.3%، 1.4%) والذي يعود الى ارتفاع اجور العمل و ايجار المحلات وارتفاع اسعار المنظفات مما انعكس في ارتفاع اسعار هذه المجموعة.

كما ارتفعت اسعار مجموعة الاحذية بنسبة (4.0%) مقارنة بأسعار ذات الفقرة من العام السابق وهي نتيجة ذات الاسباب لارتفاع اسعار فقرة الملابس، إذ أن اغلب الاحذية مستوردة وبالتالي فان التاجر يحمل التكاليف السابقة الذكر في مجموعة الملابس على السعر النهائي للسلعة.

4- السكن، المياه، الكهرباء، الغاز Housing, Water, Electricity & Lpg

شكل الانفاق على كل من مجموعة (امدادات المياه والكهرباء) و (الوقود) مانسبته (2.3%، 5.7%) على التوالي من مجموع انفاق الفرد الشهري. وقد ارتفعت اسعار هذا القسم نتيجة ارتفاع اسعار كل من مجموعة (الوقود) بنسبة (1.2%) وكذلك مجموعتي (الايجار) و(صيانة وخدمات السكن) التي سيتم شرحها فيما بعد، اذ ان ارتفاع اسعار الغاز والنفط كان نتيجة تهريب الكثير من هاتين السلعتين الى المناطق التي تسيطر عليها عصابات داعش ومن ثم تذهب باتجاه الاراضي السورية مما اثر بشكل كبير على ارتفاع اسعارها في بقية مناطق البلد فضلاً عن حدوث نقص في الكميات المنتجة من تلك السلع بعد سقوط مصافي بيجي والمنطقة الشمالية بايدي تلك العصابات

هذا ما شكل نقصاً كبيراً في الكمية المعروضة منها، كذلك القيام بعمليات الصيانة في معامل الغاز في المنطقة الجنوبية والخطوط الناقلة للغاز اثرت وبشكل كبير على الكمية المعروضة .

اما امدادات المياه والكهرباء خلال هذا العام فقد سجلت انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (-3.0%) قياساً بالعام السابق ويعزى ذلك بالدرجة الاساس الى انخفاض اجور الاشتراك في المولدات التجارية المدعوم سعرها من قبل مجالس المحافظات والتحسن الذي حصل في تجهيز الطاقة الكهربائية نتيجة دخول عدد من محطات توليد الطاقة الكهربائية في عدد من المحافظات ومنها محطة الخيرات في كربلاء ومحطة الزبيدية في الكوت ومحطة الحيدرية في النجف الاشرف و إعادة تأهيل محطة كهرباء خور الزبير الغازية التي تقع في جنوب البصرة.

5- التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة House Supplies, Appliances & maintenance

شكل الانفاق على قسم التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة ما نسبته (6.3%) من مجموع انفاق الفرد الشهري، فقد ارتفعت اسعار هذا القسم خلال عام 2014 بنسبة (1.5%) قياساً بالعام السابق ويعود ذلك الى ارتفاع اسعار مجموعة الاثاث والتجهيزات من (السجاد، المنسوجات والمفروشات) بنسبة (1.8%) الى جانب ارتفاع اسعار مجموعة الاجهزة المنزلية من(الثلاجات، الغسالات، اجهزة التكييف والكي، مواقد الطهي وغيرها من الاجهزة المنزلية) بنسبة (1.2%) حيث ان اغلب السلع المنضوية تحت هذه المجموعة هي سلع مستوردة.

ثالثاً/ اتجاهات اسعار مكونات السلة السلعية غير القابلة للاتجار

Prices Trends for components of Non tradable Goods Basket

1-الايجار Rent

شكل الانفاق على مجموعة الايجار ما نسبته (21.2%) من مجموع انفاق الفرد الشهري، فقد سجلت اسعار هذه المجموعة ارتفاعاً خلال هذا العام بنسبة (2.8%) قياساً بالعام السابق، ان ارتفاع اسعار مجموعة الايجار يعود الى احداث النكبة في الموصل وصلاح الدين وديالى والانبار والتي ادت الى نزوح اعداد كبيرة من العوائل نتيجة العمليات العسكرية وهذا ما نتج عنه ارتفاع كبير في ايجارات الوحدات السكنية في المناطق الآمنة والذي انعكس على ارتفاع الرقم القياسي لهذه الفقرة الناجم عن قلة المعروض من الوحدات السكنية مقابل الطلب الحاصل عليها، سيما ان العراق يحتاج الى اكثر من ثلاثة ملايين وحدة سكنية على الاقل لحل ازمة السكن التي يعاني منها اذ بلغ معدل النمو في قطاع البناء والتشيد لعام 2014 (-10.3%) والذي يعزى الى عدم اقرار

الموازنة العامة للدولة لهذا العام ، بالمقابل شهد قطاع ملكية دور السكن نمواً كبيراً بلغ (7.9%) خلال عام 2014 وهو ما دفع بالاسعار الى الارتفاع وبالنسبة اعلاه.

2- صيانة وخدمات السكن Maintenance and Services home

شكل الانفاق على هذه المجموعة ما نسبته (2.1%) من مجموع انفاق الفرد الشهري، فقد ارتفعت اسعار هذه المجموعة بنسبة (2.9%) خلال هذا العام قياسا بالعام السابق ويعود ذلك الى الارتفاع الحاصل في اجور الصيانة وخدمات البناء.

3- الصحة Health

يشكل الانفاق على هذا القسم مانسبته (2.3%) من مجموع انفاق الفرد الشهري، وقد سجلت اسعار هذا القسم خلال عام 2014 ارتفاعاً ما نسبته (2.5%) قياساً بالعام السابق ويعزى ذلك الى ارتفاع اسعار الادوية في الاسواق المحلية (الصيدليات) وخاصة ادوية الامراض المزمنة والمستعصية والمنتجات الطبية الاخرى والخدمات الطبية وخدمات المستشفيات، الى جانب ارتفاع اجور (التحاليل، الاشعة، السونار، الايكو، والفحص بالمفراس والرنين المغناطيسي، انظر ملحق الجدول (14).

4- النقل Transportation

سجلت اسعار قسم النقل ارتفاعاً بنسبة (4.1%) عام 2014 قياساً بالعام السابق، ولتشكل ما نسبته (11.0%) من مجموع انفاق الفرد الشهري ويعود ذلك الارتفاع الى ارتفاع اسعار السيارات و ارتفاع اسعار قطع الغيار لكثير من السيارات سيما وان انواع السيارات التي تدخل العراق هي ذات جودة منخفضة ومن مناشيء غير رصينة بل انها تمتاز بكونها استهلاكية اكثر من سواها، كما كان هناك ارتفاع في اسعار الزيوت وشحوم التزليق، كذلك ارتفاع اجور النقل جواً بعد عزوف الكثير من شركات النقل الجوي بعد تهديد داعش لمطار بغداد الدولي مما ادى الى نقص في امكانية النقل الجوي رغم الارتفاع في اعداد المسافرين جواً وبهذا سجلت اسعار قسم النقل اعلى معدل تغير لعام 2014، اذ ساهمت بالزيادة الحاصلة في المؤشر بالرغم من وزنها الاقل نسبياً في سلة الرقم القياسي.

5- الاتصال Communication

سجلت اسعار قسم الاتصال ارتفاعاً بسيطاً يكاد لا يذكر عام 2014 وبنسبة (0.4%) قياساً بالعام السابق، ويعود ذلك الى الحالة الطبيعية لمعدلات النمو الحاصلة في الاقتصاد العراقي وبالاخص في قطاع الاتصال نتيجة التنوع والتوسع في نطاق خدمات الاتصال و نشاط عدد من

شركات الاتصالات، وكذلك ارتفاع طفيف في اسعار الهواتف النقالة (اللوحية) ذات المواصفات العالية واسعار معداتها، وتجدر الاشارة الى ان هذه الفقرة تشكل ما نسبته (2.9%) من مجموع انفاق الفرد الشهري.

6- الترفيه والثقافة Recreation & Culture

ارتفعت اسعار هذا القسم بنسبة بسيطة بلغت (1.2%) خلال عام 2014 قياساً بالعام السابق، فيما شكلت ما نسبته (1.6%) من مجموع انفاق الفرد الشهري ويعزى ذلك الى ارتفاع اسعار تذاكر الطيران كون ان المجموعة الفرعية للرحلات السياحية المنظمة تشكل وزن (0.3%) من مجموع اوزان فقرات هذا القسم، كما ان لارتفاع اسعار معدات التصوير و اجهزة المعدات السمعية والبصرية كالتلفاز، الراديو، CD والرسيفر و الخدمات الترفيهية والصحف والمجلات في الاسواق المحلية اثر بسيط في ارتفاع اسعار هذا القسم.

7- التعليم Education

شكل الانفاق على هذه الفقرة ما نسبته (0.9%) تقريبا من مجموع انفاق الفرد الشهري، فقد ارتفعت اسعار التعليم بنسبة ملحوظة بلغت (2.1%) خلال عام 2014 قياسا بالعام السابق ويعود ذلك الى ارتفاع اجور الدروس الخصوصية واسعار المستلزمات الدراسية في السوق المحلية والى ارتفاع الاجور في الكليات الاهلية المعترف بها من قبل مجلس الوزراء ووزارة التعليم والبالغة (38) كلية اهلية في بغداد والمحافظات، وكذلك اجور الدبلوم والماجستير والدكتوراه على النفقة الخاصة، وكذلك اجور المدارس الخاصة.

8- **المطاعم Restaurants**

شكلت اسعار المطاعم ما نسبته (1.4%) من مجموع انفاق الفرد الشهري، حيث سجلت هذه الفقرة ارتفاعا بنسبة (1.6%) خلال عام 2014 قياسا بالعام السابق ويعزى ذلك الى ارتفاع اسعار المواد الغذائية لاسيما اسعار الاسماك ، اضافة الى ارتفاع بدلات الايجار وارتفاع اجور الايدي العاملة في هذا المجال ، انظر ملحق الجدول (14)

9- السلع والخدمات المتنوعة:Miscellaneous Services & Goods

سجل سعر هذا القسم انخفاضاً بنسبة (-1.8%) خلال عام 2014 قياسا بالعام السابق والذي جاء متوافقاً مع انخفاض اسعار الذهب في السوق العالمية **(كونه احد مكونات هذا**

القسم)، حيث سجل سعر الاونسة (1194) دولار في نهاية عام 2014 مقابل (1204) دولار في نهاية عام 2013 وبنسبة انخفاض (-0.8%)، اذ يرتبط سعر الذهب بالدولار الأمريكي إرتباطاً عكسياً، كما يتأثر سعر الذهب أيضاً بحجم الأنتاج السنوي، وقرارات البنوك المركزية اتجاه احتياطياتها من الذهب وهذا ما انعكس في انخفاض اسعار الذهب في الاسواق المحلية، علماً ان هذا القسم يشكل مانسبته (3.8%) من مجموع انفاق الفرد الشهري.

الفصل السادس

تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي

الفصل السادس

تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي

Balance of Payment and External Trade Developments

اولاً- التجارة الخارجية

سجل حجم التجارة الخارجية في العراق (الصادرات مضافاً إليها الاستيرادات) انخفاضاً في معدلات نموها لعام 2014 بنسبة (- 8%) وبمقدار (13.9) ترليون دينار لتبلغ مايقارب (160) ترليون دينار مقارنة مع (173.9) ترليون دينار عام 2013، حيث انخفضت الصادرات بمبلغ (6.7) ترليون دينار وبنسبة انخفاض (- 6.4%) لتسجل عام 2014 (97.9) ترليون دينار مقارنة مع عام 2013 البالغة (104.7) ترليون دينار والناجمة عن انخفاض معدل سعر برميل النفط الى (96.8) دولار للبرميل الواحد عام 2014 مقارنة مع معدل سعره (102.6) دولار للبرميل الواحد عام 2013، اما الاستيرادات على اساس سيف فسجلت هي الاخرى انخفاضاً في مبالغها بما يقارب (7.2) ترليون دينار لتبلغ (62) ترليون دينار عام 2014 وبنسبة انخفاض (- 10.4%) بالمقارنة مع عام 2013 البالغ (69.2) ترليون دينار، ونتيجة لذلك انخفض حجم التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية الى (61.4%) في عام 2014 مقارنة مع (64.1%) خلال عام 2013، ساهمت نسبة الصادرات منها (37.6%) اما الاستيرادت فقد ساهمت بنسبة (23.8%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية.

كما سجل الميزان التجاري (الصادرات مطروحاً منها الاستيرادات) فائضاً مقداره (35.9) ترليون دينار وبنسبة (13.8%) من الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2014 والجدول (28) يبين حجم التجارة الخارجية خلال عامي 2013 و2014.

جدول (28)

اهم مؤشرات التجارة الخارجية خلال عامي 2013 و 2014

مليار دينار

	2013	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	2014	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية
التجارة الخارجية	173870.4	%64.1	159926.2	%61.4
الصادرات	104669.5	%38.6	97921.8	%37.6
الاستيرادات *	69200.9	%25.5	62004.4	%23.8
الناتج المحلي الاجمالي	271091.8		260610.4	

*احتسبت الاستيرادات على اساس سيف

شكل (41) مؤشرات حجم التجارة الخارجية في العراق لعامي 2014،2013

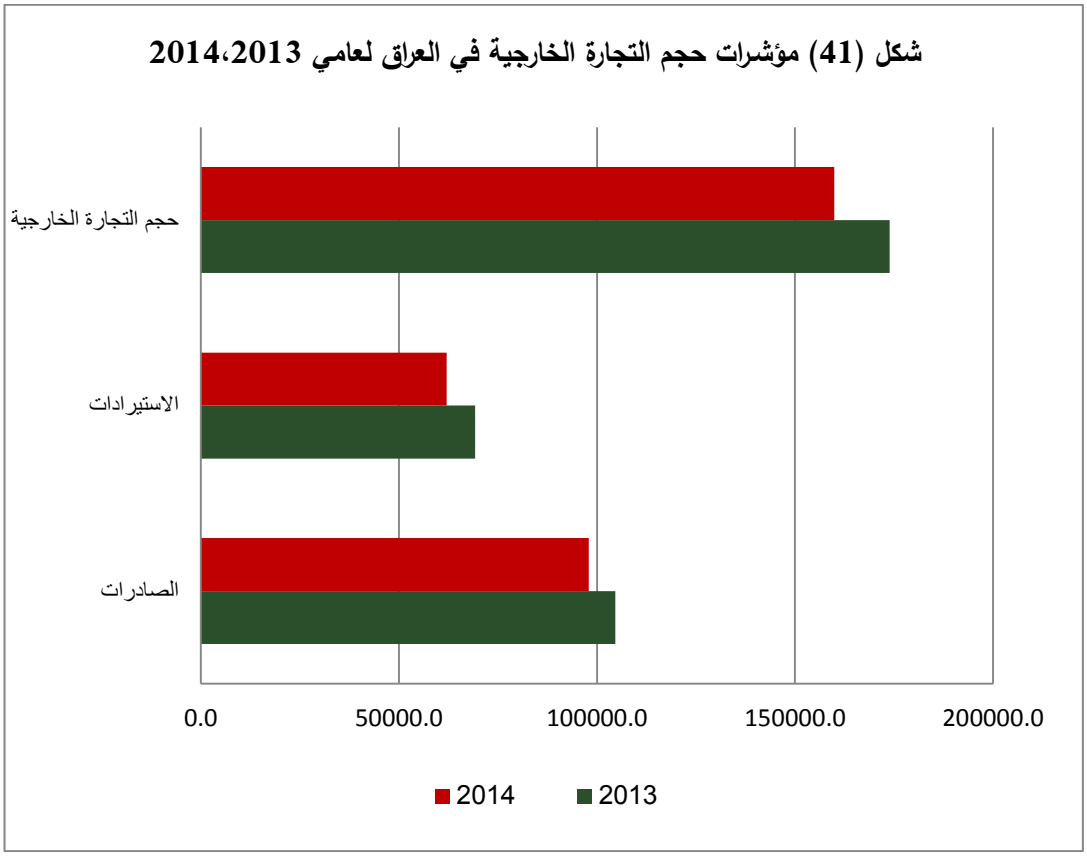

1- اهم الشركاء التجاريين للتجارة الخارجية في العراق

تعـد التجارة الخارجية احدى اهم حلقات ربط الدول مع العالم الخارجي تتحول عبرها الدول من كيانات معزولة الى نسيج متكامل يرتبط بعلاقات تأثير متبادل كل حسب وزنه وتنوع شركائه التجاريين، فبالنسبة الى تجارة العراق مع اهم الشركاء التجاريين خلال عام 2014 فقد كانت وبحسب الجدول الاتي :-

جدول (29)

تطـور حجـم التجـارة الخارجية مـع اهـم الشـركـاء التجاريين لعامي 2013 و 2014

مليار دينار

الدولة	2013		2014		المساهمة في اجمالي	المساهمة فياجمالي
	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات %	الاستيرادات %
الدول العربية	4082.2	16538.5	3819.8	14818.7	3.9	23.9
دول الاتحاد الاوربي	16223.7	9827.0	15177.8	8804.5	15.5	14.2
دول اوربا الغربية	0	692.6	0	620.3	0.0	1.0
دول اوربا الشرقية	0	1660.4	0	1487.8	0.0	2.4
الدول الاسيوية	64162.6	35707.6	60025.7	31995.0	61.3	51.6
دول افريقيا عدا العربية	0	0	0	0	0.0	0
دول امريكا الشمالية	19363.8	3252.0	18115	2915.0	18.5	4.7
دول امريكا الوسطى	0	0	0	0	0.0	0
دول امريكا الجنوبية	837.2	622.6	783.5	557.4	0.8	0.9
دول اوقيانوسيا	0	900.2	0	805.7	0.0	1.3
المجموع	104669.5	69200.9	97921.8	62004.4	100.0	100.0

قيمة الاستيرادات على اساس سيف

تعد اسواق الدول الآسيوية من اهم الاسواق الرئيسة لصادرات العراق وقد استحوذت على مانسبته (61.3%) من إجمالي الصادرات العراقية ثم دول امريكا الشمالية والاتحاد الاوربي بنسبة (15.5،18.5)%على التوالي من اجمالي صادرات العراق، فيما بلغت نسبة مساهمة صادرات العراق الى الدول العربية (3.9%)، اما النسبة المتبقية البالغة (0.8%) فكانت الى امريكا الجنوبية كما موضح في الجدول (29).

شكل (41) التوزيع الجغرافي للصادرات لعام 2014

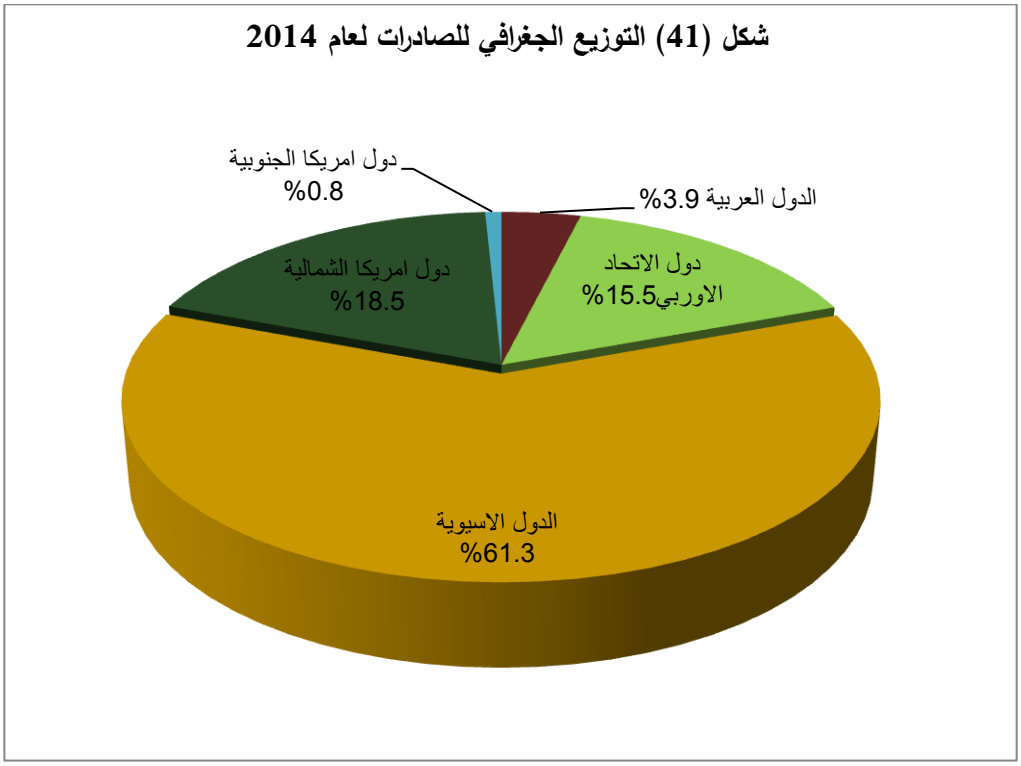

اما فيما يتعلق باستيرادات العراق من الشركاء التجاريين فكانت كالآتي :-

احتلت الدول الاسيوية اعلى نسبة مساهمة لتبلغ (51.6%) يليها استيرادات العراق من الدول العربية بنسبة (23.9%) ثم دول الاتحاد الاوربي بنسبة (14.2%) اما نسبة استيرادات العراق من دول امريكا الشمالية فقد بلغت (4.7%) من اجمالي الاستيرادات، اما بقية الدول (اوربا الشرقية، اوقيانوسيا، اوربا الغربية وامريكا الجنوبية) فبلغت نسب مساهمتها على التوالي(2.4، 1.3، 1.0، 0.9)% من اجمالي الاستيرادات كما يوضحه الجدول (29).

شكل (42) التوزيع الجغرافي للاستيرادات لعام 2014

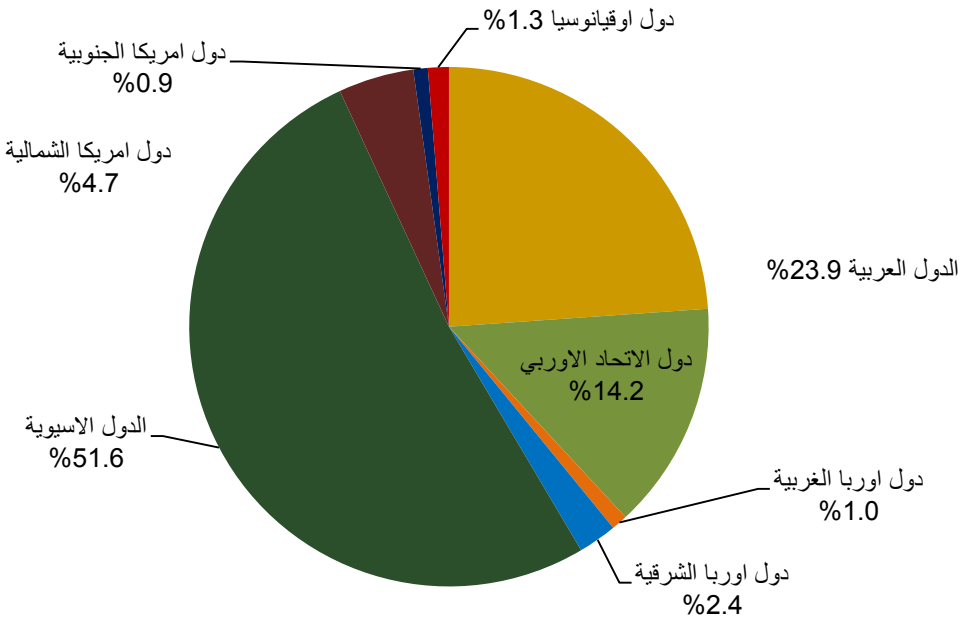

2- التركيب السلعي للصادرات العراقية

سجلت فقرة الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها والتي تضم (النفط الخام، المنتجات النفطية والكبريت والفوسفات) أعلى نسبة مساهمة من اجمالي الصادرات العراقية مسجلة نسبة (99.2%)، فيما سجلت بقية الفقرات (المواد الغذائية والحيوانات الحية،المواد الخام غير الغذائية، سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة ومكائن ومعدات النقل) النسبة المتبقية البالغة (0.8%) كما مبين في الجدول (30).

جدول (30)

الهيكل السلعي للصادرات خلال عامي 2013 و 2014

مليار دينار

السلعة	2013	2014	الاهمية النسبية%
المواد الغذائية والحيوانات الحية	292.7	274.0	0.3
المشروبات والتبغ	0	0	0
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	157.4	146.9	0.2
الوقود المعدنية وزيوت التشحييم المتعلقة بها*	103884.8	97187.3	99.2
الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية	0	0	0
المواد الكيمياوية	10.5	9.3	0.0
سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	52.5	49.0	0.1
مكائن ومعدات النقل	250.7	235.5	0.2
مصنوعات متنوعة	0	0	0
السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	20.9	19.8	0.0
المجموع	104669.5	97921.8	100.0

تتضمن الفقرة النفط الخام، المنتجات النفطية، والكبريت والفوسفات*

شكل (43) الهيكل السلعي للصادرات لعام 2014

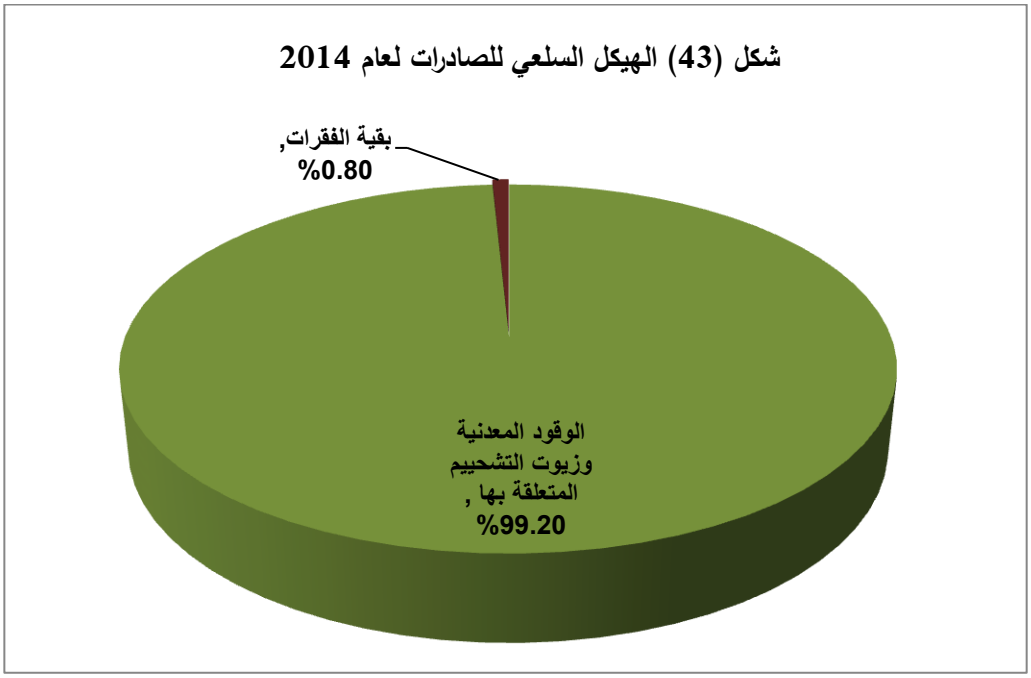

3- التركيب السلعي للاستيرادات العراقية

سجلت فقرة المكائن ومعدات النقل أعلى نسبة مساهمة في اجمالي الاستيرادات خلال عام 2014 اذ بلغت نسبة مساهمتها (38.5%)، يليها فقرتي(المصنوعات المتنوعة) و(السلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة) لتسجل نسبة (15.8%)، (11.4%) على التوالي من اجمالي الاستيرادات، فيما سجلت فقرات (الوقود المعدنية وزيوت التشحيم)،(المواد الكيمياوية)، (الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية) و(المواد الغذائية والحيوانات الحية) نسب (9.8، 6.7، 6.4، 5.4)% على التوالي، اما بقية الفقرات (السلع والمعاملات غير المصنفة)، (المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود) وفقرة (المشروبات والتبغ) النسب المتبقية البالغة (2.9، 1.8، 1.3)% على التوالي من اجمالي الاستيرادات كما مبين في الجدول (31).

جدول (31)

الهيكل السلعي للاستيرادات خلال عامي 2013 و 2014

مليار دينار

السلعة	2013	2014	الاهمية النسبية %
المواد الغذائية والحيوانات الحية	3737.0	3348.7	5.4
المشروبات والتبغ	900.1	805.7	1.3
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	1245.3	1115.9	1.8
الوقود المعدنية وزيوت التشحييم المتعلقة بها	6781.5	6077.2	9.8
الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية	4428.5	3967.9	6.4
المواد الكيمياوية	4637.2	4154.5	6.7
سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	7889.1	7068.3	11.4
مكائن ومعدات النقل	26641.9	23871.5	38.5
مصنوعات متنوعة	10933.6	9796.7	15.8
السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	2006.7	1798.0	2.9
المجموع	69200.9	62004.4	100.0

قيمة الاستيرادات على اساس سيف

شكل (44) الهيكل السلعي للاستيرادات لعام 2014

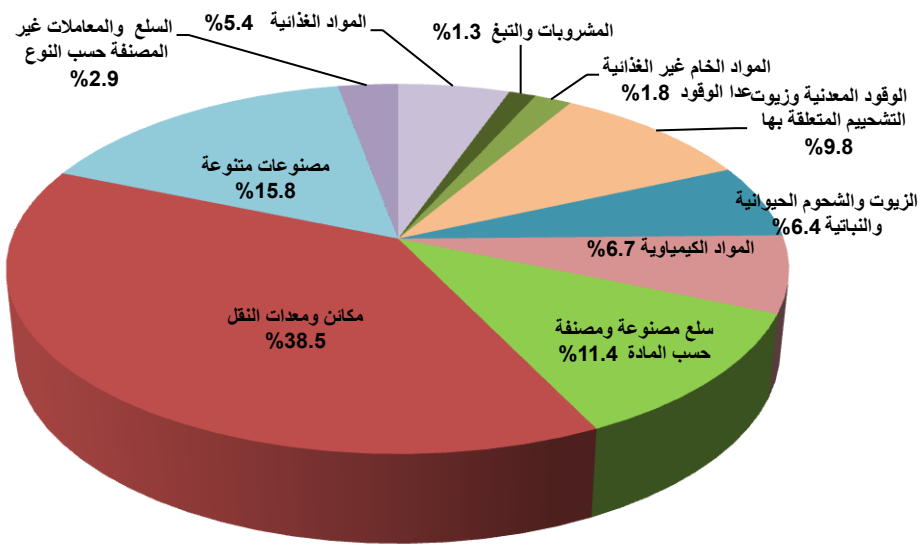

ثانياً – ميزان المدفوعات

تشير ارقام ميزان المدفوعات ووفق التصنيف الذي اعده صندوق النقد الدولي الذي يعكس المستجدات الحديثة في ضوء المفاهيم التي تضمنها دليل ميزان المدفوعات واستنادا الى منهجية الطبعة السادسة الصادرة عن صندوق النقد الدولي عام 2009 وحسب المنهجية المتبعة دوليا، وفي ضوء مامتوفر من بيانات اولية فقد حققت مؤشرات القطاع الخارجي تحسنا ملحوظا خلال عام 2014 وذلك على الرغم من الظروف السياسية والامنية التي يمر بها البلد، فقد اظهرت مؤشرات ميزان المدفوعات فائضا في صافي الحساب الجاري (الذي يعكس سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص) حيث سجل (24427.9) مليون دولار لعام 2014 وبنسبة (10.9%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية خلال عام 2014 بالمقارنة مع فائض بلغ (22590.3) مليون دولار وبنسبة (9.7%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لعام 2013، وتحقق هذا الفائض نتيجة لتقلص العجز في حسابي صافي الخدمات والدخل الثانوي بنسبتي (6.2، 35)% على التوالي.

اما المعاملات الرأسمالية فقد اسفرت عن عجزا بمقدار (9.5) مليون دولار نتيجة للتحويلات الرأسمالية المحولة للعراقيين الى ذويهم في الخارج (أرث)، اما الحساب المالي فقد سجل عجزا بمقدار (15456.1) مليون دولار على الرغم من تحقق فائضا في صافي الاستثمار الاخر بمقدار (5482.2) مليون دولار.

وقد افضت التطورات السابقة عن تسجيل ميزان المدفوعات عجزا بلغ (11871.2) مليون دولار لعام 2014 مقارنة بعام 2013 والذي حقق فائضا بلغ (7860.9) مليون دولار، وقد اسهمت عدة عوامل في تسجيل هـذا العجز وكما مبين ادناه من خلال استعراضاً لمكونات ميزان المدفوعات جدول (15):-

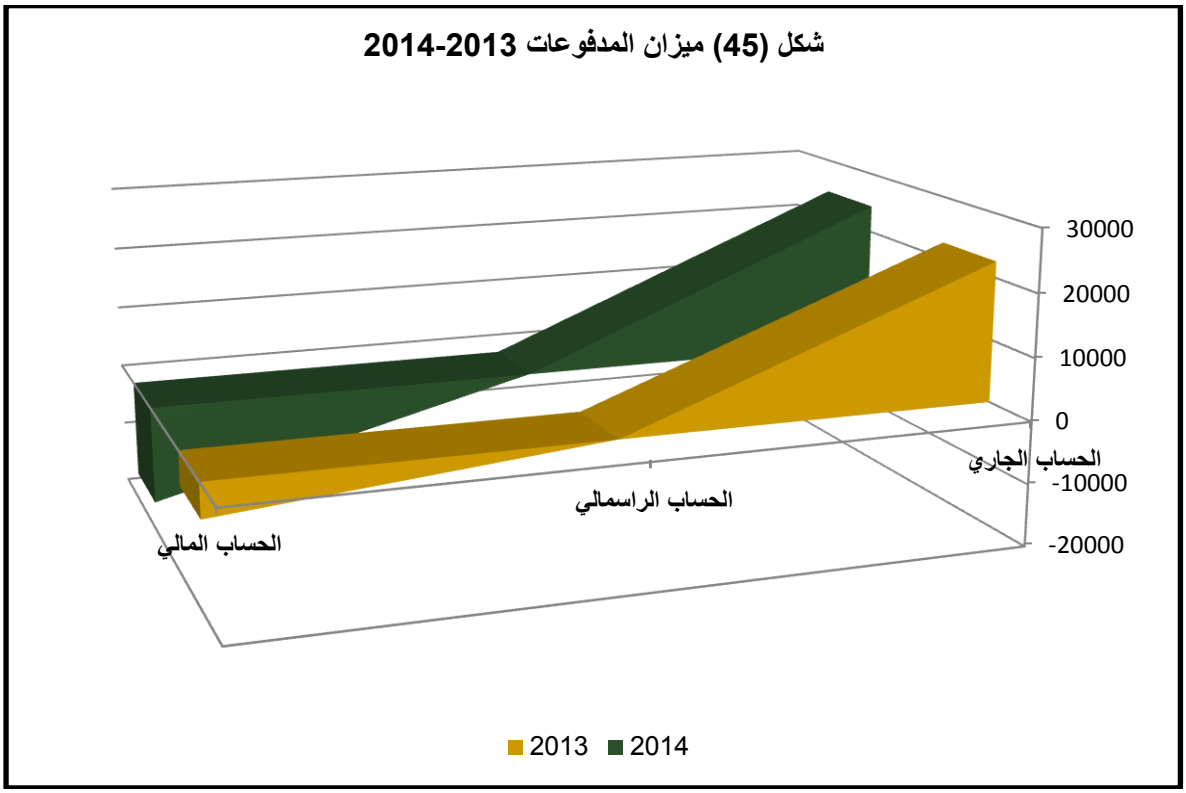

1- <u>الحساب الجاري</u>

من خلال البيانات المتاحة لدينا، سجل صافي الحساب الجاري فائضاُ مقداره (24427.9) مليون دولار بنسبة (10.9%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية خلال عام 2014 بالمقارنة مع فائض بلغ (22590.3) مليون دولار لعام 2013 بنسبة (9.7%) من الناتج المحلي الاجمالي (حيث تم احتساب كل من الصادرات والاستيرادات على اساس فوب) وذلك محصلة لما يلي:

أ- انخفاض فائض الميزان التجاري لعام 2014 بنسبة (- 1.4%) قياسا بعام 2013 ليبلغ (38780.8) مليون دولار والذي يعزى الى انخفاض قيمة الصادرات المتأتية من ايرادات النفط وبنسبة (-6.6%)، إذ سجلت الصادرات الكلية (83980.9) مليون دولار اغلبها جاء عن عوائد تصدير النفط الخام البالغة (83538.8) مليون دولار، كما بلغت قيمة

صادرات المنتجات النفطية (259.2) مليون دولار، بالاضافة الى (182.9) مليون دولار قيمة الصادرات الاخرى.

بالمقابل فقد سجلت الاستيرادات الكلية مبلغاً مقداره (53176.6) مليون دولار على اساس سيـــف و (45200.1) مليون دولار على اساس فوب، منها (17209.2) مليون دولار تمثل الاستيرادات الحكومية و (27990.9) مليون دولار تمثل استيرادات القطاع الخاص وعلى اساس فوب، حيث تم استقطاع نسبة 15% من قيمة الاستيرادات الكلية (سيف) والتي تمثل قيمة الشحن والتأمين.

ب-انخفاض العجز في حساب الخدمات بنسبة (6.2%) ليسجل (10659.3) مليون دولار لعام 2014 مقابل (11360.2) مليون دولار لعام 2013، ويعزى هذا الانخفاض الى انخفاض اجمالي الاستيرادات الكلية الامر الذي انعكس في انخفاض قيمة الشحن والتامين والتي بلغت (7976.5) مليون دولار كون العراق من البلدان المتلقية لأغلب انواع الخدمات لاسيما خدمات النقل والتأمين والمالية، اما المقبوضات فقد سجلت ارتفاعا بنسبة (25.3%) اذ سجلت مبلغ (4131.0) مليون دولار في عام 2014 مقابل (3298.0) مليون دولار لعام 2013.

ج- سجل صافي حساب الدخل الاولي عجزاً مقداره (530.8) مليون دولار، اذ سجل جانب المقبوضات لدخل الاستثمار مبلغاً مقداره (265.7) مليون دولار، في حين سجل جانب المدفوعات مبلغاً مقداره (832.3) مليون دولار بضمنها الفوائد المدفوعة للخارج عن القروض الممنوحة الى العراق البالغة (566.8) مليون دولار، فيما حقق صافي تعويضات العاملين فائضاً مقداره (35.8) مليون دولار.

د- انخفض العجز المسجل في حساب الدخل الثانوي بنسبة (35%) ليبلغ (3162.8) مليون دولار في عام 2014 مقارنة بعام 2013 والذي سجل(4865.3) مليون دولار وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض العجز في صافي التحويلات الرسمية والبالغة (3254.7) مليون دولار نتيجة لعدم استقطاع نسبة (5%) من الايرادات المتحققة عن صادرات العراق من النفط الخام كتعويضات عن حرب الخليج للفصل الرابع من عام 2014، اما فائض التحويلات الخاصة فقد سجل مبلغاً مقداره (91.9) مليون دولار والتي تضم تحويلات العاملين خارج موطنهم الاصلي لاكثر من سنة أضافة الى المساعدات العائلية المحولة من قبل غير المقيمين الى ذويهم.

شكل (46) مكونات الحساب الجاري 2013-2014

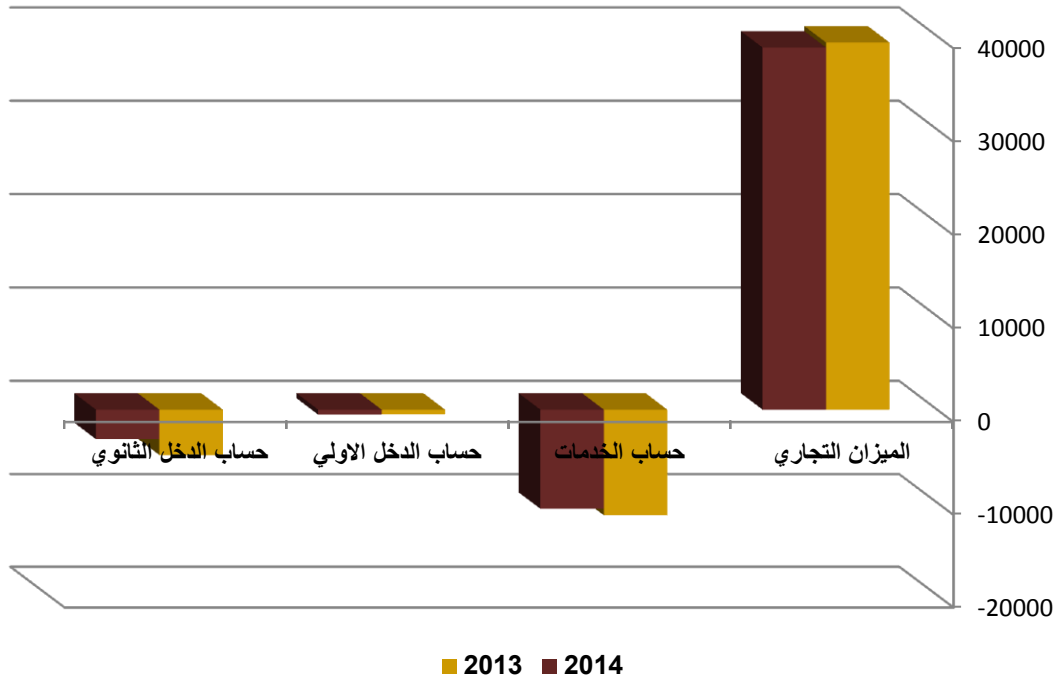

2- الحساب الرأسمالي

سجل صافي حساب التحويلات الرأسمالية عجزاً مقداره (9.5) مليون دولار، حيث يمثل الجانب الدائن من هذا الحساب المساعدات والتحويلات الرأسمالية المقدمة الى العراق من الخارج والذي سجل مبلغ مقداره (1) مليون دولار لعام 2014، أما الجانب المدين من هذا الحساب فقد سجل (10.5) مليون دولار والذي يمثل التحويلات الرأسمالية الى الخارج .

3- صافي الحساب المالي

سجل هذا الحساب عجزاً مقداره (15456.1) مليون دولاروالذي جاء نتيجة لارتفاع العجز في كل من:-

أ- صافي الاستثمار المباشر حيث سجل عجزا مقداره (4540.3) مليون دولار والذي يعزى الى زيادة معاملات الاستثمار الاجنبي في الداخل والبالغة (4781.8) مليون دولار في حين سجلت معاملات الاستثمار المباشر للعراقيين في الخارج مبلغا وقدره (241.5) مليون دولار.

ب-سجل صافي استثمارات الحافظة عجزا مقداره (4526.8) مليون دولار وجاء هذا العجز نتيجة لانخفاض موجودات الحكومة العراقية في المحفظة الاستثمارية في الخارج بمقدار (4498.3) مليون دولار، اما المطلوبات فقد بلغت (25.1) مليون دولار.

ج-سجل صافي الاستثمار الاخر فائضا بقيمة (5482.2) مليون دولار والناجمة عن زيادة موجودات العراق في الخارج.

د- سجلت الاصول الاحتياطية انخفاضاً بلغ (11871.2) مليون دولارلعام 2014 والذي يعزى الى انخفاض الموجودات الاجنبية من العملة والودائع والاوراق المالية والتي بلغت (13079.6) مليون دولار مقارنة بعام 2013 والذي حققت فيه فائضاً بقيمة (7550.3) مليون دولار.

هـ- سجلت فقرة صافي السهو والخطأ مبلغاً قدره (39874.5) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بأشارة سالبة مما يعني ان هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات، او ان هناك معاملات تخص الاستيرادات سواء الحكومية او للقطاع الخاص لم تغطى بالكامل، وربما تفسر ان هناك قيود دائنة قدرت اكثر من قيمتها.

الفصل السابع

نظام المدفوعات العراقي

الفصل السابع

نظام المدفوعات

Iraqi Payment System (IPS)

المقدمة

ان وجود نظم مدفوعات فعالة وامنة يعزز من الاستقرار المالي في البلد ويدعم نمو الاقتصاد وتطوره، فهي تمثل القنوات التي يتم من خلالها انتقال الاموال بين المؤسسات والفعاليات والانشطة الاقتصادية والمالية والمصرفية، ويكمن دور هذه الانظمة الرئيسية بقدرتها على تسوية الالتزامات المالية الناشئة عن هذه الانشطة بكفاءه وامان، ومن هذا المنطلق باشر البنك المركزي العراقي بعملية تطوير لنظم الدفع والتسويات وبالتعاون مع المصارف العاملة والمنظمات الدولية، وتهدف هذه العملية الى الامان والكفاءة في نظم الدفع والتسويات لتقليل حجم المخاطر وتسهيل دورة النقود في الاقتصاد وبما يعزز الكفاءة الاقتصادية ومن هذه الانظمة :-

- تم اصدار نظام خدمات الدفع الالكتروني للاموال والذي ينظم عمل مزودي خدمات الدفع الالكتروني ومنح التراخيص، ويتضمن انشاء المقسم الوطني للبيع بالتجزئة لتحويل الاموال الكترونياً الى نقاط البيع واجهزة الصراف الالي، بالاضافة الى كونه نظام تشغيل متبادل للدفع بواسطة الهاتف النقال في العراق الذي يوفر فرص للمصارف العراقية ومشغلي شبكات الهواتف النقالة للوصول الى الادوات المتكاملة والاكثر حداثة للمدفوعات النقدية فضلاً عن اهميته في تنمية القطاع المصرفي، اذ ستسهم ادوات الدفع بالتجزئة في تسهيل التعاملات بين الاشخاص من مواطنين ووافدين فضلاً عن تنشيط السوق المحلية وتقلل التعامل بالنقد بالاضافة الى خلق جو من التنافس بين المصارف في تقديم خدمات جديدة لجذب الزبائن مما ينعكس بالايجاب على الصناعة المصرفية عموماً، كما ان وجود نظام متين ورصين للدفع بالتجزئة يعمل وفق المعايير العالمية سيعطي ثقة كبيرة للمستثمرين بالبيئة المخصصة للاستثمار في العراق، ان البنك المركزي العراقي سيكون المشغل لنظام الدفع بالتجزئة كونه هو جهة راعية غير ربحية تتصف بالحيادية وتلتزم بمعايير الشفافية والوقوف على مسافة واحدة من جميع الجهات والمؤسسات العاملة في المجال المالي والمصرفي.

- اما التطورات الحاصلة في نظام التسوية الاجمالية الانية (**RTGS**) فقد تم فحص واختبار النسخة المحدثة للنظام (UPGRADE) وتنفيذ انواع التحويلات على هذا النظام، كما تم اكمال برنامج الربط بين نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS) والنظام المحاسبي (ICBS) المسمى (INTER FACE) وتنصيب الانظمة في جميع المصارف ومديريات البنك المركزي.
- ارتفعت اعداد التحويلات المالية لهذا النظام للمصارف الحكومية والاهلية ووزارة المالية خلال عام 2014 الى (44779) **تحويل بالدينار العراقي** بعد ان كان (41184) تحويل لعام 2013، اي بنسبة ارتفاع بلغت (8.7%)، اما مبالغها فقد ارتفعت بنسبة (10.7%) لتبلغ مايقارب (200) ترليون دينار مقارنة (180.6) ترليون دينار في عام 2013، كما مبين في الشكل ادناه:

شكل (47) المبالغ الاجمالية للتحويلات المالية بعملة الدينار العراقي لنظام التسوية الاجمالية الآنية RTGS لعامي 2013،2014

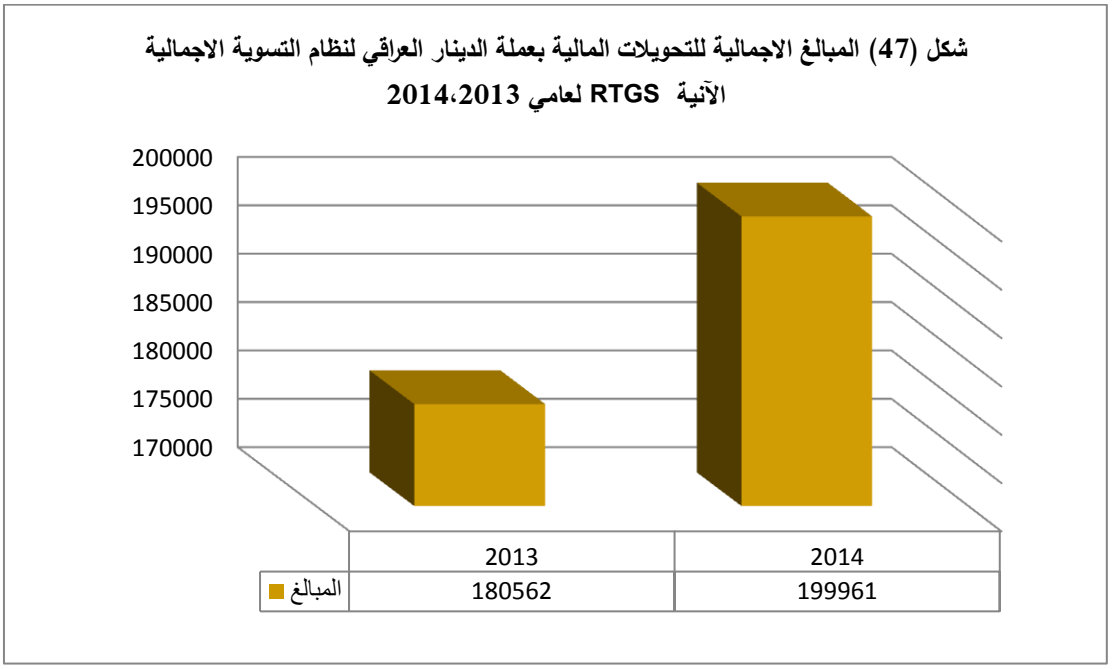

- وبالنسبة الى التحويلات بالدولار الامريكي عبر هذا النظام فقد ارتفعت هي الاخرى خلال عام 2014 الى (10814) تحويل وبنسبة بلغت (14.7%) مقارنة بعام 2013 والتي سجلت (9429) تحويل، اما مبالغها فأنخفضت من (7.3) مليار دولار عام 2013 الى (7.1) مليار دولار عام 2014 وبنسبة (-2.7%).

شكل (48) المبالغ الاجمالية للتحويلات المالية بعملة الدولار الامريكي لنظام التسوية الاجمالية RTGSلعامي 2013،2014

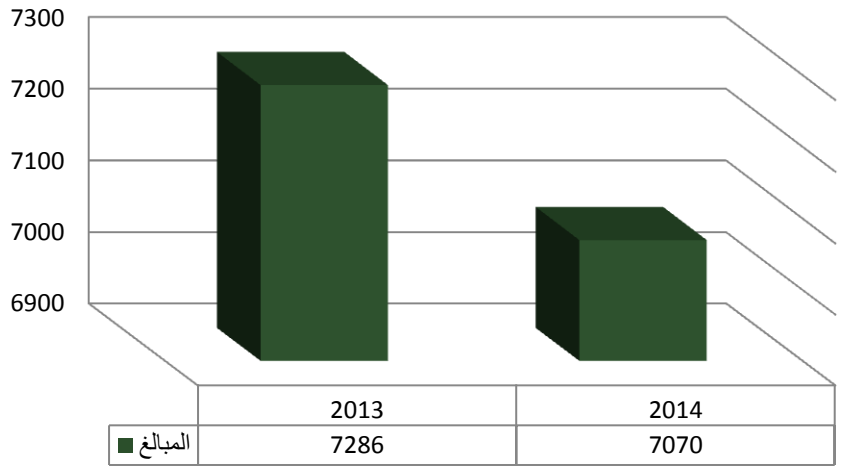

- بلغ عدد المصارف المشاركة في نظام التسوية الاجمالية الانية (54) مصرفاً اضافة الى وزارة المالية وهيئة التقاعد ودائرة رعاية القاصرين.

– انخفض عدد اوامر الدفع الدائنة **بالدينار العراقي CT (CREDIT TRANSFER)** لعام 2014 من خلال نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بنسبة (−52.2%)، حيث سجلت هذا العام (3995) تحويل مقابل (8362) تحويل لعام 2013، في حين ارتفعت مبالغها لعام 2014 بنسبة (9.1%)، حيث بلغت (43.3) مليار دينار لعام 2014 مقابل (39.7) مليار دينار لعام 2013، اما بالنسبة الى عدد اوامر الدفع الدائنة **بالدولار الامريكي** فقد بلغت (1161) تحويل لعام 2014 قياساً بـ(993) تحويل لعام 2013، وبنسبة ارتفاع بلغت (16.9%)، اما مجموع مبالغها فأنخفضت الى (7.6) مليون دولار عام 2014 مقارنة بـ(11.6) مليون دولار عام 2013 وبنسبة (34.5%).

شكل (49) مبالغ اوامر الدفع الدائنة CT لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار العراقي لعامي 2014،2013

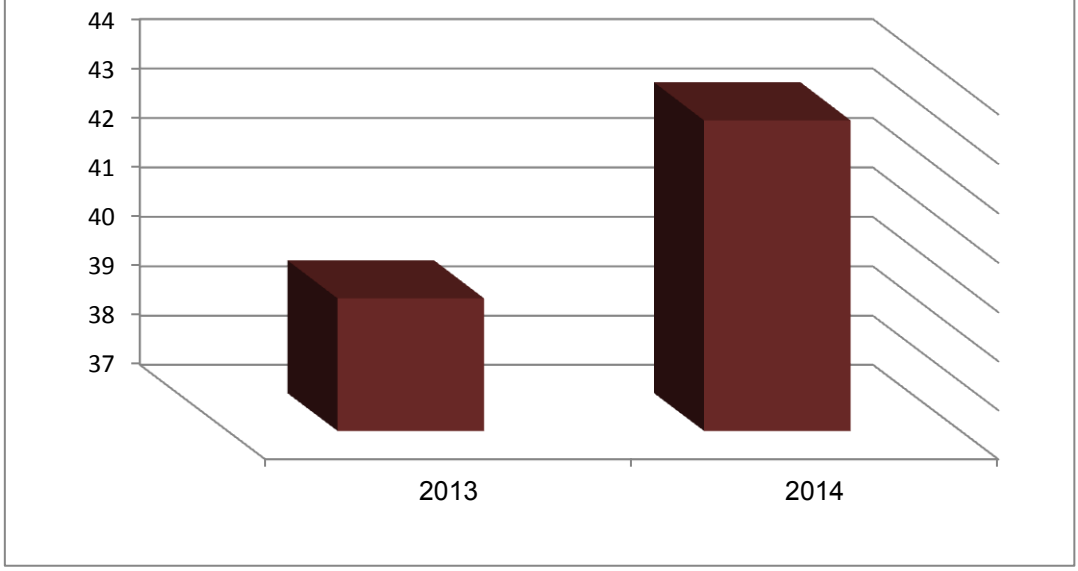

شكل (50) مبالغ اوامر الدفع الدائنة CT لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار الامريكي لعامي 2014،2013

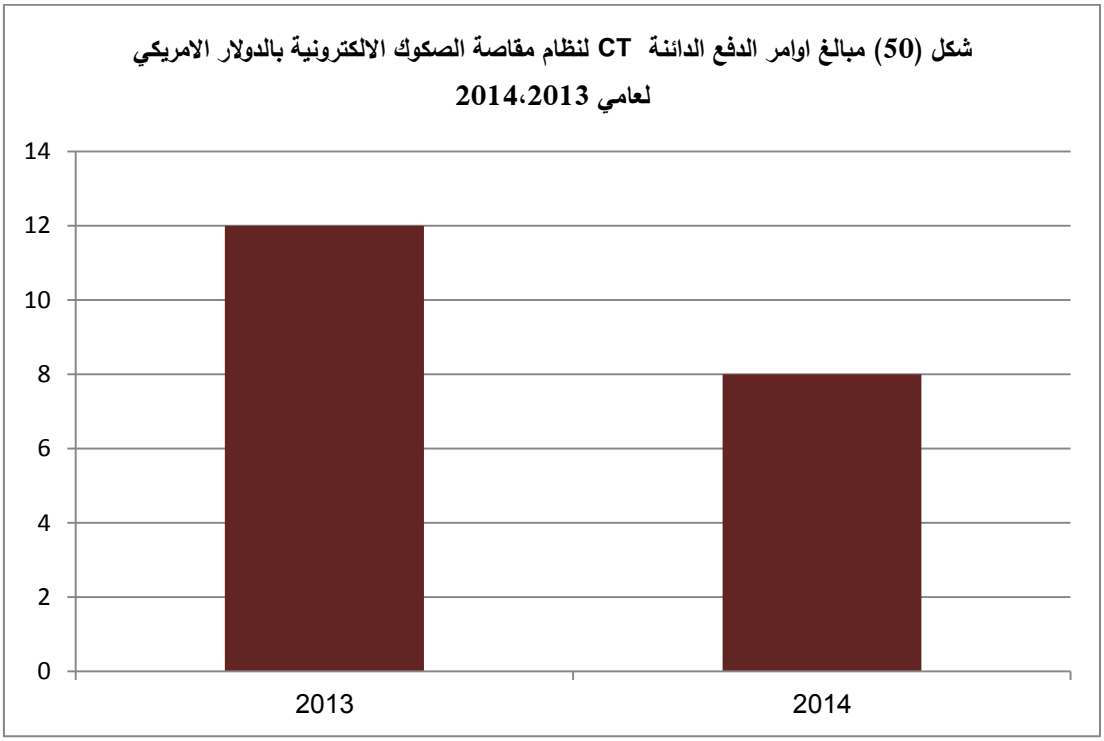

- ارتفعت اعداد الصكوك الالكترونية **CHECK)CH) بالدينار العراقي** خلال عام 2014 الى (340964) صك اي بنسبة (336.5%) مقارنة بالعام 2013 اذ بلغت (78110) صك، في حين بلغ مجموع مبالغها (26.6) ترليون دينار لعام 2014 مقابل (9.3) ترليون دينار في العام السابق اي بنسبة ارتفاع بلغت (186.6%)، اما الصكوك الالكترونية **بالدولار** فقد ارتفع عددها في عام 2014 لتبلغ (2911) صك مقارنة بعام 2013 البالغة (1974) صك اي بنسبة ارتفاع بلغت (47.5%)، كذلك ارتفعت مبالغها بالدولار لتصل الى (857.6) مليون دولار لعام 2014 بعد ان كانت (324.1) مليون دولار وبنسبة (164.6%) .

شكل (51) مبالغ تحويلات الصكوك الالكترونية CH بالدينار العراقي لعامي 2013،2014

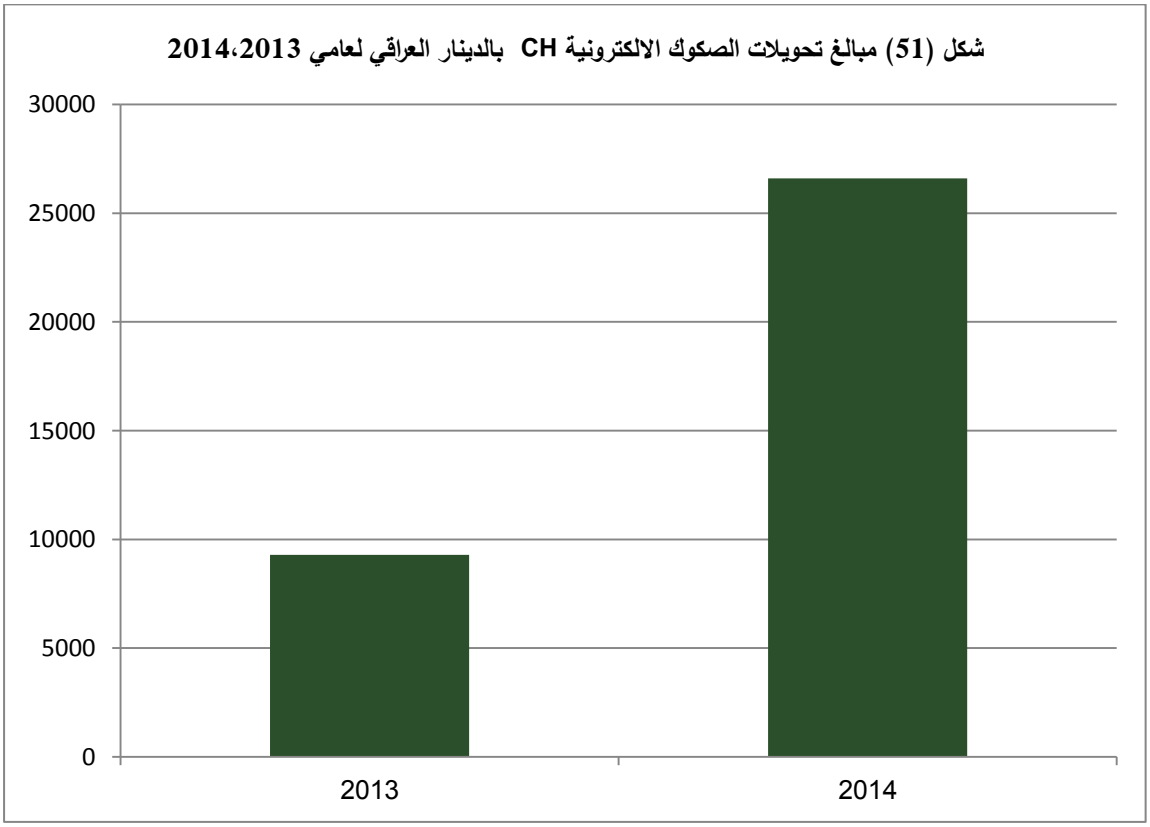

شكل (52) مبالغ تحويلات الصكوك الالكترونية CH بالدولار الامريكي لعامي 2013،2014

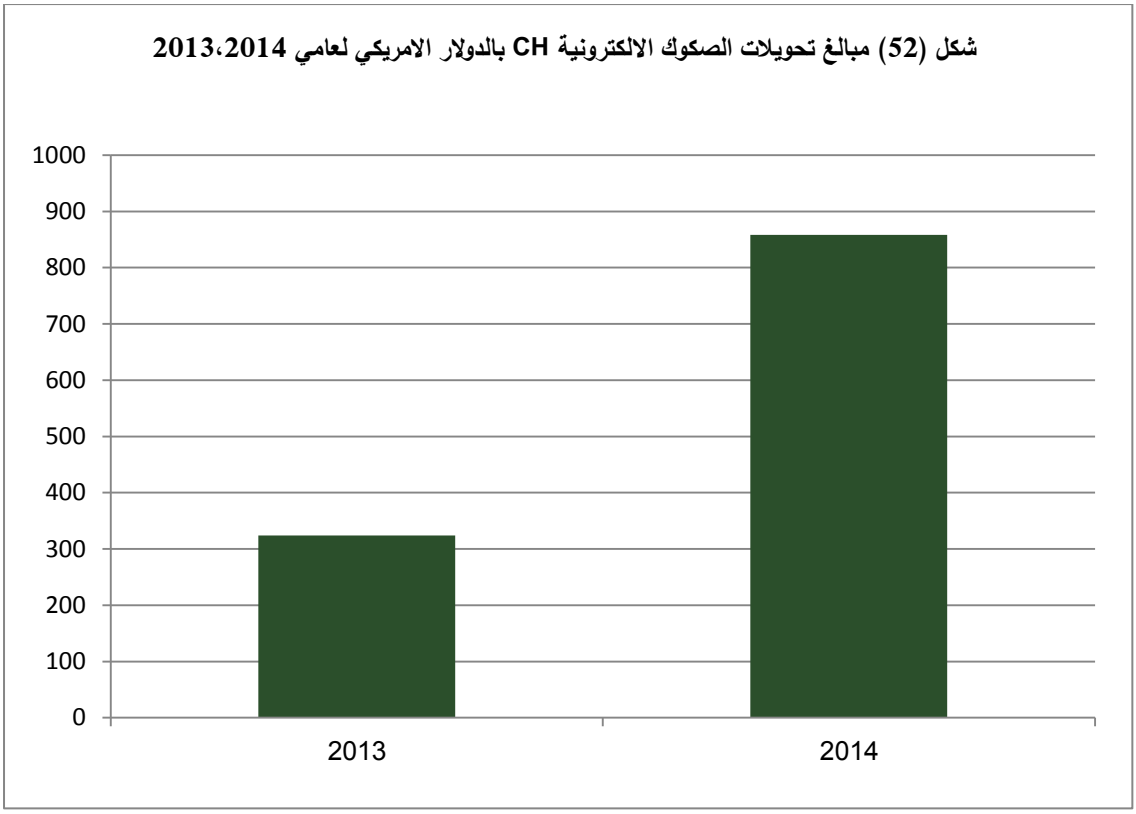

الخطط المستقبلية لتطوير عمل نظام المدفوعات العراقي

1 – تنفيذ نظام المتاجرة (Trading) من خلال ربط سوق العراق للاوراق المالية مع نظام تسجيل وايداع السندات الحكومية (GSRS) ليصبح اسمه نظام الحفظ المركزي للاوراق المالية (CSD) لغرض تفعيل السوق الثانوية.

2– ربط نظام المدفوعات بالانظمة المصرفية الشاملة.

3– العمل على انشاء مشروع الترتيبات الاقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية وربط البنوك المركزية في الدول العربية وعمل مقاصة وتسوية للمدفوعات العربية البينية.

الملاحق الاحصائية

جـدول رقــم (1)

الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة لعامي 2013 – 2014 (100=1988)

مليون دينار

الانشطة الاقتصادية	القيمة المضافة لعام 2013	القيمة المضافة لعام 2014	معدل النمو %	الاهمية النسبية %
الزاعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	5017.8	5036.2	0.40	6.9
التعدين والمقالع :-	31778.2	32170.3	1.2	43.7
النفط الخام	31602.2	31982.5	1.2	43.5
الانواع الاخرى من التعدين	176	187.8	6.7	0.2
الصناعة التحويلية	1930.7	2276.2	17.9	3.1
الكهرباء والماء	1562.7	1871.7	19.8	2.5
البناء والتشييد	5878.9	4348.0	-26	5.9
النقل والمواصلات والخزن	2003.3	1977.4	-1.3	2.7
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	5851.5	4730.7	-19.2	6.4
المال والتامين وخدمات العقارات والاعمال:-	8824.0	9446.5	7.1	12.8
البنوك والتامين	1312.3	1729.2	31.8	2.3
ملكية دور السكن	7511.7	7717.3	2.7	10.5
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:-	13315.2	11711.9	-12	16.0
الحكومة العامة	12048.2	10566.8	-12.3	14.4
الخدمات الشخصية	1267.0	1145.1	-9.6	1.6
المجموع حسب الانشطة	76162.3	73568.9	-3.4	100
ناقصاً: رسم الخدمة المحتسب	476.5	832.7	74.8	
الناتج المحلي الاجمالي	75685.8	72736.2	-3.9	

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء.

جدول رقــم (2)

الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الجارية لعامي 2013 - 2014

مليار دينار

الانشطة الاقتصادية	القيمة المضافة 2013	القيمة المضافة 2014	معدل النمو %	الاهمية النسبية %
الزاعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	13045.9	10902.0	-16.4	4.1
التعدين والمقالع :-	126442.2	122065.4	-3.5	46.4
النفط الخام	125573.9	121131.1	-3.5	46.1
الانواع الاخرى من التعدين	868.3	934.3	7.6	0.3
الصناعة التحويلية	6402.3	7608.1	18.8	2.9
الكهرباء والماء	4904.0	4921.7	0.4	1.9
البناء والتشييد	22957.2	20400.9	-11.1	7.8
النقل والمواصلات والخزن	14786.5	15121.6	2.3	5.8
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	20532.8	19673.5	-4.2	7.4
المال والتامين وخدمات العقارات والاعمال:-	20359.7	23366.5	14.8	8.9
البنوك والتامين	4143.5	5871.4	41.7	2.2
ملكية دور السكن	16216.2	17495.1	7.9	6.7
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:-	43165.9	38781.9	-10.2	14.8
الحكومة العامة	36925.9	33051.8	-10.5	12.6
الخدمات الشخصية	6240.0	5730.1	-8.2	2.2
المجموع حسب الانشطة	272596.4	262841.6	-3.6	100
ناقصاً: رسم الخدمة المحتسب	1504.6	2231.1	48.3	
الناتج المحلي الاجمالي	271091.8	260610.4	-3.9	

المصدر : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء.

جدول رقم (3)

المعدل الشهري لسعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في السوق المحلية لعامي 2013 و 2014

الاشهر	2013	2014
كانون الثاني	1226	1222
شباط	1231	1222
اذار	1255	1222
نيسان	1267	1218
ايار	1270	1222
حزيران	1237	1213
تموز	1218	1215
اب	1209	1213
ايلول	1211	1204
تشرين الاول	1220	1207
تشرين الثاني	1218	1200
كانون الاول	1222	1205
المعدل	1232	1214

جدول رقم (4)

الكميات المباعة من الدولار خلال عامي 2013 و2014

مليون دولار

التاريخ	2013			2014		
	نقد	حوالة	المجموع	نقد	حوالة	المجموع
كانون الثاني	469	3782	4251	1232	2760	3992
شباط	516	2729	3245	934	2489	3423
اذار	638	2017	2655	927	3786	4713
نيسان	1128	2377	3505	1099	3133	4232
ايار	1168	3735	4903	1335	2931	4266
حزيران	1143	4068	5211	1377	3344	4721
تموز	1266	4337	5603	1160	2500	3660
اب	1080	3827	4907	1573	3581	5154
ايلول	1362	3789	5151	1446	3485	4931
تشرين الاول	1166	3519	4685	1115	3028	4143
تشرين الثاني	1129	3209	4338	1453	3120	4573
كانون الاول	1161	3616	4777	912	3008	3920
المجموع	12226	41005	53231	14563	37165	51728
الاعتمادات			2447			2735
المجموع النهائي			55678			54463

جدول رقم (5)

مبيعات ومشتريات الدولار الامريكي خلال عامي 2013 و 2014

مليون دولار

الاشهر	2013		2014	
	المبيعات	المشتريات من وزارة المالية	المبيعات	المشتريات من وزارة المالية
كانون الثاني	4252	–	3992	4500
شباط	3245	8000	3423	2500
اذار	2655	–	4713	4000
نيسان	3505	6000	4232	3500
ايار	4903	7000	4266	3965
حزيران	5211	5000	4722	3500
تموز	5603	5000	3660	5300
اب	4906	6500	5153	3500
ايلول	5151	8000	4931	3750
تشرين الاول	4685	4500	4143	5000
تشرين الثاني	4338	3500	4573	4500
كانون الاول	4777	8500	3920	3500
المجموع	53231	62000	51728	47515
الاعتمادات	2447		2735	
المجموع النهائي	55678		54463	

جدول رقم (6)

ارصدة الايداعات القائمة بالدينار العراقي لمدة 7 ايام خلال عامي 2013 و2014

مليار دينار

الشهر	2013	2014
كانون الثاني	3203	4297
شباط	3577	3045
اذار	3501	2380
نيسان	3158	2284
ايار	3652	775
حزيران	2797	3149
تموز	3557	500
اب	3718	323
ايلول	3896	353
تشرين الاول	2890	166
تشرين الثاني	2963	345
كانون الاول	3134	383

جدول رقم (7)

الاحتياطي الالزامي لعامي 2013 و 2014 مليار دينار

الاشهر	2013		2014	
	الودائع الحكومية	ودائع القطاع الخاص	الودائع الحكومية	ودائع القطاع الخاص
كانون الثاني	6116	2910	6322	3609
شباط	6030	3055	6270	3492
اذار	5982	3323	6312	3612
نيسان	5660	3392	6366	3544
ايار	5689	3384	6349	3535
حزيران	5781	3368	6007	3724
تموز	6365	3576	5727	3681
اب	6220	3607	6086	3504
ايلول	6365	3291	6355	3484
تشرين الاول	6498	3265	6703	3470
تشرين الثاني	6441	3429	6930	3488
كانون الاول	6130	3496	7045	3532

جدول (8)

حوالات وسندات البنك المركزي العراقي أستحقاق (91) يوم خلال عامي 2013 و2014

مليون دينار

الشهر	2013		2014	
	المبلغ المباع	سعر القطع %	المبلغ المباع	سعر القطع%
كانون الثاني	103000	5.3	388350	4.7
شباط	275010	6.95	350000	5
اذار	400010	4.95	312010	5
نيسان	600010	4.73	400040	4.8
ايار	380020	4.8	183400	5
حزيران	400000	6.55	242100	5
تموز	-	-	252700	5
اب	-	-	152000	5
ايلول	200000	4.90	341950	5
تشرين الاول	379060	4.90	284050	5
تشرين الثاني	230000	4.95	260640	5
كانون الاول	340020	4.90	314600	5
المجموع	3307130	*5.29	3481840	*4.96

معدل سعر القطع *

جدول (9)

رصيد الودائع لدى المصارف التجارية حسب النوع والقطاع لعامي 2013 و 2014

مليون دينار

الفقرات	كانون الاول 2013	كانون الاول 2014
الحكومة المركزية	15,450,468	18,189,050
جارية	13,152,177	15,862,747
توفير	0	0
ثابتة	2,298,291	2,326,303
المؤسسات العامة	28,955,005	31,181,654
جارية	28,674,208	26,929,206
توفير	3,941	146
ثابتة	276,856	4,252,302
القطاع الخاص	24,450,014	24,702,632
جارية	13,805,963	13,829,963
توفير	9,674,228	9,978,287
ثابتة	969,823	894,382
المجموع	68,855,487	74,073,336

جـدول (10)

رصيد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع والقطاع لعامي 2013 و 2014

مليون دينار

الفقرات	كانون الاول 2013	كانون الاول 2014
الحكومة المركزية	6,377,684	8,367,709
المكشوف	1,085	1,076
الاوراق التجارية المخصومة	0	0
القروض والسلف	6,376,599	8,366,633
ديون متاخرة التسديد	0	0
المؤسسات العامة	6,626,795	8,010,217
المكشوف	110,069	115,581
الاوراق التجارية المخصومة	0	0
القروض والسلف	6,510,848	7,888,848
ديون متاخرة التسديد	5,878	5,788
القطاع الخاص	16,947,533	17,745,141
المكشوف	2,963,907	3,264,432
الاوراق التجارية المخصومة	181,923	185,310
القروض والسلف	11,813,122	11,940,054
ديون متاخرة التسديد	1,988,581	2,355,345
المجموع	29,952,012	34,123,067

جـدول (11)

التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية (الحكومية والاهلية)

لعامي 2013 – 2014

مليار دينار

القطاعات	2013			2014		
	المصارف الحكومية	المصارف الاهلية	المجموع الكلي للمصارف	المصارف الحكومية	المصارف الاهلية	المجموع الكلي للمصارف
الزراعة والصيد	0.1	94.1	94.2	-	130.1	130.1
التعدين	0.07	2.8	2.9	-	2.5	2.5
الصناعة التحويلية	0.4	555.6	555.9	0.3	815.6	815.9
الماء، الكهرباء والغاز	0.08	280.6	280.6	-	360.5	360.5
التجارة، المطاعم والفنادق	36558.6	3471.6	40030.2	5601.7	3117.3	8719.0
النقل،التخزين والمواصلات	0.2	324.5	324.7	28783.7	333.8	29117.5
التمويل والتأمين	0.2	334.4	334.6	-	426.4	426.4
خدمات المجتمع	12.5	2084.6	2097.1	17.7	2164.9	2182.6
العالم الخارجي	6040.8	1110.2	7151.1	5588.1	1756.5	7344.6
التشييد والبناء	5.0	2790.7	2795.7	3.9	1805.4	1809.3
المجموع الكلي	42617.9	11049.1	53667.0	39995.4	10913.0	50908.4

جدول (12)

عدد الاسهم وحجم التداول وعدد العقود والشركات لعام 2014 مقارنة مع عام 2013

القطاعات	عدد الاسهم المتداولة (مليون سهم)				القيمة السوقية للاسهم (مليون دينار)				قيم التداول(مليون دينار)				عدد العقود المنفذة			
	2014	2013	الاهمية النسبية (%)	نسبة التغيير (%)	2014	2013	الاهمية النسبية (%)	نسبة التغيير (%)	2014	2013	الاهمية النسبية (%)	نسبة التغيير (%)	2014	2013	الاهمية النسبية (%)	نسبة التغيير (%)
القطاع المصرفي	707,114.41	737,227.91	95.06	-4.08	4,801.03	5,228.30	50.43	-8.17	763,582.66	953,874.28	85.00	-19.95	59,388	69,653	56.79	-14.74
القطاع الصناعي	23,794.87	41,413.20	3.20	-42.54	465.13	558.76	4.89	-16.76	37,916.52	70,035.35	4.22	-45.86	18,110	29,166	17.32	-37.91
قطاع الخدمات	6,749.33	6,918.12	0.91	-2.44	148.5	144.71	1.56	2.62	21,503.46	25980.0	2.39	-17.23	10,548	10,675	10.09	-1.19
قطاع الاستثمار	16.25	1,062.13	0.00	-98.47	3.19	4.15	0.03	-23.13	17.62	1,548.73	0.00	-98.86	55	69	0.05	-20.29
القطاع الزراعي	623.03	1,302.51	0.08	-52.17	76.75	79.42	0.81	-3.36	3,087.98	10,053.45	0.34	-69.28	3,581	4,037	3.42	-11.30
القطاع الفندقي	3,515.56	2,553.47	0.47	37.68	502.32	427.04	5.28	17.63	59,018.22	25,005.16	6.57	136.02	11,146	6,667	10.66	67.18
قطاع التامين	1344.0	1,111.50	0.18	20.92	13.55	13.77	0.14	-1.60	2,218.32	1,157.78	0.25	91.60	719	898	0.69	-19.93
قطاع الاتصالات	694.9	79,593.25	0.09	-99.13	3,510.16	4,995.22	36.87	-29.73	10,971.19	1752565.56	1.22	-99.37	1,019	5,405	0.97	-81.15
المجموع	743,852.38	871,182.09	100	-14.62	9,520.63	11,451.37	100.01	16.86	898,315.97	2,840,220.31	100	-68.37	104566	126570	100	-17.38

جـــــدول (13)

حوالات الخزينة العائدة لوزارة المالية أستحقاق (182 و364) يوم لعامي 2013 و2014
ملايين الدنانير

الشهر	2013			2014					
	حوالات استحقاق (182) يوم			حوالات استحقاق (182) يوم		معدل سعر الخصم %	حوالات استحقاق (364) يوم		معدل سعر الخصم %
	المبلغ المباع	المبلغ المسدد	معدل سعر الخصم %	المبلغ المباع	المبلغ المسدد		المبلغ المباع	المبلغ المسدد	
كانون الثاني	80000	100000	5.30		50000				
شباط	80000	100000	5.26		50000				
اذار	80010		4.62		50020				
نيسان	50000	67000	4.41	343850	50010	5.10			
ايار	50000	100000	4.45	500000		5.73	475500		5.93
حزيران	50000	100000	4.49				500000		6.00
تموز	50000	80000	5.07	447000		6.50			
اب	50000	80000	4.90	305000		6.38	500000		6.37
ايلول	50020	80010	4.39						
تشرين الاول	50010	50000	4.29		343850				
تشرين الثاني		50000			500000				
كانون الاول		50000							
المجموع	590040	857010	4.72	1595850	1043880	5.93	1475500		6.10

جدول (14)

معدل نمو الاسعار لعام 2014 مقارنة بعام 2013

الفقــرات	الوزن%	المعدل السنوي 2013	المعدل السنوي 2014	نسبة التغير %
الاغذية والمشروبات غيرالكحولية	30.059	148	152	2.7
الاغذية	28.754	149.6	153.7	2.7
الخبز والحبوب	3.506	118.9	119.7	0.7
اللحوم	6.200	163.6	161	-1.6
الاسماك	0.992	166.8	172.3	3.3
اللبن والجبن والبيض	4.293	123.8	126.9	2.5
الزيوت والدهون	0.387	107.3	109.3	1.9
الفواكه	3.069	159.6	162.9	2.1
الخضروات	8.039	163.8	175.3	7.0
السكر والمنتجات السكرية	1.576	143.5	146.8	2.3
منتجات الاغذية الاخرى	0.692	142.7	148.4	4.0
المشروبات غير الكحولية	1.305	113.2	114.1	0.8
المشروبات الكحولية والتبغ	0.720	134.7	135.6	0.7
الملابس والاحذية	7.330	144.8	149.4	3.2
الملابس	5.775	145.1	149.3	2.9
مواد الملابس	0.716	153.3	155.4	1.4
خدمات خياطة الملابس	0.214	158.3	161.9	2.3
ملابس رجالية جاهزة	2.092	136.4	141.4	3.7
ملابس نسائية جاهزة	1.836	137.1	138.5	1.0
ملابس االطفال جاهزة	0.892	172.3	182.3	5.8
تنظيف الملابس	0.025	140.7	146	3.8
الاحذية	1.555	143.9	149.7	4.0
السكن ،المياه، الكهرباء،الغاز	31.305	159.3	162.5	2.0
الايجار	21.221	174.1	179	2.8
صيانة وخدمات السكن	2.124	121.6	125.1	2.9
امدادات المياه والكهرباء	2.275	232.8	225.7	-3.0
الوقود (البنزين والنفط والغاز)	5.685	88.5	89.6	1.2
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	6.377	121.4	123.2	1.5
الاثاث والتجهيزات	2.399	124.8	127.1	1.8
الاجهزة المنزلية	3.978	119.4	120.8	1.2
الصحة	2.308	164.6	168.6	2.4
النقل	11.086	106.0	110.3	4.1
الاتصال	2.926	76.7	77	0.4
الترفيه والثقافة	1.619	104.1	105.3	1.2
التعليم	0.989	164.0	167.5	2.1
المطاعم	1.403	148.1	150.5	1.6
السلع والخدمات المتنوعة	3.878	151.5	148.8	-1.8
الرقم القياسي العام	100	142.7	145.9	2.2
الرقم القياسي بعد الاستبعاد	100	143.7	146	1.6

المصدر : وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء.

جدول (15)

ميزان المدفوعات العراقي السنوي 2014 (اولي)

IRAQ : BALANCE OF PAYMENTS Annual 2014(Preliminary)

حسب منهجية الطبعة السادسة (BPM6)

Million Of U.S $ (مليون دولار)

Items	(FOB)	(CIF)	الفقرات
first -current account	**24,427.9**		**اولا- الحساب الجاري**
1- Trade balance	**38,780.8**		**1- الميزان التجاري**
Exports (F.O.B)	**83,980.9**		الصادرات (فوب)
— Crude oil	**83,538.8**		- النفط الخام
* Governmental	**83,445.5**		- حكومي
private	**93.3**		- خاص
— Oil Products	**259.2**		- المنتجات النفطية
- Governmental	**173.6**		- حكومي
- private	**85.6**		- خاص
— Other exports	**182.9**		- الصادرات الاخرى
Imports	**45,200.1**	**53,176.6**	الاستيرادات
1.Government Imports	**17,209.2**	**20,246.1**	1- الاستيرادات الحكومية
A- consumption imports	**4,298.6**	**5,057.1**	أ- الاستيرادات الاستهلاكية
B- capital imports	**9,018.5**	**10,610.0**	ب - الاستيرادات الراسمالية
C- Refined oil products	**3,886.6**	**4,572.5**	ج - استيرادات المنتجات النفطية
D- Other Gov.imports	**2.8**	**3.3**	د- الاستيرادات الحكومية الاخرى
E- Cost of currency printing	**2.7**	**3.2**	هـ - تكاليف طبع العملة
2- Private Sector imports	**27,990.9**	**32,930.5**	2- استيرادات القطاع الخاص
A.Cons. goods imports	**6,985.8**	**8,218.6**	أ - استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية
B.Capital goods imports	**20,957.1**	**24,655.4**	ب- استيرادات القطاع الخاص الراسمالية
C.Oil products imports private sec	**48.0**	**56.5**	ج- استيرادات منتجات نفطية قطاع خاص
2- Services Account, net	**-10,659.3**		**2- صافي حساب الخدمات**
Receipts	**4,131.0**		المقبوضات
Payments**	**14,790.3**		المدفوعات**
3- Primary Incom Account	**-530.8**		**3 -حساب الدخل الاولي**
Compensation of employee	**35.8**		تعويضات العاملين
Investment Income	**-566.6**		دخل الاستثمار
Receipts	**265.7**		المقبوضات
Payments	**832.3**		المدفوعات
- Interest/external debt	**566.8**		**- الفوائد على الدين العام الخارجي**
- others	**265.5**		- اخرى
4- Secondary Incom Account	**-3,162.8**		**4 - حساب الدخل الثانوي**
Special transfers Included Remittances	**91.9**		التحويلات الخاصة بضمنها تحويلات العاملين
Official	**-3,254.7**		التحويلات الرسمية
Receipts	**41.2**		المقبوضات
Total of Grants	**16.9**		اجمالي المنح
Other current transfers	**24.3**		التحويلات الجارية الاخرى
Payments	**3,295.9**		المدفوعات
Total of Grants	**52.3**		اجمالي المنح
Grants to Countries	**52.3**		منح مقدمة من العراق الى دول
Other current transfers	**3,243.6**		التحويلات الجارية الاخرى
UN Compensation Fund	**3,211.4**		صندوق التعويضات
Others	**32.2**		**اخرى**

*: The Amounts Represent The Data From Oil Division/General Investment Dept. At CBI In Cash Without Barter Transaction.

** (7976.5) million USD represents the costs of shipment & insurance.

* : تمثل ارقام قسم النفط في المديرية العامة للاستثمارات بالبنك المركزي والمقبوضة نقدا أي بدون عمليات المقايضة

**:بضمنها (7976.5) مليون دولار تكاليف الشحن والتامين المستقطعة من قيمة الاستيرادات .

تابع جدول (15)

ميزان المدفوعات العراقي السنوي 2014 (اولي)

IRAQ : BALANCE OF PAYMENTS Annual 2014(Preliminary)

حسب منهجية الطبعة السادسة (BPM6)

Million Of U.S$ (مليون دولار)

Items	(FOB)	(CIF)	الفقرات
second- Capital Account/ net	**-9.5**		**ثانيا- صافي الحساب الراسمالي**
credit	**1.0**		الدائن
debit	**10.5**		المدين
third- Financial Account/net	**-15,456.1**		**ثالثا - صافي الحساب المالي**
1- Direct investment /Net	**-4,540.3**		**1-صافي الاستثمار المباشر(في الخارج-في الداخل)**
Abroad	**241.5**		في الخارج(صافي)
In Iraq	**4,781.8**		في الداخل (صافي)
2- Portfolio Investment /Net	**-4,526.8**		**2- صافي استثمار الحافظة(الموجودات-المطلوبات)**
Assets	**-4,501.7**		**موجودات**
a-General Government	**-4,498.3**		أ - الحكومة العامة
drawing	**2,199.3**		المسحوب (المستثمرة)
paid	**6,697.6**		المسدد (المطفأة)
b- other Sectors	**-3.4**		ب - قطاعات أخرى
drawing	**1.6**		المسحوب (المستثمرة)
paid	**5.0**		المسدد (المطفأة)
Libilities	**25.1**		**مطلوبات**
a-General Government	**0.0**		أ - الحكومة العامة
drawing	**0.0**		المسحوب (المستثمرة)
paid	**0.0**		المسدد (المطفأة)
b-other Sectors	**25.1**		ب - قطاعات أخرى
drawing	**93.8**		المسحوب (المستثمرة)
paid	**68.7**		المسدد (المطفأة)
3- Other Investment , net	**5,482.2**		**3- صافي الاستثمار الاخر**
a- Official , net	**1,027.4**		**أ- صافي الاستثمارالرسمي**
Assets	**2,442.5**		الموجودات
Claims held abroad	**-3.4**		المستحقات من الخارج
DFI	**-1,098.1**		صندوق اعمار العراق /التغير في الرصيد المتاح
Trade Credit	**3,499.1**		ائتمانات التجارة
Other equity	**44.9**		حصص الملكية الاخرى
Liabilities	**1,415.1**		المطلوبات
Capitlaized Interest	**0.0**		- الفوائد المرسملة
Loan disbursements	**70.0**		- المسحوب من القروض
Amortization	**-1,451.7**		- التسديدات
trade credits	**2,796.8**		- ائتمانات التجارة
b- Private, net/ ODC's	**4,435.8**		**ب-صافي الاستثمار لشركات الايداع الاخرى (الموجودات - المطلوبات)**
Assets	**4,380.2**		الموجودات
Liabilities	**-55.6**		المطلوبات
c- Forign Deposites,net /Other Sectores	**19.0**		**ج- صافي الودائع في الخارج / قطاعات اخرى**
4- reserve assets	**-11,871.2**		**4-الاصول الاحتياطية**
Central bank	**-11,871.2**		البنك المركزي
Reserves	**-11,871.2**		الاحتياطيات
Reserve Assets	**-11,871.2**		الموجودات الاحتياطية
a- Monetary Gold	**1,963.0**		أ- الذهب النقدي
b- Special Drawing Rights	**-754.6**		ب- حقوق السحب الخاص
c- Reserve Position in the Fund	**0.0**		ج- وضع الاحتياطي لدى الصندوق
d- Foreign Assets	**-13,079.6**		د- الموجودات الاجنبية
1- Currency and Deposites	**-8,592.6**		1- العملة والودائع
With Monetary Authorties	**-8,108.1**		لدى السلطات النقدية
With Banks	**-484.5**		لدى البنوك الخارجية
2- Securities	**-4,487.0**		2- الاوراق الماليـــــة
Equities	**0.0**		سندات الملكية
Bonds & notes	**0.0**		سندات واذونات
Money Market	**-4,487.0**		ادوات السوق النقدية / صافي المشتقات المالية
3-Other Cliams	**0.0**		3-المستحقات الاخرى
Fourth- Errors and omissions/Net: Financial Account-(current account+Capital Account)	**-39,874.5**		**صافي السهو والحذف : الحساب المالي -(الحساب الجاري+الحساب الراسمالي)**

Source : Central Bank Of Iraq \ Statistical and Research ' Department \ Balance Of Payments Statistics Division.

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاحصاء والابحاث / قسم احصاءات ميزان المدفوعات .